

الإرهاب قانوناً وسياسةً



الدكتور محمد بن علي كومان
الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب

أول ما يقابل المرء وهو يتساءل عن غياب تعريف متفق عليه دولياً للإرهاب، هو أن المفهوم يستعصي على الحد والحصر، إذ تتداخل فيه أبعادٌ متنوعةٌ وتمتزج فيه المشارب الفكرية بالانحرافات النفسية والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن الشيء الذي لا يُصَرَّح به عادة أن قوى كثيرة تستمرئ هذا الغياب للتعريف الواضح للإرهاب لأنها تستطيع في ظل ذلك أن تستخدم هذا المفهوم بحمله العاطفي البغيض كيفما تشاء. تصم بالإرهاب مقاومة الشعوب المشروعة للاحتلال وكفاحها لصد العدوان وسعيها للحرية والكرامة، وتغسل عن عمليات القتل المنظم والتطهير العرقي وهدم المنازل وقصف المدنيين ذرّن الإرهاب، لتلبسها حلاً ناصعة من الدفاع عن النفس والحق في حماية أمن المواطنين ومواجهة الإرهاب.

أمرٌ غريبٌ فعلاً ينتج عنه واقعٌ سرياليٌّ في بعض الأحيان: تنظيمات مسلحة تنشط في الساحة نفسها، تمارس التقتيل والتهجير القسري والترويع وتروج خطاب التطرف البغيض والطائفية المقيتة، ولكن مع ذلك يبرز الخلاف بين القوى الدولية في تصنيف هذه التنظيمات في خانة الإرهاب والتعامل معها على هذا الأساس.

ميزتنا في العالم العربي أننا اعتمدنا منذ عام 1998م، في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، تعريفاً قانونياً للإرهاب لا يدع مجالاً للتخرس والتأويل. وعلى النسق نفسه سرنا عند وضع معايير الإدراج على القائمة السوداء العربية لتنفيذ ومديري ومولي الأعمال الإرهابية، فبنيناها على أسس موضوعية واضحة لا دخل فيها للسياسة ولا للمصالح، بحيث تدرج على هذه القائمة التنظيمات التي تمارس بالفعل أعمالاً إرهابية بغض النظر عن توجهاتها السياسية ومذاهبها العقائدية وتقاطع مصالحها مع مصالح هذه الدولة أو تلك.

أملنا أن يكون القانون والممارسات الفعلية أساس تعريف الإرهاب على المستوى الدولي ومحددًا للتعامل مع التنظيمات المسلحة، حتى يكون لعملنا في مواجهة الإرهاب معنى ويكتب لجهدنا في مكافحته النجاح.



انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس



المؤتمر الـ(40) لقادة الشرطة والأمن العرب يدعو الى عقد مؤتمر دولي للإرهاب



بروتوكول عربي للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية



المحتويات

فريق عربي يدرس التحديات الأمنية في المنطقة العربية

40

خطة عربية نموذجية للحد من انتقال المقاتلين الى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية

48

صندوق عربي لتمويل انشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي.

51

تقييم جهود الدول العربية لإعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني

90

تفعيل الاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية

93

اسبوع المرور العربي: مناسبة لتأسيس سلوك حضاري جديد

101

حلقة نقاشية حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب

120

مؤتمر فكر 15: التكامل العربي، ودولة الإمارات العربية المتحدة

127

أبرز المعالم السياحية والتاريخية والأثرية في مملكة البحرين

134



مجلة أصداء الأمانة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

المشرف العام

د . محمد بن علي كومان

الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

هيئة التحرير :

اللواء أحمد جواد ربعي

د . محمد ولد أحمد بابا سلامة

د . توفيق بو عشبة

أ . مؤاد محسن ثامر

ص . ب . 1053 ضفاف البحيرة - تونس

الهاتف : (+ 1671656656) الفاكس : (+ 1671656444)

البريد الالكتروني : cmai@planet.tn

موقع الواب : www.ami-council.org

امتياز الإنتاج والإعلان :

مركز موسوعة جدة



المركز الرئيسي : المملكة العربية السعودية

ص.ب. : 10765 جدة 21443

الهاتف : (+ 96622574466) تحويلة : 101

الفاكس : (+ 96626830606)

البريد الالكتروني : m-alsehly@jeddahpedia.com

التصميم والطبع :

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية



شارع فرحات حشاد - رادس المدينة - 2098

الهاتف : +21671434211 - الفاكس : +21671429635

البريد الالكتروني : iort@iort.gov.tn

موقع الواب : www.iort.gov.tn



إضاءات من فكر الأمير نايف رحمه الله

الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس

تناقش مواضيع هامة على رأسها مشروع اتفاقية أمنية بين دول جامعة الدول العربية

**مجلس وزراء الداخلية العرب ينظر في منح
وسام وجائزة الأمير نايف للأمن العربي**

ينتظر أن تنظر الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس وزراء الداخلية العرب في تقرير هيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي، وتقرر في ضوء ذلك منح وسام الأمير نايف للأمن العربي، وإسناد الجائزة التي تشمل خمسة فروع هي: جائزة الأداء الأمني المتميز، جائزة البرامج الأمنية الرائدة، جائزة الدراسات الأمنية، جائزة الاختراع الأمني وجائزة الإبداع الأمني.

المدنية (الدفاع المدني) والإستراتيجية العربية للأمن الفكري. كما تناقش الدورة مشروع الاتفاقية الأمنية بين دول جامعة الدول العربية، وتشكيل لجنة أمنية عربية عليا، ومشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال الاستجابة للكوارث، وموضوع التحديات الأمنية في المنطقة العربية والسبل الكفيلة بمعالجتها.

وستدرس الدورة موضوع إنشاء مكتب إقليمي للإنتربول في الجزائر، وموضوع تنظيم أسبوع عربي سنوي للتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب.

وتناقش الدورة أيضا التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة خلال عام 2016م، ونتائج الاجتماعات المشتركة مع جامعة الدول العربية خلال عام 2016م، إضافة الى عدد من المواضيع الهامة الأخرى.

ومن المقرر أن يعقد اجتماع تحضيرى لممثلي أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية العرب لدراسة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال واعداد مشاريع القرارات بشأنها.

تنعقد اجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب خلال الفترة 5 - 6 / 4 / 2017م بتونس. وذلك بحضور أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية في الدول العربية، ووفود أمنية رفيعة، إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي، اتحاد اذاعات الدول العربية، المنظمة العربية للسياسة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة العربية للطاقة الذرية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجرائم ومنظمة اليوريبول، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والاتحاد الرياضي العربي للشرطة.

وستناقش الدورة عددا من المواضيع الهامة منها تقرير صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، ورئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، عن أعمال الجامعة بين دورتي المجلس الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين، وتقرير الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب عن أعمال الأمانة العامة بين دورتي المجلس الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين. ومن أبرز المواضيع التي يتضمنها جدول أعمال الدورة تقارير عن ما نفذته الدول الأعضاء من: الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، الإستراتيجية الأمنية العربية، الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، الإستراتيجية العربية للسلامة المرورية، الإستراتيجية العربية للحماية



«إن الأمانة الملقاة على عاتقنا عظيمة، والمسؤوليات الموكلة إلينا جسيمة، وكما هي تطلعات شعوبنا، تكون أهدافنا لنعيش جميعا في عالم عربي ينعم بالأمن والأمان والرخاء والإزدهار، فالفرد مولطنا كان أمر مقيما على أرضنا العربية من حقه أن يعيش أمانا على نفسه.. مطمئنا على حقوقه وممتلكاته.. وهذه أهداف سامية ومقاصد نبيلة نحن في مجلس وزراء الداخلية العرب معنيون بتحقيقها».

(الدورة الثامنة عشرة للمجلس : تونس 2001/1/29م)



وزراء الداخلية العرب يجمعون في دورتهم الثالثة والثلاثين على محاربة الإرهاب

مرة أخرى يجدد مجلس وزراء الداخلية العرب عزمه المضي نحو تحقيق الأمن والاستقرار لبلداننا العربية. وضمن حقوق المواطن العربي والتصدي للمخاطر التي تهدد أمنه وتعرض سلامته وحريته ومقدراته للخطر. وذلك من خلال النتائج البناءة التي أسفرت عنها الدورة الثالثة والثلاثون للمجلس التي انعقدت بمقره بتونس. يوم الأربعاء 22/ 05/ 1437 هـ الموافق 02/ 03/ 2016م.

خليفة، وزير الداخلية في مملكة البحرين. أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية العرب، وممثلون عن الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي، اتحاد إذاعات الدول العربية، المنظمة العربية للسياحة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والاتحاد الرياضي العربي للشرطة، بالإضافة الى وفود أمنية عربية رفيعة المستوى.

وألقى عدد من أصحاب السمو والمعالى الوزراء كلمات تطرقوا فيها إلى التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقتنا العربية اليوم، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب، مؤكدين الحرص على مواصلة العمل

وكانت الدورة قد التأم تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية الذي القى كلمة قيمة في حفل الافتتاح. كما تحدث أيضا في جلسة الافتتاح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، ثم تناول الكلمة كل من معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد شارك في الدورة التي ترأس أعمالها معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل

وأعرب المجلس عن إدانته وشجبه للممارسات والأعمال الخطرة التي يقوم بها حزب الله الإرهابي لزعزعة الأمن والسلم الاجتماعي في بعض الدول العربية.

وأعلن المجلس عن تأييده الكامل للإجراءات المتخذة من قبل كافة الدول الأعضاء لمحاربة تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين.

كما أعلن المجلس عن تأييده التام للتحالف العربي وتثمينه للجهود التي يبذلها من أجل دعم الشرعية في الجمهورية اليمنية. ومواجهة تنظيم القاعدة وداعش ومليشيات الحوثيين الإرهابية.

ووجه أصحاب السمو والمعالى الوزراء في ختام أعمالهم. برقية الى سيادة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي. رئيس الجمهورية التونسية تضمنت رفع أصدق عبارات التقدير والعرفان على تفضله بمباركة أعمال الدورة وتوجيهه كلمة قيمة للمشاركين أنارت مداولات المجلس. ورسمت سبل مجابهة التحديات الراهنة التي تواجهها منطقتنا العربية. معربين عن فخرهم واعتزازهم بالمكاسب التي حققت في تونس العريضة. وراجين لها مزيدا من النماء والازدهار في كنف الأمن والاستقرار.

وكان ممثلو اصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية العرب قد عقدوا اجتماعا تحضيريا يوم الأحد الموافق 28/ 2/ 2016م. لدراسة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال واعداد مشاريع القرارات اللازمة بشأنها.



الإرهابية لتمويل جرائمها. ودعوة جميع الدول الى الالتزام بقرارات مجلس الأمن بهذا الشأن.

وأعلن المجلس عزمه على مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه وحشد كل الجهود والامكانيات لاستئصاله وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

وعبر المجلس عن إدانته الشديدة لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأييده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

كما أعرب المجلس عن إدانته المطلقة لاختحام سفارة المملكة العربية السعودية وقنصليتها في إيران واستنكاره الشديد للمضايقات التي تعرض لها الدبلوماسيون السعوديون وأسراهم.

وأعرب المجلس أيضا عن إدانته الشديدة للعمل الإرهابي المتمثل في اختطاف المواطنين القطريين في جمهورية العراق. ومناشدته السلطات العراقية بذل كافة الجهود في سبيل الإفراج عنهم وضمان سلامتهم.

وأبدى المجلس شجبه واستنكاره الشديد للممارسات الإيرانية الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في ملكة البحرين والعديد من الدول العربية. وتقويض التعايش السلمي بين مكونات المجتمعات العربية بالتجيش الطائفي وإثارة النعرات المذهبية. وتأييده للإجراءات التي تتخذها الدول العربية في مواجهتها.



والمؤثرات العقلية. وخطة مرحلية سابعة للإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب. وخطة مرحلية رابعة للإستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني).

واعتمد المجلس توصيات المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها الأمانة العامة للمجلس خلال عام 2015م. ونتائج الاجتماعات المشتركة التي انعقدت خلال العام نفسه.

كما اعتمد المجلس التقرير الخاص بأعمال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لعام 2015م. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود رئيس المجلس الأعلى للجامعة. في دعم هذا الصرح العلمي الأمني العربي. واعتمد المجلس أيضا التقرير المتعلق بأعمال الأمانة العامة. ووجه الشكر إلى الأمين العام على الجهد المبذول في تنفيذ برنامج الأمانة العامة ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس.

وأصدر المجلس اعلان تونس لمكافحة الإرهاب الذي تضمن تجديد إدانته الثابتة للإرهاب مهما كانت أشكاله أو مصادره. وتنديده بكل الأعمال الإرهابية بما فيها تلك الموجهة ضد أقليات عرقية أو مذهبية وتلك المرتكبة من قبل التنظيمات المتطرفة والمليشيات الطائفية.

كما جدد المجلس تنديده بكافة أشكال دعم الإرهاب وتمويله ورفضه القاطع لعمليات الابتزاز والتهديد وطلب الفدية التي تمارسها الجماعات

على تعزيز وتطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك. وتحقيق المزيد من الانجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار لشعوبنا العربية كافة.

وناقش المجلس عددا من القضايا والمواضيع الهامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها. وبموجب هذه القرارات اعتمد المجلس التقارير الخاصة عما نفذته الدول الأعضاء من: الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية. والاستراتيجية الأمنية العربية. والاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب. والاستراتيجية العربية للسلامة المرورية. والاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني). بالإضافة الى التقرير السنوي الخامس عشر الخاص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

واطلع المجلس على التقارير السنوية الخاصة بتنفيذ الخطط المرحلية. ووافق على التوصيات الصادرة عن اللجان المكلفة بتقييم ماتم اجازة من كل من: الخطة الأمنية العربية الثامنة. والخطة الاعلامية العربية السادسة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة. والخطة المرحلية الخامسة للاستراتيجية العربية للسلامة المرورية. والخطة المرحلية السادسة للاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب. والخطة المرحلية السابعة للإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية. والخطة المرحلية الثالثة للاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني).

واعتمد المجلس خطة مرحلية ثامنة للإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات



كلمة سيادة الرئيس

محمد الباجي قايد السبسي

رئيس الجمهورية التونسية

القى سيادة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي انعقدت بتونس يوم 2016/3/2م. قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير محمّد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود.

معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب.

أصحاب السمو والمعالي.

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود.

حضرات السّيدات والسّادة.

يسعدني أن أفتتح على بركة الله أشغال الدورة 33 لمجلس وزراء الداخلية العرب وأن أرحّب بأصحاب السمو والمعالي السّادة الوزراء والوفود المرافقة لهم وأصحاب السّعادة سفراء البلدان العربيّة المعتدّين بتونس وممثلي المنظّمات الدوليّة والإقليميّة المتخصصة، مُتمنيًا لكم جميعًا إقامة طيبة ببنينا.

ويطيب لي أن أحيي صاحب السمو الملكي، خير سلف لخير خلف، الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. وليّ العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربيّة السعوديّة الشّقيقة، والرئيس الفخري لمجلس وزراء الدّاخلية العرب، وأن

وهي تزداد وطأةً يفعل ما استجدّ من تهديدات أهّها تأجيج الفتن الطائفية وتدافع الاستقطاب الدولي والتأخر الداخلي على أساس الهوية والانتماء المذهبي والعقائدي والعرقى والسياسي.

وتشكل هذه العوامل مجتمعةً تربة خصبةً لنمذد الجماعات المسلّحة، وخاصةً تنظيم «داعش» الإرهابي الذي أصبح يتصدّر قائمة التهديدات للأمن القومي العربي لما يُمثّله من قوّة جذّبة للمقاتلين في الوطن العربي والإسلامي، وفي العالم أيضًا، وما يستتبطه من مخططات لإسقاط الدولة الوطنيّة الحديثة. وأمام جسامّة هذه التّحديات الأمنيّة وارتباطها ببقاء كياناتنا الوطنيّة ووحدتنا القوميّة، فإنّه من أوكد واجباتنا إعادة ترتيب أولوياتنا وصياغة نظام أمن جماعيّ عربيّ شامل يحفظ دولنا ومجتمعاتنا ومصالحنا من الأخطار الداخليّة والخارجيّة ويؤمن ويدعم مقوّمات التنمية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لبلداننا.

ولزامًا علىّ، فإنّ الدّول العربيّة مدعوّة إلى الانخراط الكامل في تسوية النزاعات التي تخترق مجالاتها الحيويّة، والمعالجة المتضامنة للأسباب التي تغذّي منها الإرهاب وخاصةً تدني مستويات التنمية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتفشي ثقافة الغلو والتعصب والكراهية والتشويه الممنهج للدين الإسلامي الخفيف.

إنّ معرّكتنا ضدّ الإرهاب متواصلةً ما لم يتيمّ اجتنائهُ، وهي تتطلّب جبهاتٍ داخليةً موحدة ومتضامنة ومُلتقّة حول مؤسسات الدولة. كما تفرّض أيضًا تجاوز وضع الانكفاء الفطري وانشغال كلّ دولةٍ بهمومها الأمنيّة الداخليّة وإعْقال أُمّن محيطها العربي.

وبما أنّ الأمن القومي العربي كلّ لا يتجزأ، يتحقّق أن تظلّ القضية الفلسطينية بوصلة النظام الاقليمي العربي باعتبارها مفتاح الأمن والسّلم في المنطقة والعالم، وذلك من خلال الالتزام بدعوى الحقوق الوطنيّة للشّعب الفلسطيني واستغلال زخم الإجماع الدولي حول حلّ الدولتين وتراييد الاعتراف بالدولة الفلسطينية للدفع بهذه القضية إلى واجهة الاهتمام الدولي وإيجاد حلّ نهائيّ ضمن إطارٍ زمنيّ محدّد.

أصحاب السمو والمعالي.

السيدات والسّادة الأفاضل.

تواجه تونس، كغيرها من بلدان المنطقة العربيّة، مخاطر غير مسبوقٍ تهدّد أمنها القومي وتستهدف استقرارها السياسي ومؤسّساتها ومقوّماتها الاقتصاديّة والثقافيّة.

فتواصل تدهور الأوضاع في ليبيا يمثّل تهديدًا مباشرًا لتونس التي تعدّ أكثر البلدان عرضةً لتداعيات الأزمة في هذا البلد الشّقيق، كما أنّ تزايد نفوذ الجماعات الإرهابيّة وتفشّي الفوضى والنزاعات المسلّحة في عددٍ آخر من الدّول العربيّة يطال استقرارنا وأمننا الجماعي.

وإذا كان التّحدّي الأكبر لتونس يظلّ إغاخ الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، فإنّ الحرب على الإرهاب أضحت، منذ الاعتداء الإرهابي على متحف باردو في 18 مارس 2015، أولويّةً وطنيّة. ولأنّها أولويّة وطنيّة فإنّها تتطلّب مقارنة شاملة تجمع بين كلّ الأبعاد الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة والإعلاميّة وكلّ ما من شأنه ضمان مناعة الدولة وتأهيل الفرد والمجتمع وخصبئهما ضدّ منازع اليأس ومناحي الغلو والتطرف والعنف. كما تتطلّب إرساء المؤسّسات المدنيّة والدستورية الكفيلة بتحقيق هذه المرامي ودعم هذه التوجّهات.

أصحاب السمو والمعالي.

السيدات والسّادة الكرام.

لقد بلغنا في تونس مراحل متقدّمة على درب تحقيق أمننا السياسي بأن استبعدنا ثقافة التّدافع والتصارّع والتصادم

بين أبناء الوطن الواحد وخبرنا منهج الحوار والتوافق والاعتراف بالتعدّد وحق الاختلاف دون خلاف حول الثوابت الوطنيّة التي تعلو ولا يُعلى عليها.

ولقد مكّنتنا هذه المقاربة من التّحصين السياسي لجبهتنا الداخليّة حتّى لا نشنّت جهودنا ونستنزف قدراتنا في معارك جانبيّة يكون الجميع وقودها فتحرّق الأخضر واليابس من تحت أقدامنا جميعا.

وتعزيزا لهذا المكسب، يتعيّن علينا مزيد التقدّم على درب تحقيق أمننا الثقافي والفكري والديني بترسيخ قيم التسامح والاعتدال والتشبّث بكمقونات الدّات الوطنيّة مع الانفتاح على الآخر. كما يتعيّن علينا التمسك بمبدأ أنّ الدين لله والوطن للجميع، فلا يحقّ لأيّ طرف حزبي اتّعاء تمثيل الإسلام أو احتكار التّطرق باسمه أو الاتّجار به لأغراض سياسيّة، فنحن شعب مسلم في أغلبيّته الشّاحقة لا يقبل المزايدة عليه في دينه من أحد.

والإسلام في نصّه وروحه أساس الأمن الشّامل، فهو يجلّينا حتّى لغويّا إلى السّلم والسّلام والسّلامة وهو مبعث الطّمانينة والسّكينة. لذا نراه مرتبطا بمفاهيم الأمن والأمان والأمانة والإيمان وهو في حلّ من دعاء القتل والإرهاب والبغضاء والتّوخّش. فالسّلم الحقّ يؤمن بأنّ أمن وسلامة شعبه وضيّفه أمانة في عنقه والمسّ بهما طعن في إيمانه وشرفه.

أصحاب السمو والمعالي.

السيدات والسّادة الكرام.

قال تعالى: « فليعبّدوا ربّ هذا البَيْت الذي أطعّمهم من جوع وآمّنهم من خوفٍ». فنحن نرى أنّه حلّ جلائه يصل بين الأمن على النفس والأمن على الصوت أو ما يمكن أن نسجّه بالأمن الاقتصادي فهما مترابطان لا فكاك بينهما.

لذا فإنّ تحقيق التنمية الاقتصاديّة لا يقلّ أهميّة عن مكافحة الإرهاب، بل هو عامل حاسم في معالجة هذه الآفة والحد من انتشارها. فالأمن والتنمية متلازمان ويتصعّب تحقيق أحدهما دون الآخر. لذلك عملت تونس كما ذكرت على معالجة أسباب انتشار التطرّف والعنف من خلال تعزيز الوحدة الوطنيّة وتعبئة كافة الإمكانيّات والطّاقات والوسائل التشريعيّة والمؤسّساتيّة والعمليّة الممكنة لمكافحة الظّاهرة الارهابيّة.

ووعيًا منها بأنّ الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود الوطنيّة تهدّد الأمن والاستقرار في

العالم، انضمت تونس إلى التحالف الدولي ضدّ «داعش» كإطار للعمل المشترك في مجابهة التطرّف المسلّح. كما أعلنت أنخراطها في مبادرة الملكة العربيّة السعوديّة بإنشاء تحالفٍ إسلاميّ ضدّ الإرهاب.

أصحاب السمو والمعالي.

السيدات والسّادة الأفاضل.

إنّنا نؤمن في تونس بأنّ أمننا جُزء لا يتجزأ من أمن الوطن العربي. لذلك نحرص دائمًا على دعم ومُساندة آليات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وفي طليعتها مجلس وزراء الدّاخلية العرب لما يتحقّله من أمانةٍ وأعباءٍ في حماية المجتمع العربي من كلّ الأفات والانحرافات والتصدي لكلّ المخاطر التي ترتبص بأمن المواطن العربي حاضرا ومستقبلا.

إنّ التّحديات الكبيرة التي نواجهها تحثّ علينا التنسيق اليومي بين مؤسّساتنا الأمنيّة والتحديث المستمرّ لإستراتيجيتنا في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة والتهريب والمخدرات والهجرة السّريّة والاتّجار بالبشر وسرقة الآثار وتدمير التراث الحضاري.

كما يتعيّن على الجميع سنّ قوانين تجرّم الاتّحاق بالمليشيات الإرهابيّة وتعمل على تخفيف منابِع تمويلها وعلى منعها من استخدام تكنولوجيا اتّصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعيّ في عمليات التخريب التي تقوم بها بما في ذلك التأثير على شبابنا للزجّ به وقودا في بُؤر التوتّر والاقْتِئال. إنّ تونس المتجذّرة في محيطها العربي والمؤمنة بوحدّة المصير مع الأشقاء العرب، ملتزمة بمواصلة السّير على هذا النهج وبالعامل على البقاء عنصرا فاعلا في الجهود المشتركة لدعم أمن بلداننا والحفاظ على سيادتها ومناعتها.

وختامًا أجدد التّرحيب بكم في بلدكم تونس وأتمنى لكم التوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



كلمة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية

لقى معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي انعقدت بتونس يوم 2016/3/2م. قال فيها:

استقرار المجتمعات العربية ووحدة نسيجها الاجتماعي وسلامة بعض الدول واستقلالها وسيادتها الوطنية، والجميع يقدر الأعمال الجليلة التي تقومون بها لمنع حدوث مثل هذه التداعيات، ويثمن ما تبذلونه من جهود لحماية أمن واستقرار المجتمعات العربية.

ومنذ بروز الإرهاب في موجته الجديدة، وتهديداته لكيان الدولة الوطنية الحديثة، أدرك العرب أن مواجهة الإرهاب تتطلب تضافر الجهود العربية، والعمل سوياً وعلى نحو جماعي لمواجهة هزيمته، وقد كرست هذه الإدارة العربية في قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الذي صدر في 2014/9/7، والذي أكد على الموقف العربي الحازم باتخاذ التدابير الجماعية اللازمة لصيانة الأمن القومي العربي والتصدي لجميع التنظيمات الإرهابية، واتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني، ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، والعمل على جفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت إلى تفشي ظاهرة الإرهاب والتطرف.

وقد دعا القرار أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلياتها التنفيذية في المجالين الأمني والقضائي، والاتفاقية العربية

جهود متصلة وأعمال جلية لحماية واستقرار الدول والمجتمعات العربية، والسيهر على سلامة المواطنين، وإنفاذ القانون وتطوير القواعد والأجراءات المساعدة على حفظ النظام العام بما يكفل سلامة المجتمع وأمنه، ولا بد في البداية من توجيه خالص الشكر والتقدير للجمهورية التونسية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على ما تقدمه لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وأود هنا أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى أجهزة الأمن في كل أرجاء الوطن العربي للتضحيات التي يبذلونها، ولشجاعتهم في مواجهة كل أنواع الجريمة وعلى رأسها جرائم الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، وأسأل الله العلي القدير أن يتغمّد شهداء الشرطة بواسع رحمته، وأن يسكنهم فسيح جناته.

أصحاب السمو والمعالي،
السيدات والسادة،

يأتي انعقاد الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلسكم الموقر في وقت عصيب تمر به الأمة العربية، وتشهد فيه تحولات غير مسبوقة تهدد كيان بعض الدول وقد تعصف باستقرار المجتمعات العربية، وتعرض مواردها والمكتسبات التي حققتها على مدى سنوات طويلة إلى مخاطر حقيقية، وتفرض تحديات جديدة على قيم ومثل المجتمعات العربية التي قامت طوال قرون على التعايش والتسامح والانفتاح ودرء الفتنة، الأمر الذي يندرج بعواقب وخيمة تكون نتائجها كارثية على

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس محمد الباجي
القائد السبسي رئيس الجمهورية
التونسية

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن نايف بن عبد العزيز
ولي العهد النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء

وزير الداخلية في المملكة العربية
السعودية

الرئيس الفخري لمجلس وزراء
الداخلية العرب

معالي السيد الهادي مجدوب

وزير الداخلية في الجمهورية
التونسية

معالي الدكتور محمد بن علي
كومان

الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية
العرب

أصحاب السمو والمعالي الوزراء

أصحاب السعادة السفراء ومديري
المنظمات العربية

السيدات

السادة

اسمحوا لي بدءاً أن أعبر عن سعادتني بالمشاركة في أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، وأن أشيد بالدور الكبير الذي يقوم به المجلس في منظومة العمل العربي المشترك، وبما يبذله من

كلمة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب

لقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي انعقدت بتونس يوم 2016/3/2م. قال فيها:

الأمر الذي يستوجب المزيد من المتابعة والتقييم وتطوير التعاون، والتنسيق والتكامل الأمني بين أجهزةنا المعنية.. والمحافظة على جاهزيتها لمواجهة ما قد يطرأ من أحداث تمس أمننا العربي في مفرده أو عمومته.. والتعامل معها بكل عزم وحسب.

أيها الاخوة:

من جانب آخر فإن مواجهة الجريمة في طورها الفكري وتأثيرها المسلكي.. هي مسؤولية مشتركة يساند فيها الوعي المجتمعي الجهد الأمني.. وهو ما يتطلب بالضرورة أن تعمل الفعاليات الدينية والإعلامية والتعليمية والاجتماعية على النهوض بمسؤوليتها تجاه رفع الوعي العام بمتطلبات الأمن والاستقرار الاجتماعي.. وتأكيد أهمية احترام النظام والتعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة.. وكشف المجرمين والمتعاونين معهم وعدم التسرّع عليهم أو تقديم العون لهم بأي حال من الأحوال.. لأن ذلك إخلال بالأمانة.. وجاوز في حق الوطن.. وتهاون بواجبات المواطن ومسؤولياته تجاه وطنه وأمنه واستقراره.

ختاماً نرجو من الله العلي القدير أن يسهم هذا الاجتماع في تحقيق ما يصبو إليه قادة دولنا وما يحقق تطلعات شعوبنا ويحافظ على أمننا واستقرارنا.. ومن الله وحده نستمد العون والتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

داخلية تتمثل في خارجين عن النظام وغائبين فكرياً وعقلاً وضالين عن سلامة وسماحة العقيدة ينتهكون حقوقهم وحقوق الوطن والمواطن يعيشون مع الشيطان وللشيطان يعملون.. ولا بد من التصدي الحازم لهم.. وتحديات خارجية تقودها أطماع أشرار في مقدرات الوطن العربي.. تحديات تهدف إلى زعزعة دول العالم العربي.. وتهديد كياناتها.. وتفكيك وحدتها.. وتشتيت مواطنيها في مآهات الضياع والفقر والجوع والمرض.. تحديات بعضها يستثمر الاختلافات المذهبية لإثارة الفرقة والتناحر لتحقيق أهدافه.. وبعضها بدوافع سياسية واقتصادية.. وإن لم يتم مواجهة مثل هذه التحديات بحزم وحسب فإن الجميع سيواجه - لا قدر الله - نتائج مؤلمة.. لذلك أيها الأخوة- فإن مسؤوليتنا أمام قادتنا وشعوبنا كبيرة جداً.. إن الأمن- كما تعلمون- هو الركيزة الأساسية للأمان والاستقرار.. وبدون الأمن تختل الموازين.. وتنتهك الحقوق.. وتضيع الأوطان.. وبهذا المفهوم فإن مسؤولياتنا عظيمة.. وأنها مطالبون بكل ما أوتينا من قوة بذل كل الجهود والإمكانات لتحقيق أمن مواطنينا وضمان وحدة واستقرار أوطاننا.

أصحاب السمو والمعالي

أحمد الله عز وجل أن الجازات مجلسكم الموقر هذا كبيرة ومثمرة في سبيل تحقيق أهدافه.. وفي إطار هذه الأهداف يأتي اجتماعنا هذا في ظروف بالغة التعقيد كما سبق القول..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين...

أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب

أصحاب المعالي والسعادة

أيها الأخوة الحضور:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

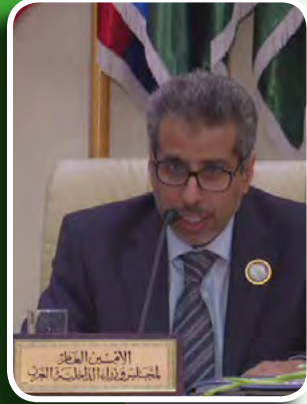
شرف أن أكون معكم في هذا الاجتماع المبارك بمجلسكم الموقر..

كما يشرفني أن انقل إليكم خيات سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- ومباركته لكل جهد تقومون به في سبيل تحقيق الأمن العربي المشترك وتعزيز مواجهة دولنا وشعوبنا لكل ما يستهدف أمننا واستقرارنا العربي.

كما يطيب لي أن أرفع باسمي وباسمكم جزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لجمهورية تونس الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً.. على كرم الاستضافة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة شاكرًا لمعالي الأخ/ الهادي مجدوب وزير داخلية جمهورية تونس على ما بذل من جهد في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع وتوفير أسباب نجاحه بإذن الله تعالى.

أيها الاخوة:

أدرك كما تدركون أن الوطن العربي أرضاً وشعباً يواجه تحديات كبيرة وخطيرة.. تستهدف كيانه.. وأمن مواطنيه واستقرار دوله.. تحديات



كلمة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

لقى معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين التي انعقدت بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/3/2م، قال فيها:

الأنتربول اللذين يشاركان معنا لأول مرة. مجدداً الترحيب بسائر ممثلي المنظمات العربية والدولية شركائنا في مواجهة الإرهاب والإجرام الذين عملنا معهم طيلة سنوات بتنسيق مثمر بناء.

سيادة الرئيس

أصحاب السمو والمعالي،

منذ عام 2011م والمنطقة العربية تواجه تحديات أمنية كبيرة بفعل التحولات السياسية التي عرفتها بعض الدول وخلفت للأسف اختلالاً في المرفق الأمني لديها. سرعان ما استغلته تنظيمات الإرهاب وتجار المخدرات وعصابات الهجرة غير الشرعية لارتكاب أعمالها الإجرامية.

الأدهى من ذلك أن قوى إقليمية تناصب الأمة العربية عداء تاريخياً استغلّت الحراك الشعبي لبيت خطاب الفرقة والتناوب وتكريس مشاعر الحقد والطائفية والقضاء على تاريخ طويل من التعايش السلمي والانصهار بين مختلف الثقافات والمذاهب في الجسم العربي. كان عاملاً أساسياً في ثراء الحضارة العربية.

وتكفي نظرة بسيطة على الواقع العربي اليوم لنذكر حجم التحديات التي تواجهها الشعوب العربية. في اليمن تعيث مليشيات الحوثي والقاعدة و داعش الإرهابية في البلاد

تونس جائزة نوبل للسلام تقديراً مُستحقاً لنجاح الحوار الوطني الذي مهد الطريق لتلاقي كل فئات المجتمع وتوجيه الجهود لتعزيز مسيرة التنمية والبناء في كنف الأمن والاستقرار.

ويسعدني أيضاً أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى صاحب المعالي السيد الحبيب الصيد على الرعاية الكريمة التي تحيط بها الحكومة التونسية الرشيدة هذا المجلس وأجهزته المختلفة.

والشكر موصول إلى معالي السيد الهادي المجذوب، وزير الداخلية وإلى مساعديه كافة على الجهود الكريمة التي بذلوها لتوفير كل مقومات النجاح لهذا اللقاء الأمني العربي الكبير. وتأمين أسباب الراحة للوفود المشاركة.

ويسرفني كذلك أن أتوجه بأخلص معاني التقدير والعرفان إلى الرئيس الفخري لمجلسنا الموقر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. وإلى سائر إخوانه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب على دعمهم الدائم للأمانة العامة وللعمل الأمني العربي المشترك.

واسمحوا لي أن أرحب بمعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية. وبالسيد بوغرن شتوك الأمين العام لمنظمة

سيادة الرئيس محمد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية التونسية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود.

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء.

وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية.

والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء.

معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة.

السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يشرفني وهذا المجلس يجتمع مرة أخرى على أرض تونس الغالية التي تحتضن أمانته العامة بكل كرم وحفاوة. أن أرفع إلى مقام سيادة الرئيس محمد الباجي قائد السبسي. حفظه الله ورعاه. أخلص مشاعر المودة والاحترام. مقدراً كل التقدير تكريم سيادته بشمول هذه الدورة برعايته السامية. ومجدداً الإعراب عن تهانينا الصادقة بنيل

مهما كانت قوة التدخلات الأجنبية وقدرتها على هزيمة الإرهاب عسكرياً. فإنه لا يمكنها اقتلاع الفكر الإرهابي من جذوره ونهايا. فمواجهة هذا الخطر تتطلب في المقام الأول مواجهة شاملة فكرية وثقافية وعقائدية. تتمكن من الاجابة بصراحة وأمانة عن الأسئلة الصعبة حول مكان الخلل الذي تعيشه الأمة. كما أن المتطلبات الأساسية لمواجهة التحديات الراهنة تقتضي، أولاً وأساساً. إعادة اكتشاف مضامين جديدة للتضامن العربي والعمل العربي المشترك. وتطوير أجندته وآليات عمله. ومثل هذا الجهد هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع وتسهم فيها كل المجالس الوزارية ومؤسسات الدولة والنخب الفكرية والثقافية والرموز الدينية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من القوى الفاعلة في المجتمع. وفي هذا الإطار أقترح عقد اجتماع مشترك عاجل للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب في وزارات الخارجية والدفاع والعدل والداخلية والأجهزة الأمنية المعنية لتطوير موقف جماعي عربي لمواجهة الإرهاب وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة في هذا الشأن.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء.

السيدات والسادة.

قبل أن أختتم كلمتي لا بد من التأكيد على أن قضية العرب المركزية المحورية الأولى قضية فلسطين ويجب مضاعفة كل الجهود لتحقيق حق الشعب الفلسطيني الشرعي في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

واسمحوا لي في ختام كلمتي أنؤكد مجدداً على الدور الهام الذي يضطلع به مجلس وزراء الداخلية العرب في التصدي للمنظمات الإرهابية. ولجموعات الجريمة المنظمة. وما يقوم به المجلس من دور فاعل في حماية المجتمع والدولة من الاخطار المحدقة بهما وارساء الأمن والاستقرار. وهو دور نحن جميعاً نساندكم فيه ونساعدكم عليه. ونتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق مع مجلسكم الموقر للدفاع عن مصالح العربية العليا.

وفقكم الله. وسدد خطاكم لما فيه خير الأمة جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفكري والإرهاب. فمكافحة الإرهاب للقضاء عليه لا تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية فقط. بل تتطلب استراتيجية شاملة متسقة. تتضمن إلى جانب النواحي الأمنية والعسكرية آليات سياسية وفكرية وعقائدية وإعلامية وتنموية واجتماعية وغيرها من الجوانب الهامة والأبعاد الأخرى ذات الصلة. بحيث تكون فعالة في مواجهة الإرهاب ودحره.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء.

السيدات والسادة.

اسمحوا لي أنؤكد أمامكم أن المنطقة العربية تعاني من أزمة فكرية عميقة وكذلك من زيادة الأخطار الناشئة عن تراجع المستويات الثقافية والتنموية والاقتصادية على نحو خطير في بعض الأقطار العربية. وخاصة في البلدان العربية التي لا تزال تشهد تحولات سياسية وأمنية كبيرة. واختلطت فيها المبادئ الصحيحة للدين والقيم الخفيفة. بالافتراءات المسيئة والروايات المشوهة في بعض كتب التراث المحرفة. والتي استندت إليها الجماعات التكفيرية من أجل تبرير أفعالها الإرهابية. وبكل أسف فقط استغلت هذه الجماعات مختلف المنابر ووسائل الإعلام لاستقطاب الشباب وجنيدهم في صفوفها. وهذه العوامل كلها ساهمت في تفاقم أزمة الإرهاب التي نعاني منها جميعاً اليوم. وهو ما يستدعي جهداً مضاعفاً من أجل محاربة الإرهاب والقضاء عليه.

ولعلي لا أبالغ. إن قلت إن المواجهة الناجحة لخطر الإرهاب هي أكبر تحد يواجهه النظام الإقليمي العربي برمته. إذ لا يكتفي الإرهاب باستهداف بعض أراضي الدول العربية. إنما يهدف إلى تدمير بنية الدولة الوطنية الحديثة ومكتسبات المجتمع العربي ومقدراته. والأسس الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي يقوم عليها المجتمع المعاصر. واستبدالها بأسس مغايرة تستند إلى مقولات دينية خاطئة تتحرك باسم الحق الإلهي المطلق. وتضعنا في عداوة مستمر مع بقية شعوب ودول العالم. بل وفي عداوة مع بعضنا البعض وداخل مجتمعاتنا.

إن مواجهة الإرهاب والنجاح في اجتثاثه وهزيمته. لا يمكن أن تتم إلا بسواعد أبناء الأمة العربية. ذلك أنه

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولتحقيق ذلك دعا مجلس الجامعة في أكثر من قرار له. إلى الإسراع بعقد الاجتماع المشترك لوزراء الداخلية ووزراء العدل العرب لبحث سبل تفعيل الاتفاقيات العربية في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون القضائي الذي دعت إليه مبادرة جمهورية مصر العربية في قمة الكويت في عام 2014. وقد يرى مجلسكم الموقر خلال انعقاد هذه الدورة اتخاذ القرار اللازم بعقد الاجتماع المشترك في أسرع وقت ممكن للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتفعيل دور الاتفاقيات العربية في مكافحة الإرهاب. بما في ذلك تطوير آليات وتدبيرها واستحداث منهجيات جديدة تكفل مواجهة الإرهاب على نحو شامل.

وفي إطار المواجهة الشاملة للإرهاب وبناء على تكليفني من قبل مجلس الجامعة بإعداد دراسة حول أسباب تفشي الإرهاب تتضمن بلورة اقتراحات محددة وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ بشأن التصدي لها واجتثاثها من جذورها. قمت بإعداد تقرير معمق لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع مراكز البحث والمفكرين العرب يتضمن إطاراً مفاهيمياً للمواجهة الشاملة مع الإرهاب (على المديتين الثلاثة القصيرة والمتوسطة والطويلة) وبحيث مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماع خاص عقد بتاريخ 2015/1/15. الدراسة وما ورد فيها من اقتراحات. وأقرها وطلب إحالتها إلى القمة العربية في شرم الشيخ.

وقد أكدت قمة شرم الشيخ في القرار رقم 628 بتاريخ 2015/3/29. على ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن صيانة الأمن القومي العربي وتوصياته واقتراحاته. وأكد القادة العرب التزامهم القوي بصيانة الأمن القومي العربي. واتخاذ جميع التدابير والاجراءات التي تتيح صيانة الاستقلال الوطني وإعادة الأمن والاستقرار في الدول العربية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن مجلسكم الموقر دوراً أساسياً جنباً إلى جنب مع المجالس العربية الأخرى المعنية في مواجهة الإرهاب. وفقاً لمنهجية شاملة متعددة الأبعاد تشارك فيها كل منظومة العمل العربي المشترك المعنية بقضايا التطرف



كلمة معالي السيد نور الدين بدوي وزير الداخلية والجماعات المحلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مكافحتها أكبر التحديات التي يعرفها العالم ومنطقتنا العربية وإحدى الأولويات التي تستدعي تنسيقاً فعالاً بيننا وتكاتفاً لجهودنا لاستئصالها ومواجهتها بكل حزم.

وأضاف أنه يستلزم أيضاً جتئيد كل الامكانيات وتبني سياسات ملائمة من شأنها اجتثاث الإرهاب من جذوره من خلال القضاء على الظروف المؤدية الى انتشاره ومعالجة مسبباته كالتكفل الامثل بقضايا التنمية التي لا بد ان تحظى بالاهتمام اللازم واجراءات مكملية تشمل الجوانب الإيمانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية، وكذا تعزيز الجهود المتعلقة باحترام وحماية حقوق الانسان وبناء علاقات جوارية متينة مع المواطن وجعله شريكا أساسيا في المعادلة الأمنية.

وأكد أن التصدي للجماعات الدموية وبكيفية ناجعة يقتضي أيضا العمل على حرمانها من الدعم المادي الذي تستفيد منه والذي مكنها من توسيع نشاطها ونفوذها في المنطقة وخاصة الموارد المالية الناجمة عن الإجّار بالتحدرات وأموال الفدية المتحصل عليها مما يمكنها من بناء قدراتها وتسليحها وجنيد إرهابيين جدد وإدماج العائدين منهم من بؤر التوتر والنزاعات اين اكتسبوا أفكار متطرفة وخبرات قتالية.

وأوضح أن هذا الواقع يدعو إلى العمل على تخفيف مصادر التمويل مهما كانت طبيعتها من خلال تعزيز وتطوير الآليات الحالية. ومن خلال المزيد من الجهود للقضاء على العصابات الدولية للإجّار بالتحدرات والحظر التام لدفع الفدية لخطفي الرهائن وتعميم تجريم هذه الممارسات.

وطالب بمزيد التنسيق العملي بين الدول العربية، لكون التعاون القائم في مكافحة كل أشكال الإجّار في الوطن العربي والتصدي له وخاصة الإجّار المنظم كجرائم الإرهاب وتمويله والتحدرات والفساد والجرائم الالكترونية. إلى غير ذلك من الآفات الخطيرة، يحتاج فعلا اليوم الى تطوير في الآليات حتى يتماشى مع مستجدات المرحلة الراهنة وما أفرزته من طرق جديدة في اقتراف هذه الجرائم التي تشكل خطرا داهما على أمن شعوب العربية واستقرارها.

أكد معالي السيد نور الدين بدوي وزير الداخلية والجماعات المحلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مستهل كلمته التي القاها في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/3/2م، ان المجلس قد حقق خلال الدورة المنصرمة التي كان للجزائر شرف رئاستها، العديد من الاجازات الهامة التي ترمي في مجملها إلى تطوير وتعزيز العمل الأمني العربي المشترك، منها اعتماد خطط أمنية جديدة في مجال مكافحة الإرهاب والتحدرات، فضلا عن مختلف التوصيات التي اعتمدت خلال الاجتماعات القطاعية والاجتماعات المشتركة مع الجامعة العربية والتي جرت أيضا تحت رئاسة الجزائر.

وأضاف أن هذه اللقاءات قد خصت أساسا مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة الجرائم المستجدة، الإرهاب، التحدرات، انتشار الأسلحة إضافة الى بحث مشاريع اتفاقيات وبروتوكولات متعلقة بمنع ومكافحة مختلف أشكال الإجّار وكذا سبل تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود ومنع الإجّار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وانتقالها من دولة لأخرى بغرض تنفيذ عمليات إرهابية، وهي أدوات قانونية في غاية الأهمية.

وحيا معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية بالمناسبة قرار المجلس المقرر الذي اتخذته في دورته الثانية والثلاثين التي عقدت بالجزائر في شهر مارس 2015، والمتعلق بعقد مؤتمر للمسؤولين عن حقوق الانسان في وزارات الداخلية العربية لتطوير التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمن العربية في هذا المجال. كما حيا قرار المجلس المتعلق بعقد مؤتمر مشترك لممثلي وزارات الداخلية العربية واللجان الوطنية لحقوق الانسان، اللذان انعقدوا وأصدرا توصيات هامة تشكل إضافة قيمة وذات أهمية بالغة لجهود تعزيز وتطوير حقوق الإنسان في الوطن العربي لأسبما في ظل التحديات الأمنية التي يواجهها.

ولفت إلى ان الظرف الدولي والعربي الحالي دقيق ويتسم بتحولات عميقة ويشهد أزمتا وبؤر توتر عديدة أفرزت تحديات أمنية جديدة لا سيما مع استمرار الظروف الاستثنائية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها بعض الدول والتي تؤثر على الأمن في منطقتنا بكاملها.

وبين معالي نور الدين بدوي أن هذا الوضع قد خلق الظروف الملائمة لانتشار ملفت للأسلحة والبروز جماعات إرهابية جديدة تضاف إلى تلك التي تنشط حاليا والتي تشكل



لكن هذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا تصميم وتفاني رجال عظام نذروا حياتهم وجهدهم لصون أمن الوطن والمواطن. وذلكوا درب التعاون الأمني العربي. رجال على شاكلة المغفور له بإذن الله فقيده الأمن العربي سمو الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله، الذي نستذكر اليوم بكل تقدير ووفاء إنجازاته الرائدة وأبديته البيضاء.

سيادة الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي،

يسعدني في الختام، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد نور الدين بدوي رئيس الدورة المنصرمة للمجلس، على رعايته الكريمة للأمانة العامة ومتابعته الحثيثة لأعمالها، متمنياً لمعالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية في ملكة البحرين كل التوفيق والنجاح في رئاسة الدورة الثالثة والثلاثين. كما يسرني أن أرحب بأصحاب المعالي الوزراء الذين يشاركون في أعمال المجلس للمرة الأولى، متمنياً لهم كل التوفيق في أداء مهامهم النبيلة، وواثقاً من أننا سنلقى منهم كل الدعم والمساندة تعزيزاً لمسيرة العمل الأمني العربي المشترك.

وفقكم الله وسدد على طريق الحق خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حريصاً على أن يحاط العمل الأمني - حتى في مواجهة أكثر الظواهر الإجرامية بشاعة - بسياج منيع من احترام الحقوق والحريات والكرامة، لذا كانت مفاهيم حقوق الإنسان والشرطة المجتمعية حاضرة دائماً على جدال أعمالنا بل بات لنا مؤتمر سنوي لتعزيز حقوق الإنسان، ومؤتمر مشترك بين أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان يعقد كل سنتين لتدارس تحديات الأمن وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

وتكفي لحة سريعة لما حققه المجلس في مجال مكافحة الإرهاب على سبيل المثال للوقوف على نجاح التعاون الأمني العربي، فالإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1997م، والخطط المرحلية السبع التي وضعت حتى الآن لتنفيذها، والقانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب، والقانون العربي النموذجي الخاص بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة، والإستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية، والقائمة السوداء العربية لمنفذي ومديري ومولي الأعمال الإرهابية، فضلا عن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998م، كل تلك أمثلة يسيرة من المكاسب الجمّة التي حققت في مجال الإرهاب والتي توجت منذ عامين بإنشاء مكتب عربي مختص بمكافحة التطرف والإرهاب، يمثل اليوم العنوان البارز لمواجهة هذه الظاهرة في المنطقة العربية.

فساداً وقتلاً وتشريداً للمواطنين وجويعاً وحصاراً للمدن وتقويضاً لمؤسسات الدولة الشرعية، في سوريا يطحن الشعب السوري منذ سنوات برحي آلة القمع النظامية والتنظيمات الإرهابية والمليشيات الطائفية.

لم تسلم العديد من الدول العربية من الأعمال الإرهابية التي حركها خفية الأيدي ذاتها التي تثير النعرات المذهبية والشحن الطائفي.

مشهداً قائم للواقع العربي يفرض علينا اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهةته.. لكن من وراء هذا المشهد القائم تلوح بجلاء بشائر الانفراج.. يرزقها إلينا الحزم العربي الذي ميّز التعامل مع قضايا المنطقة والذي وجد مثاله الناصع في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.

سيادة الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي،

يشكل هذا المجلس المقرر اليوم مثالا لنجاح العمل العربي المشترك بفضل رؤية شاملة للأمن لا تختزله في مكافحة الجريمة بالأدوات الشرطية، وإنما ترى فيه شراكة اجتماعية بين الشرطة والمجتمع، بين أجهزة الأمن وفعاليات المجتمع ومؤسساته المدنية، ووسيلة أساسية لدعم حقوق الإنسان وكرامته.

فرغم خطورة الإجّار وفداحة المآسي التي تنجم عنه، فقد كان المجلس دائماً



كلمة معالي السيد سلامة حماد وزير الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية

العربية السعودية الشقيقة بتشكيل وقيادة «التحالف العسكري الاسلامي لمحاربة الارهاب» وذلك بمشاركة أكثر من ثلاثين دولة عربية واسلامية من ضمنها الاردن، للوقوف في خندق واحد لمكافحة الإرهاب والتطرف والذود عن حمى ديننا الإسلامي الخفيف والدفاع عن رسالته السمحة والتأكيد على أننا جزء من هذا العالم ونعرض للإرهاب كما باقي الدول وأكثر.

وأوضح ان الاردن وبتوجيهات من القيادة الهاشمية الحكيمة تبنى الدفاع عن صورة الاسلام الصحيحة، ومحاربة الغلو والتطرف من خلال رسالة عمان، التي اطلقها عام 2004، والتي اكدت على اخلاق الإسلام، ومبادئه السامية في تحقيق الرحمة والخير للناس كافة، على اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم.

واكد حماد على المضي في التصدي بكل حزم وقوة لكافة أشكال التحديات، بما يحقق الأمن والاستقرار ليس للاردن وحدها بل للمنطقة بأكملها.

وأشار الى أن الاردن يثمن عاليا الجهود المبذولة في مكافحة الارهاب، و يؤكد على ضرورة مضاعفة تلك الجهود وببذل المزيد من التضحيات في حرب لا هوادة فيها ضد الارهاب والارهابيين حيثما وجدوا.

وذكر أن مجلس وزراء الداخلية العرب كان على الدوام ومنذ لحظة تأسيسه الأجدد والاقدر على تحمل المسؤوليات تجاه مواجهة المتغيرات والتطورات التي يشهدها عالم الجريمة ولعل الانجازات التي حققها المجلس خلال السنوات الطويلة من عمره دليل أكيد على ان المجلس وبفضل التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء اضطلع بدور ريادي استثنائي بين مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال مكافحة الجريمة بكافة أشكالها وصورها.

وشدد على أهمية ان يبقى مجلس وزراء الداخلية العرب متفردا ومختصا بالجانب المتعلق بكافة المسائل والاجراءات ذات البعد الأمني من العمل العربي المشترك، وأن يتم اتخاذ كل السبل الممكنة لعدم التداخل والازدواجية في اختصاصات المجلس مع أي جهة أخرى لضمان توحيد الجهود وتحقيق أفضل النتائج والانجازات في مجال مكافحة الجريمة.

أوضح معالي السيد سلامة حماد وزير الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية أن انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب تأتي في ظل مرحلة تاريخية حساسة، ومخاطر ومستجدات أمنية جمة خيط بعالمنا العربي، تفاقمت معها جرائم الارهاب وانتشار السلاح والتحديات والاجار بالبشر وانتقال المقاتلين الاجانب وغيرها، وساهمت في زيادة معدلات الجريمة واختلاف أنماطها.

وقال معالي وزير الداخلية الأردني في كلمته التي القاها في حفل افتتاح الدورة ان الأحداث والمتغيرات التي تعصف بمنطقتنا، أوجدت مرتعا خصبا للإرهاب بكافة أشكاله وابتدولوجياته، حيث يشهد العالم اليوم ظاهرة «الإرهاب العابر للقارات»، وتمكن التنظيم الإرهابي المسمى بـ«داعش»، من تجنيد آلاف الشباب من مختلف الجنسيات والتغريب بهم، مستفيدا في ذلك من تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة وانتشار شبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي، وغياب الأمن والاستقرار في بعض أجزاء من دولنا العربية.

وأضاف «أن خطر الإرهاب الداهم المتعدد، وأثاره المدمرة بدأت تنتشر بشكل عشوائي مستهدفة الإنسانية برمتها، تدعو الى الوقوف بوجه الإرهاب بوصفه - عدو البشرية الجبان- الذي ليس بدولة إقليمية واضحة الحدود والمعالم، وإنما هم خوارج بنوا أفكارهم على الغلو والتطرف، وهو ما يتطلب منا مكافحته من مختلف الجوانب (الأمنية، والدينية، والثقافية، والاقتصادية والإعلامية)، بهدف تعرية الإرهاب، والكشف عن حقيقة أفكاره المسمومة، وارتباطاته المشبوهة، الأمر الذي يمكننا حماية شبابنا وتوجيههم نحو خدمة قضايا أمتنا بالشكل الصحيح».

ولفت الى أن جرائم الإرهاب قد شوهت صورة الإسلام الخفيف الداعي الى التسامح والوسطية والاعتدال في الأمور كلها، وقد استغلت بعض الجهات تلك الجرائم، وقامت بتوظيفها في تأليب الرأي العام الدولي وشحنه لاتخاذ مواقف اقصائية ضد الإسلام والمسلمين.

وأفاد معالي وزير الداخلية أنه انطلاقا من استشعار التهديدات التي خيط بعالمنا الاسلامي من كل حذب وصوب جاءت الخطوة المباركة من قبل حكومة المملكة

كلمة معالي الفريق

الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية في مملكة البحرين



وحذر من خطورة التدخلات الايرانية على عدد من الدول العربية قائلا « لا يخفى عليكم بأن هذه التدخلات تتحرك على عدة محاور منها مساندة الارهاب، والتطرف الطائفي والمذهبي، وتشجيع الفوضى، والتدخلات السياسية، والمشاريع الاقتصادية وحتى الانسانية، إنه عمل منظم، يهدف الى تحقيق الهيمنة الفارسية، على حساب العربية والوطنية، مستخدمة أذرعها العدائية من خلال الحرس الثوري وحزب الله الإرهابي ومؤسساتها الاعلامية والمالية لها، ورغم كل المحاولات والدعوات لوقف التدخل الايراني واحترام سيادة الدول وحق الجوار إلا أن الجهات الداعمة للإرهاب في ايران ما زالت ماضية في هذا النهج» .

وأوضح معالي الشيخ آل خليفة أن البحرين تعاملت مع هذا الخطر وكشفت أبعاده، وأفشلت مخططاته، وقد كلف ذلك عددا من الشهداء وآلاف المصابين، وهو أمر ليس بجديد، ولن يكتفى بأن تكون هذه التدخلات الخطيرة مجرد خبر إعلامي لأنها تشكل مخالفة قانونية جرمها الأعراف والمواثيق الدولية، ولكن بما يدعو للأسف أن ينطلق التهديد من أراضي دول عربية شقيقة.

وأضاف «أننا لم نتدخل بشأن احد ولكننا لن نسمح بأن ينتهك أمننا وتسلب عربوتنا، وسنحمي مجتمعنا من أي معتقد مذهبي مبتدع، ومن كل أشكال الولاءات الخارجية مثل ولاية الفقيه، ومن اقتنع بها فليذهب لها، إن العروبة تعايشت مع تعددية المذاهب والأعراق، ولكنها حمت نفسها ومن الأطماع والانتهاكات الخارجية».

وأشار الى أن وحدة الموقف واجتماع الكلمة وتضافر الجهود والوقوف بكل حزم هي الكفيلة بوضع حد لمثل هذه التجاوزات، وإن الدفاع عن الأمن القومي مسؤولية مشتركة، فقد أثبتت الوقائع والأحداث فاعلية الجهد العربي المشترك في وقف الأطماع الخارجية التي تهدد الأمة وهويتها.

واقترح معالي وزير الداخلية في ختام كلمته تشكيل فريق تحت إشراف الأمانة العامة لدراسة الوضع الأمني العربي العام، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها ان تساعد في تحقيق الامن والاستقرار في الدول العربية.

أوضح معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية في ملكة البحرين في مستهل كلمته التي القاها في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/3/2م، أن الاجتماع في ظل الظروف الأمنية الخطيرة التي يعيشها الوضع الأمني العام للدول العربية يعتبر فرصة أمنية نحن في أمس الحاجة لاستغلالها من أجل جمع ما تبقى من جبهتنا الأمنية العربية، تلك الجبهة التي زادت عليها التحديات والمخاطر الأمنية، وتعددت أشكال التهديد لأمنها القومي،

وأضاف أن كل بلد عربي له تحدياته الأمنية التي يتعامل معها، وهي متفاوتة من بلد لآخر، ولكن النتيجة المؤلمة هي تصدع التماسك الأمني العربي بشكل عام، موضحا ان ثقافتنا كانت في يوم من الايام عمقا عربيا يشكل ضمانة للاستقرار.

وقال معالي وزير الداخلية «أن الجهود العربية المبذولة للدفاع عن أمن الأمة من الأخطار الخارجية التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة والجهود التي تبذلها الدول العربية في مواجهة ما يهددها من إرهاب هي جهود مقدرة، ونحن بحاجة للبناء عليها، ودون مضاعفة هذه الجهود واستمرارها، فلا نتوقع أن يكون المستقبل الأمني أفضل مما هو عليه اليوم، وإذا لم نحاول نحن الوقوف على الوضع الأمني واقتراح الحلول الأمنية المطلوبة، فمن يقوم بذلك؟ وإلا فكيف يمكن أن نخطط كل على حده لمستقبل آمن، اذا لم نعالج واقعا مهيدا؟».

وبين ان الساحة العربية تشهد العديد من الأحداث والصراعات فقد أصبح العرب مشردين، وقضية اللاجئين أصبحت أزمة انسانية تعاني منها الدول وبخاصة مع استمرار العنف والاقتتال والتصفيد وتعقد المشهد السياسي، مع عدم وجود مؤشرات حاسمة للقضاء على الارهاب والتطرف الطائفي والذي لم تسلم منه حتى دور العبادة، وتحقيقا للاستقرار المنشود فالأمر يتطلب اتخاذ تدابير جماعية فاعلة للتصدي لهذا الخطر وفق رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد، فمن خلال التجارب والأحداث يتأكد لنا التلازم بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي.



كلمة معالي الأستاذ عبد الرحمن محمد حسين وزير الداخلية والشؤون الفيدرالية في جمهورية الصومال الفيدرالية

على حفظ الأمن العام والتصدي للمخططات الإجرامية، لكنها تفتقر إلى قدرات نوعية من شأنها منع الجرائم أو تخفيفها. ومتطلعا إلى مساعدة المجلس المقرر للقوات الأمنية بالسلاح والتدريب والدعم اللوجستي وتبادل الخبرات والمعلومات والتعاون الأمني المشترك تحقيقا للأمن القومي العربي.

ونوه معالي وزير الداخلية بأهمية الجهود التي قامت بها الحكومة الصومالية في بسط الأمن وتشكيل الإدارات التي ساهمت بشكل كبير في انحسار نشاط القراصنة في عرض البحر. وحتى لا تحدث انتكاسة في المكتسبات التي تحققت في تأمين الممرات الدولية والسفن التجارية، مبينا أن الحكومة تحتاج إلى دعم جهودها في خلق وظائف وبرامج لفئة الشباب التي تشكل غالبية المجتمع الصومالي، حيث أن 80% من السكان دون سن الأربعين حسب آخر التقديرات الإحصائية. وأن حل المشكلات الأمنية في المياه الصومالية جذريا يكمن فقط في مساعدة الدولة الصومالية في بناء قواتها البحرية والبرية.

وأوضح عبد الرحمن حسين أن الوضع السياسي في الصومال مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي يسعى لتوفير أجواء سياسية وأمنية واجتماعية تقود إلى تحول سياسي ديمقراطي يسهل التداول السلمي للسلطة ويمهد الطريق إلى صومال موحد سيد على نفسه يأخذ مسؤوليته تجاه أمته، ويساهم في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وقال في ختام كلمته أن القيادة الصومالية قد توصلت إلى اتفاق في صيغة وآلية الانتخاب، وأن المجتمع الدولي قد ثمن وأبدى وقوفه إلى جانب الصومال في منتدى الشراكة في أسطنبول بشأن الصومال في بيانه الختامي.

أوضح معالي الأستاذ عبد الرحمن محمد حسين وزير الداخلية والشؤون الفيدرالية في جمهورية الصومال الفيدرالية في كلمته التي القاها في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، أن الصومال يبذل قصارى جهده للتعافي من الحرب الأهلية التي دامت قرابة عقدين من الزمن. دمرت خلالها جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص. مؤكدا سعي الحكومة الصومالية الحالية إلى استكمال جهود المصالحة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، ووضع التشريعات اللازمة للنظام الفيدرالي وتشكيل الولايات الفيدرالية من أجل استكمال بناء الهياكل الإدارية لجسم الدولة الصومالية المنهارة نتيجة الحرب الأهلية المدمرة.

ولفت إلى أن القوات العسكرية الصومالية بالتعاون مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي (أميصوم) قد نجحت في تحرير وانتزاع غالبية المحافظات من أيدي الحركة الإرهابية، وهي في طريقها إلى تحرير المحافظات المتبقية من أيدي حركة الشباب الإرهابية التي تقوم بأعمال إجرامية، مثل تفجير عبوات ناسفة وسيارات مفخخة في الطرقات والأماكن العامة وعمليات القصف العشوائي التي تطال الأسواق والأحياء السكنية والمقرات الحكومية المدنية والعسكرية؛ وهذه العمليات منافية للشريعة الإسلامية السمحة التي تنبذ كل أشكال العنف والتخريب وكل الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية، مبينا أن هذه الحركة الإرهابية لا تضم في صفوفها الصوماليين فقط، بل مقاتلين أجانب من مختلف الجنسيات يشاركون في قتل الأبرياء وتهديد الأمن العربي والأفريقي.

وقال أن أجهزة الأمن الصومالية تقوم بعمل دؤوب في إفشال مخططات الإرهاب المحلي والإقليمي والدولي بكل الوسائل الممكنة والمتاحة رغم شح الامكانيات وقلة الخبرات، مؤكدا أن الشرطة الصومالية تسهر



كلمة معالي الفريق أول ركن عصمت عبد الرحمن زين العابدين وزير الداخلية في جمهورية السودان

وأكد معالي وزير الداخلية على وقوف السودان حكومة وشعباً مع أشقائه في الدول العربية والإسلامية من خلال التحالف الإسلامي العسكري في حربه ضد الإرهاب والتطرف. مشيراً إلى أن الجميع في خندق واحد وسوف لن يألوا جهداً في التعاون والتنسيق وتسخير كافة الإمكانيات والمعلومات في هذا الجانب.

وأضاف «أن هذه الدورة قد جاءت أيضاً ونحن نشهد الكثير من المتغيرات عالمياً وعلى مستوى محيطنا الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً. مما يتطلب تضافر الجهود مجتمعة للحفاظ على وحدة وأمن أمتنا العربية».

وبين عصمت زين العابدين أن هذه المؤسسة العربية التي ظلت جامعة وموحدة لآمال وتطلعات الأمة في وطن عربي آمن ومطمئن، لقادة بإذن الله على تقديم النموذج والمنهج في التعاطي مع القضايا الأمنية وقد ظهر ذلك جلياً من خلال الأطر المؤسسية والتنسيقية التي أنشأت آليات فاعلة تعمل بدinاميكية عالية في المجالات التخصصية المختلفة لربط العمل الشرطي في الوطن العربي بكافة مجالاته في منظومة موحدة ومتناغمة لدعم العملية الأمنية والجنائية. مؤكداً اعتزازه وافتخاره بهذه التجربة الثرية في وطننا العربي.

أوضح معالي الفريق أول ركن عصمت عبد الرحمن زين العابدين وزير الداخلية في جمهورية السودان في كلمته التي القاها في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، أن السودان ظل يشهد استقراراً ملحوظاً في الموقف الأمني والجنائي رغم التحديات التي تواجه البلاد، وقد تم تعزيز هذا الاستقرار بتكثيف الجهد والدعوة لحوار جامع لأبناء الوطن للتوافق على وضع سياسي يعزز التداول السلمي والديمقراطي للسلطة، مبينا أن هذه المساعي قد كُملت بتدافع الكثير من مكونات المجتمع السياسية والشعبية للحوار ومازالت الجهود مستمرة لإحقاق المزيد من هذه المكونات.

وقال «أن هذه الدورة قد جاءت وأمتنا العربية مازالت تجابه الكثير من التحديات التي تعيق مسيرتها نحو النهضة الشاملة بمقدراتها وإمكاناتها ومواردها الكبيرة. ولعل أبرز هذه التحديات معركتنا الشاملة في مواجهة الإرهاب والأنشطة الفكرية الهدامة والجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش، وبحمد الله تبذل الدول العربية مساعي مشتركة تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة للتصدي لهذا الخطر الداهم».



كلمة معالي اللواء

محمد ذيب علي منصور

وزير بوزارة الداخلية في دولة فلسطين



كلمة معالي السيد

محمد سالم الغبان

وزير الداخلية في جمهورية العراق

على الشعب الفلسطيني ومنع عجلة التنمية وتعطيل تطور الاقتصاد الوطني.

وأكد أنه في ظل استمرار تفاقم الأوضاع بالغة الخطورة التي تعيشها بعض الدول العربية، خصوصاً اتساع نطاق الإرهاب والتطرف والجريمة بأنواعها، والتي تهدف بمجملها إلى زعزعة الأمن والاستقرار والتنمية في بلداننا، فإنه يثمن الجهود الكبيرة التي بذلت ولا تزال تُبذل لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، ترجمة وتكريساً للواجب الوطني في حماية مستقبل ومصير أوطاننا، والذي يُعدُّ مسؤولية كبيرة لا تتجاوزها أولوية أخرى.

وقال معالي اللواء منصور أن الوقت قد حان لتجاوز الأنماط التقليدية بالتفكير، إلى العمل الجاد لإعادة تعريف «الأمن القومي العربي». مفهوم يستجيب لمعطيات العصر والواقع، ويعزز قدرات مجابهة أية تحديات قائمة أو تهديدات محتملة.

وتوجه في ختام كلمته ببالغ الشكر والامتنان إلى الدول الشقيقة، على الدعم الذي تقدمه لفلسطين وعلى التضامن المتواصل مع شعبها الصامد المرابط على أرضه، متطلعا إلى استمرار هذا الدعم وتعزيزه على مختلف المجالات والصعد. مؤكداً على مواصلة العمل الحثيث على تطوير وتأطير العلاقات الإستراتيجية البنّاءة بين فلسطين والدول العربية الشقيقة باتفاقيات ومذكرات تعاون ثنائية تُنظم هذه العلاقات في إطار غايات ومقاصد مجلس وزراء الداخلية العرب، وبما يفتح المجال واسعاً أمام المزيد من آفاق التعاون والتبادل الثنائي الذي يخدم مصالحنا المشتركة.

لقى معالي اللواء محمد ذيب علي منصور الوزير بوزارة الداخلية في دولة فلسطين كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي عقدت بتونس يوم 2016/3/2م، أوضح فيها أن إنعقاد هذا المجلس يأتي في وقت تتعاظم فيه جهود القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها سيادة الرئيس والحكومة، لاستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وتعزيز مقومات صمود الشعب الفلسطيني وصون وحدته الوطنية، والوصول بالقضية العادلة إلى كافة المحافل الدولية لضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانتصار لعذابات الشعب الفلسطيني وتضحياته.

وأضاف أن هذا الاجتماع يأتي في غمار الحراك النضالي الذي يخوضه أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة مخططات تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف منذ عام 1967 ومحاولات تدنيسه وفرض التقسيم الزمني والمكاني عليه، وعزل مدينة القدس وفصلها عن محيطها الوطني والعربي، وفي خضم الجرائم البشعة التي يرتكبها جنود الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه ضد الشعب التونسي، خاصة أطفاله وشبابه، وفي ظل إمعان الحكومة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي ونهب الموارد وتوسيع مشروعها الاستيطاني، ومواصلة هدم البيوت والتهجير القسري ومنع جهود التنمية والبناء والاستثمار في المناطق المسمّاة (ج) التي تُشكل حوالي 64% من مساحة الضفة الغربية، واستمرار حصارها الطاليم والخناق على قطاع غزة المكسوم، وإحكام نظام السيطرة التعسفي الذي تهدف إسرائيل من خلاله، إلى المزيد من التضييق

الديني والقومي والسياسي

وأكد أن الارهاب هو الارهاب لا مكان محدد له ولا ديناً ولا وطناً، لا يجد أمامه معنى يتجسد فيه الانسان إلا ويستبج كرامته ودمه وماله، فالخطر الذي يواجهه العراق هو الخطر المحقق بكم جميعاً، وأن ما يسمى بداعش يطرق طبول الحرب في كل بلد من بلداننا العربية والاسلامية.

ودعا الغبان من منطلق الحرص على الامن القومي الى وحدة الرؤية والموقف وان يتم الابتعاد عن القضايا الخلافية، لأن الأمنيين بحكم وظيفتهم معنيون بالشأن الأمني، وعليهم النأي عن ما يؤثر على وحدة الموقف الأمني.

وذكر أن العراق لا يحتاج الى رجال من خارجه ليقاتلوا على أرضه، لأن رجاله اليوم وكما تشاهدون وتسمعون قد هبوا لمواجهة هذا الخطر بشجاعة واستبسال، واليوم عصابت داعش تتقهقر وتراجع تحت شدة ضربات الأبطال الغياري المتفانين من أجل الدفاع عن العراق وعننا جميعاً.

وكشف أن العراق استعاد نصف الأراضي التي احتلتها عصابت الارهاب وأن النازحون قد عادوا الى مناطقهم آمينين كما عادت الحياة الطبيعية الى تلك المناطق، والان يصعد الاستعداد والعمل اليومي لاستعادة باقي المناطق لاسيما مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، متطلعا الى الوقوف الى جانب العراق على المستوى الأمني واللوجستي والمالي والإنساني، لا سيما أن عدد النازحين في العراق قد بلغ نحو ثلاثة ملايين مواطن، وهم يعيشون ظروف صعبة.

واساليب وأفكار هذا العدو الأثم، الذي انتج خطاب العنف والتطرف الديني وهو أبرز ما تتبناه تلك المجموع الإرهابية مهما اختلفت تسمياتها. وأضاف «أن هذا الخطاب الناجم عن هذا التطرف لا يتأثر به شباب الأمة العربية والإسلامية فقط، بل حتى المتطرفون من المجتمعات الغربية نراهم يتأثرون بهذا الخطاب العنفي الموجه من هذه المجموع الإرهابية بسبب التضخيم من قبل وسائل الاعلام لهذه الخطابات وإبراز صور الانتقام وصور الذبح وغيرها التي توهم المشاهد والقارئ أن هذه المجموع دولة لها أرض ومرتكزات».

ولفت الى أن الخطر الحقيقي الذي يرافق ذلك ان هؤلاء المجرمين من قادة العصابت الارهابية والتكفيرية هم محترفو غسل عقلية الشباب في الاماكن التي يسيطرون عليها، ويعدونهم كاتحاريين ويستخدمون أحدث التقنيات التكنولوجية لبث الرعب والدعاية من خلال شبكة التواصل الدولية (الانترنت) ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد مارسوا أبشع الجرائم بحق الشعب العراقي بكل مكوناته في ظل منهجهم القائم على الإقصاء وتدمير الآخر ورفض قبول أي تنوع أو إختلاف أو تعدد، فقد استهدفوا أبناء الشعب من المسلمين بطوائفهم المختلفة والمسيحيين والايديين والشبك، واستهدفوا القوميات جميعها من التركمان والكرد والعرب.

وافاد معالي وزير الداخلية أن ضحايا العراق هم ضحايا الانسانية جميعاً ولا يوجد فرق بين المسلم فيه والمسيحي والايدي والصائب والقوميات المختلفة العربية والكردية والتركمانية، وأن كلهم في خطر لانهم يواجهون ما يسمى داعش، وهذا هو العراق الجديد المتعدد المكونات والمتعدد التكوين

قال معالي السيد محمد سالم الغبان وزير الداخلية في جمهورية العراق في مستهل كلمته التي القاها في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، « لقد جنناكم من ميادين المعارك وصولات الشجعان، أبناء القوات المسلحة العراقية وقوات الأمن الداخلي وأبناء العشائر الأبرار وقوات الحشد الشعبي وقوات البشمركة، وهم يسطرون أروع الانتصارات ضد عصابت (داعش) التكفيرية، على الرغم من الظروف الصعبة التي تتمثل في مقارعة الإرهاب، وإفرازات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي بوجه خاص، والاقتصاد العالمي بوجه عام.

وأضاف «أن العراق يقف اليوم في خط المواجهة الأول ضد الإرهاب، وهو يخوض معارك مباشرة مع الإرهابيين، فيما تكمن الخطورة ليس في مواجهة هذه العصابت التكفيرية فقط، بل إننا نقف أمام تحول نوعي في فكر التشدد الإرهابي متمثلاً بانتقال عمل قوى الإرهاب من عمليات إجرامية متفرقة الى مستوى العمل من أجل تأسيس دولتهم المزعومة، والتي يراد منها أن تكون منطلقاً للعمليات التكفيرية والاجرامية الى دول الشرق الأوسط ومنها الى دول العالم أجمع، وقد باتت هذه الأهداف معلنة في بيانات وخطابات قادتهم القتلة».

وأوضح أن الارهاب بات يهدد العالم اجمع ويضرب دولا كبرى طالما اتسمت برصانة أجهزتها الأمنية والاستخبارية - لذا فان مواجهته أصبحت الان أكثر من أي وقت مضى مهمة عالمية وواجبا يتطلب من دول العالم اجمع الالتزام به، وعلينا أن لا نقف عند حد ادانة الاعتداءات الارهابية التي تتعرض لها الدول العربية والأجنبية - انما علينا التفكير جدياً في القضاء على الارهاب وان نعمل على فهم وسائل



كلمة معالي الأستاذ

نهاد المشنوق

وزير الداخلية والبلديات في الجمهورية اللبنانية

قرار المواجهة هو بداية استعادة التوازن. قبل ذلك كلنا نعلم أنه لم يكن هناك توازن بين الجهد العربي وبين المشروع الإيراني.» وأضاف «الأمر الآخر هو أننا كوزراء داخلية عرب، أو كمواطنين، وأستأذن هنا معالي رئيس الدورة وزير داخلية البحرين الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، أنا لا أوافق على أن ثقافتنا حول عمقنا العربي لم تعد واقعاً ملموساً. فنحن لا خيار لنا غير هذه الثقافة، هي هويتنا، ولا مستقبل لنا غير هذه الهوية، ولا ماضٍ لنا غير هذه الهوية، وأي خيار آخر هو سقوط في هاوية المشروع الآخر، وليس في الصواب العربي.»

وأشار إلى أن القرار السعودي، الذي أصبح الآن قراراً من دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، يستند إلى قاعدة سياسية، أهم ما فيها أنها تجمع المتناقضات من عرب وغير عرب، وتعمل تحت عنوان موحد، هو «قاعدة التوازن». وهو أمر بدأ في مصر وذهب إلى أكثر من دولة في الإقليم، وإلى أكثر من رئيس أو ملك أو أمير، أو حتى رئيس دولة كبرى، مع العلم أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المبادرة في المسألة المصرية، وكان لها دور فعال.

خبرة طويلة في قضايا الأمن والاستقرار، فضلاً عن نجاحاته التي لا ينكرها أحد، في مكافحة الإرهاب، وبالسرية اللازمة، التي يجب أن تثير غيره زملائه من وزراء الداخلية العرب وهو أولهم.

وذكر أن التحدي الثاني الذي قاله في دوره الجزائري بعد تحدي الإرهاب هو التدخل الإقليمي المستمر الذي لن يحقق إلا المزيد من الاضطرابات والانقسامات المذهبية، معتقداً حينها أن الاتفاقات الدولية ستخفف من الاستعراضات العسكرية في مختلف العواصم العربية، لكن ثبت دائماً أن العكس هو الصحيح، وثبت أن هذه الاتفاقات لا يخرج عنها، إلا المزيد من الاستعراض والاستفزاز والمزيد من الانقسام داخل كل عاصمة عربية ورد ذكرها في سجل الأحداث الدائمة خلال الأشهر الأخيرة، كما ازدادت الصور وازدادت الاعلانات عن القدرة اللامتناهية لهذا التدخل.

وقال «كان كلامي في ذلك الوقت مفاجئاً للبعض، اليوم معالي رئيس الدورة بدأ قبلي وفاجأ الجميع، لكن أريد القول إن هناك عنصراً جديداً استجد في الواقع العربي، وأصبح قراراً لا يمكن الرجوع عنه، وهو القرار السعودي بالمواجهة، ربما كان مفاجئاً للبعض، لكن لهذه المفاجأة، أو المفاجآت، ميزة لا يستطيع أحد أن يتجاوزها، وهي أن

أوضح معالي الأستاذ نهاد المشنوق وزير الداخلية والبلديات في الجمهورية اللبنانية في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب أنها المرة الثالثة التي يتكلم في مجلس وزراء الداخلية العرب، فالأولى كانت في المغرب والثانية في الجزائر والثالثة الآن في تونس، والمفارقة أن هذه الجلسة تعقد في قاعة سميت باسم الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله، ولي العهد السعودي الراحل الكبير، أمير الحكمة والعزيمة والبصيرة، الذي كانت جهوده في أصل اجتماع وزراء الداخلية العرب، والذي أسس منذ سنوات، حين لم يكن البال مشغولاً إلى هذه الدرجة، كما هو الآن، ولا كان هناك مشاكل أمنية إلى الحد الذي نراه الآن، أنشأ مؤسسة للتعاون العربي في المسائل الأمنية والتنظيمية وقضايا صون الاستقرار ومكافحة الجريمة، مؤكداً أن ذلك يظهر أكثر فأكثر مدى الحاجة الملحة والأهمية والدائمة إلى مثل هذه المؤسسة التي أنشأها وأشرف على نموها الراحل الكبير.

وقال ان الحديث ينتقل بالطبع إلى صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن نايف، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، وهو ولي عهد العروبة المسؤولة، الذي يتابع ما بداه رحمه الله، مراكماً

كلمة معالي اللواء

مجدي عبد الغفار

وزير الداخلية في جمهورية مصر العربية



الإرهاب جنباً إلى جنب مع رجال القوات المسلحة البواسل، وما استلزمته تلك المواجهة من صياغة منظومة أمنية شاملة من التدابير والخطط المشتركة التي اعتمدت في الوقت ذاته استراتيجية أمنية متوازنة لتكريس معطيات الاستقرار الأمني بمختلف ورافده بغية تحقيق الأمن بمفهومه الشامل باستهداف السلوك الإجرامي بكافه صوره وأشكاله والتوجه نحو تطوير الدور الأمني في المجالات الخدمية والتنموية، واعتماد الأسلوب العلمي.

واكد ان اضطلاع المجلس الموقر باتخاذ قرارات ناجزة لتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتصل بجهود حجب المواقع الإلكترونية التي تروج للإرهاب والعنف واستقطاب الشباب لارتكاب أعمال إرهابية والتي تحتوي معلومات تفصيلية عن كيفية تصنيع المتفجرات واستخدام الأسلحة الأمر الذي بات أسلوباً منهجاً للتنظيمات الإرهابية.

وبين معالي اللواء عبد الغفار ان تلك الجهود ينبغي ان تتكامل من خلال تشكيل مجموعة عمل من كبار المسؤولين والخبراء في مجال مكافحة الإرهاب الإلكتروني تضطلع بعقد لقاء مع مختلف مسؤولي شبكات التواصل الاجتماعي وصولاً لصياغة مناسبة للتنسيق من خلالها في منع إساءة استخدام خدمات تلك الشبكات لصالح العنف والإرهاب، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بشأن منع استغلال الإرهابيين للتكنولوجيا والاتصالات والموارد في التحريض على دعم الأعمال الإرهابية.

ونوه في ختام كلمته إلى أهمية التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتصل بمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف صورها وأشكالها خاصة في ظل اتصالها الوثيق بالنشاط الإرهابي.

تواجهه المجتمعات بمختلف انتماءاتها بعد خطر إرهاب غير تقليدي يستغل التقنيات الحديثة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويسعى استخدام شبكة المعلومات الدولية بغرض نشر الفكر المتطرف المضلل لاستقطاب أعداد كبيرة من الشباب من كافة دول العالم ومختلف الديانات والانتماءات الفكرية والعقائدية وجنودهم لخدمة الأهداف المتطرفة وارتكاب الجرائم الدموية البشعة التي تعصف بأمن المجتمعات وسلامها الاجتماعي وتهدد اقتصادياتها.

وأوضح أن مصر قد اجتازت مرحلة صعبة من تاريخها المعاصر وحققت العديد من النجاحات في مواجهة التحديات ومكافحة الإرهاب وإعادة بناء الدولة وما كان هذا ليحقق إلا بفضل من الله وبتماسك مؤسسات الدولة المصرية وتلاحمها مع شعبها الأبى الكرم ووقوفها خلف قيادتها الرشيدة، مؤكداً أنه لا يزال هناك عمل دؤوب يتطلب منتهى درجات البقضة وطريقاً طويلاً خففه المخاطر والصعاب كلما قطع فيه أشواط تزايد الأمل واتضح في الأفق ملامح غد مشرق.

وأكد أن وزارة الداخلية المصرية جني يوماً بعد يوم المزيد من ثمار جهودها المضنية وحققت نجاحاً كبيراً من مستهدفاتها في كافة مسارات المواجهة مع تلك التنظيمات الإرهابية، مستعرضاً بعض تلك النجاحات المتمثلة في تعزيز حالة الاستقرار الأمني وإحياء نشاط التنظيمات الإرهابية والحد من حركة عناصرها للالتحاق بالتنظيمات الخارجية بمناطق الصراعات وبؤر التوتر، والمساهمة الفعالة في إنجاز كافة مراحل الاستحقاقات الدستورية وأخرها الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وزيادة وعي المواطنين بحجم التهديدات التي تمثلها حركات التنظيمات الإرهابية نتيجة نشرها بكافة وسائل الإعلام، واستعادة ثقة الجماهير في أداء أجهزتها الأمنية.

وتمن جهود أبناء وزارة الداخلية وتضحيات شهدائها في مكافحة

أكد معالي اللواء مجدي عبد الغفار وزير الداخلية في جمهورية مصر العربية أن الاجتماع اليوم يأتي في مرحلة بالغة الدقة من تاريخ أمتنا العربية وسط تحديات متنامية، وأخطار غير مسبقة، وتهديدات كبيرة لقدراتها، وتطلعات شعوبها، تستوجب منا جميعاً صلابة الإرادة وقوة العزيمة على مواصلة العطاء لبسورة خطط جديدة، وسياسات أمنية مستحدثة تتطور مع المتغيرات الإقليمية والدولية لمواجهة تلك التحديات وتحقيق الأمن والسلم لمنطقتنا العربية وإيضاً على المستوى الإقليمي والدولي.

وقال في كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب أن الأمة العربية تتعرض إلى هجمة عنيفة من إرهاب غاشم غدت الأطماع الإقليمية والدولية والأبعاد الطائفية والمذهبية، حتى تمددت أطرافه، وصار سرطاناً يضرب بلا هوادة جسد هذه الأمة، مستهدفاً مكونات وجودها ومستقبل أبنائها.

وافاد أن الإرهاب أصبح بين عشية وضحاها حقيقة مؤلمة لا يمكن تجاهلها ولا يستطيع أحد إنكارها أو تجنب الاكتواء بنارها، فقط تجاوزت التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي كل حدود العنف، وانتهجت أشرس الوسائل في التعبير عن أفكارها المريضة ومعتقداتها المنحرفة، وباتت بمثابة إعلان حرب على شعوب العالم.

وبيّن أن التمدد الدولي لتنظيم داعش يجسد في صورة جلية تلك المعاني والمفاهيم، ويؤكد حجم المؤامرة التي خاك بلداننا، خاصة بعد أن باعته قرابة 34 جماعة إرهابية حول العالم، فصار إلزاماً علينا نحن حملة رسالة الأمن أن نتضافر الجهود ونتحّد العزائم لخوض حرب تاريخية نستخلص فيها حياة أوطاننا، ونجاة شعوبنا وتاريخ أمتنا الذي يقف دوماً شاهداً على صعود هذه الأمة على أوج قوتها.

وشدد على أن الخطر الأكبر الذي



كلمة معالي السيد الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في المملكة المغربية

والاقليمي من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف في مجال الامن ومحاربة الارهاب. كما سجل المغرب مشاركته الفعلية في أشغال العديد من المنتديات والمنظمات الدولية المهمة بهذه الظاهرة.

وأشار الى ان نجاح المقاربة المغربية في الحفاظ على الامن والاستقرار مكن من مراكمة تجربة متميزة جعلت المغرب يساهم في إحباط العديد من المشاريع الإرهابية التي كانت تستهدف بلدانا صديقة، الشيء الذي جعله شريكا استراتيجيا في الحوض المتوسط للحلف الأطلسي ومنظمة الامن والتعاون الدولي.

ولفت الوزير المنتدب إلى ان فعالية الاستراتيجيات الامنية الرامية إلى مواجهة المخاطر الإرهابية والسيارات المتطرفة تظل رهينة بوجود دولة قوية بمؤسساتها الديمقراطية، وبأجهزتها الامنية الفاعلة ومخططاتها التنموية ومكوناتها المجتمعية المنخرطة بكل دينامية في مسلسل البناء وإذا توفر ذلك، فإن دعاة التطرف لن يجدوا سبيلا لنشر أفكارهم الهدامة وطروحاتهم العدمية».

وأكد في ختام كلمته أن ما سيتمخض عن لقاء وزراء الداخلية العرب من مقترحات بناءة ستندعم دون شك التعاون الأمني العربي وترسي الآليات الفعالة لتعزيزه، وذلك من خلال بلورتها في برامج تعمل على تطوير الأساليب المعتمدة لرصد ومكافحة الظواهر الأمنية السلبية، ضمانا لأمن وطمانينة وسكينة شعوبنا، وهي مسؤولية جسيمة ملفاة على عاتق مجلسنا الموقر، ورسالة نبيلة يضطلعون بها، في مواجهة فكر إرهابي متطرف يتنافى في مضمونه مع القيم الانسانية الكونية.

وقال ان المملكة المغربية انطلقا من وعيها بجدية الخطر الإرهابي الذي يتهدد بلداننا، بادرت منذ الأحداث الإرهابية التي عاشتها المغرب منذ 16 مايو 2003، الى وضع استراتيجية شمولية ومندمجة تقوم على مبادئ واضحة وتتميز بقدرتها على التكيف مع نوعية وتطور التهديدات الإرهابية.

وبين أن الحكومة المغربية تبنت سياسة نشيطة ومقاربة مندمجة شملت أربع محاور أساسية تتمثل في الجانب التشريعي والدبني والاجتماعي ثم الأمني.

وأضاف أنه «أمام البعد الدولي والمركب لظاهرة الإرهاب، أصبحنا اليوم اما خيار لا محيد عنه، ألا وهو التعاون والتنسيق اللامشروطين بين بلداننا وتكثيف الجهود لبلورة إستراتيجية واضحة وقادرة على الرفع من مستوى البقطة للتصدي لثلاث التهديدات الإرهابية التي تمس امن وسلامة مواطنينا ومنطقتنا العربية التي اصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهددة في كيانها ووجودها بالإرهاب والتطرف».

ورأى أن مجلس وزراء الداخلية العرب، باعتبار بعده الدولي، يشكل الفضاء الأمثل لهذا التعاون ولتبادل المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية، باعتبار أن جميع الدول العربية معنية بالأخطار الإرهابية.

واكد ان انخراط المغرب في القيم الانسانية العالمية للحرية والسلام، ووعيا منه بمسؤولياته في المساهمة في الحفاظ على الامن والاستقرار سواء على الصعيد الجهوي او الدولي، جعله متشبث بانخراطه التام في المنظومة العربية، وحرص على أداء دور ودعمها وتفعيل ألياتها على غرار حرصه على تطبيق التزاماته الأمنية أمام باقي الهيئات المشكلة للمنظم الدولي.

وأفاد ان المملكة المغربية ما فتئت تدعو الى تعزيز سبل التعاون الدولي

أوضح معالي السيد الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في المملكة المغربية، أن انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب اليوم، يأتي في إطار ظرفية دولية خاصة، تتسم أساسا بتعدد بؤر التوتر في منطقتنا العربية ومحيطها المباشر، الشيء الذي يشكل تحديا كبيرا يتطلب من الجميع الانخراط التام لاستقراء شامل ودقيق للأخطار التي تهدد بلداننا، وذلك في ظل التحولات التي تعيشها بعض البلدان العربية ومنطقة الساحل والصحراء، مما يجعل منها أرضية خصبة لنشر التطرف الذي يعتبر المنتج الأول لظاهرة الإرهاب.

وقال في كلمته التي القاها في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين ان اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بشكل دوري لا يشكل هدفا في حد ذاته، بل هو فرصة للتداول واتخاذ قرارات في مستوى التحديات الأمنية المطروحة على الشعوب العربية.

ورأى أن هذا اللقاء يعد فرصة سانحة لوضع تصور عام لمكافحة مختلف التهديدات التي خدق بلداننا، مما يتطلب بلورة استراتيجيات مشتركة، تعتمد بالاساس على حماية المكتسبات الديمقراطية، في إطار مقاربة تشاركية مبنية على التفاعل بين المؤسسات الأمنية من جهة، والمواطن ومختلف فعاليات المجتمع المدني من جهة أخرى. قصد مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، عبر اشتراك الجميع في هذه المنظومة.

وأكد معالي الضريس أن السياسات الامنية الناجحة والعمليات الاستباقية الناجعة، رهينة بمساهمة المواطن، وشعوره بدوره البناء في استنباط الامن والطمأنينة، على غرار مشاركته الفاعلة في العملية التنموية، وفي خلق المناخ المناسب للتنمية والاستثمار.

وأشار الى أن مفهوم الأمن الحقيقي لا يقتصر فقط على معناه الضيق، بل إنه يقوم بالاساس على جعل المواطن في صلب السياسات العمومية.

العربية من أسماء تعرف لبنان ويعرفها، لكنها باتت قاسية عليه بقدر ما هو ودود أجاهاها. من الظلم اتهام اللبنانيين جميعاً بالخنوع والخضوع للسياسة الإيرانية. وهم الذين قدموا الشهيد تلو الشهيد. منذ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة في العام 2004، إلى اغتيال الشهيد الدكتور محمد شطح في العام 2013، وهم في مواجهة مباشرة ضدّ المشروع الإيراني وتقاطعاته».

ولفت الى انه من الظلم اتهام لبنان بأنه بات بشكل نهائي في موقع العداء للعرب، واستنتاج انه يستوجب التخلي عنه دون تفريق بين أكثرية عربية الهوى والهوية وبين أقلية كبيرة وصاخبة تتولى تنفيذ مشروع يناقض مصالحها أولا قبل مصالح لبنان والعرب.

وأوضح أن المعادلة واضحة . لا تفهم لبنان ينهي خيارات المواجهة مع من باتوا غرفة عمليات للعدوان على أمن العرب، ولا خيارات المواجهة تلغي مسؤولية العرب اتجاه لبنان.

واختتم معالي المشنوق كلمته بالقول«لبنان، مهما غلبته الحن، وخالفت عليه نقاط ضعفه، لن يكون شوكة في خاصرة العرب، لن يكون شوكة في خاصرة العرب».

وزيراً لبنانياً هذه الأيام على وقوفه بين الوزراء العرب. فهو يقف حتماً في دائرة الاتهام، صخّ هذا الاتهام أو اعتراه نفاذ الصبر».

وتابع.. «نعم لبنان اليوم متهمٌ بعروبته كما لم يتّهم منذ عشرات السنوات، وهو الذي دفع ثمن تثبيت هويته العربية حرباً أهلية كلفت اللبنانيين مئتي ألف قتيل و15 عاماً من الحروب الأهلية المتصلة، وهو يدفع، منذ الساعة الواحدة ظهيرة الرابع عشر من شباط 2005، أثمان تثبيت لبنانيته المتصالحة مع العرب، والتمكاملة مع مصالحهم الاستراتيجية».

وأضاف «لم نصل إلى اللحظة التي يعيشها لبنان اليوم دفعة واحدة، بل تدرّجنا وتدرّجت الأزمة في مراحل عديدة، كان اغتيال شهيد لبنان والعرب رفيق الحريري لحظة من لحظاتها الكثيرة، فمن اغتيال الرئيس رفيق الحريري حاول اغتيال اللبنانية الرحبة التي جسدها... وما زالت هذه اللبنانية تواجهه، رغم كل المظاهر التي تدفع الستنتاجات معاكسة».

وقال معالي وزير الداخلية «أقرأ وأتابع ما يقال ويكتب في الصحافة

وأضاف «لكنني من موقع الدولة الصغيرة التي أمثلها، لا أرى أن هناك توازنا في المنطقة دون تفاهم يبدأ بين السعودية ومصر، مع احترامنا للجميع.. هذا رأي من وزير يمثل دولة صغيرة وتجربته عمرها سنتان في الأمن. لكن أعود وأكرر أن هذا القرار هو الوحيد الذي يفتح باب التوازن، لأن ما قبله ليس كما بعده».

ولفت الى ما تفضّل به فخامة رئيس الجمهورية التونسية عن الأولوية الوطنية، حين قال إنها «تطلّب مقاربة شاملة تجمع بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والإعلامية، وكل ما من شأنه ضمان مناعة الدولة وتأهيل الفرد والمجتمع وخصينهما ضدّ منازع اليأس ومناحي الغلوّ والتطرّف والعنف، كما تتطلّب إرساء المؤسسات المدنية والدستورية الكفيلة بتحقيق هذه المرامي ودعم هذه التوجهات، التي مكنّت من تحصين السياسي للجبهة الداخلية حتى لا تتشتّت الجهود وتستنزف القدرات في معارك جانبية يكون الجميع وقودها فتحرق الأخضر واليابس من تحتنا جميعا.

وقال معالي المشنوق «اسمحوا لي هنا بالقول إنّه ليس لأحد أن يحسد

«بن شامخ»

كلمة معالي اللواء طيار محمد المدني عبد الحفيظ الفاخري وزير الداخلية المكلف في دولة ليبيا



الفريق أول ركن خليفة بلقاسم حفتر قائد معركة الكرامة والرجال الذين لبوا النداء معه لمجابهة الإرهاب وقيام الدولة الحديثة الآمنة

ونوه الى أن منع تسليح الجيش الوطني في الوقت الذي تصل فيه السلاح والذخائر إلى الجماعات الإرهابية بالإضافة لما يتعرض له الشعب الليبي من حصار إقتصادي وجميد لأمواله هو لغرض تطويع وكسر الإرادة. مؤكداً أن الشعب الليبي صمد وخبير آمال المتأمرين وحقق الانتصار. وخير دليل على ذلك صمود مدينة بنغازي التي قاومت الإرهاب واحتضنت الكرامة وقدمت مع غيرها من المدن والقرى آلاف الشهداء لينعم الجميع أخيراً بالحرية وبطرد فلول الإرهاب. كما طردوا من قبل من مدينة أجدابيا.

وقال معالي الفاخري «إن ما ذكر هو قليل من كثير لما يتعرض له بلادنا وشعبنا الأبي لكننا في المقابل امتلكننا دائرة الوعي بما يجري حولنا ونبذل قصار جهدنا من أجل قيام دولة قائمة على العدل ومشروعية وجودها الحضاري».

وأكد أن إصرار شرفاء الوطن على إنجاز مهامها الوطنية التي سوف تنتزع ليبيا وشعبها من مهال الخاطر والتدخلات الأجنبية التي أصبحت مكشوفة ومعروفة لدى شعوب العالم.

وطالب في ختام كلمته بدعم المؤسسة الأمنية والعسكرية. مطالبا الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وعدم دعم ورعاية الإرهاب أو السماح له بالعبور عبر أراضيه أو أجوائه أو مياهه الإقليمية.

لقى معالي اللواء طيار محمد المدني عبد الحفيظ الفاخري وزير الداخلية المكلف في دولة ليبيا كلمة في حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب. قال في مستهلها «أتمنى أن تكلل هذه الدورة بالنجاح والتوفيق حتى نستطيع جميعاً متعاضدين متكاتفين أن نرتب برنامجاً يحدد طبيعة ما نريد إنجازاً لأمتنا حيث الآن نواجه الإرهاب ونواجه هذه المجموعات الإرهابية التي تعبت قتلاً وتشريداً في بلادنا وهذه المجموعات على مختلف مسمياتها تم تجهيزها وتمويلها وتخديد مهامها من طرف جهات معلومة لدينا ولدى الجميع وذلك ضمن مخطط إستراتيجي يهدف الى القضاء على الأمة وتشويه ديننا الإسلامي الحنيف».

وأوضح أن المخطط في ليبيا يهدف إلى تحقيق عدم قيام دولة حقيقية قادرة على القيام بمهامها الوطنية. وزرع بذور الفتنة والتفرقة في أوساط المكونات الاجتماعية وذلك للحيلولة دون نجاح حالة الوئام الاجتماعي. وعرقلة مشاريع التنمية التي يحتاجها المواطن. واستهداف القضاء والحيلولة دون قيام جيش وطني وشرطة قادرين على حماية البلاد والعباد.

وكشف أنه جرت وتجري سلسلة هامة من المؤامرات الخارجية بالتعاون مع الإرهاب والإرهابيين تريد أن تقضي على مشروع الجيش الوطني الذي هدفه حماية الوطن والمواطن. مؤكداً أن الشعب الليبي إلتف حول القيادة العامة للجيش عندما قررت مواجهة الإرهاب وبدأت معركة الكرامة. وقدمت قوافل الشهداء من أجل اجتثاث الإرهاب من فوق أرض ليبيا. وهو أمر ليس بغريب عن الشعب الليبي أن يلتف حول قيادته عندما يتعرض للخطر وما إلتفاه حول شيخ الشهداء عمر المختار ببعيد. وهو ما فعله الشعب الليبي اليوم عندما إلتف حول

بدأت مجموعة بن شامخ في مكة المكرمة منذ أكثر من 43 عاماً

تجارة، صناعة، زراعة، مقاولات، تداول الذهب والمعادن، أدوية ومستحضرات عشبية، دعاية وإعلان، تنظيم المؤتمرات والمعارض، تقنية، طاقة وأنظمة كهربائية، تموين غذائي، ثروة حيوانية، وإعادة تدوير النفايات.



مجموعة بن شامخ العالمية المحدودة
BIN SHAMIKH GLOBAL LTD. GROUP

المملكة العربية السعودية
منطقة مكة المكرمة - جدة
K.S.A, Makkah Al-Mukarramah - Jeddah
www.binshamikh-group.com
info@binshamikh-group.com

+966-12-6658833



المؤتمر العربي السادس عشر لرؤساء أجهزة المرور يدعو إلى

التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية في إدارة حركة المرور وإلى تعامل أجهزة المرور العربية مع مستخدمي الطرق بكل مودة ويسر



في إدارة حركة المرور. لدورها الكبير في تسهيل حركة السير، وضبط المخالفات المرورية. بالإضافة إلى اعتماد نقاط ومراكز فحوص تقنية جديدة تتماشى مع التطورات في مجال الفحص التقني للمركبات في الدول المتقدمة. وتساهل المستجندات والتجهيزات الحديثة في هذا المجال. وإلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال مراكز الفحص التقني، وفق كراس شروط محدد وتحت وصاية وزارة النقل أو إدارة المرور بالإضافة إلى تشديد الرقابة على مراكز الفحص التقني للمركبات للحيلولة دون التلاعب في محاضر الفحوصات التقنية.

كما دعا المؤتمر أجهزة المرور إلى مد جسور التواصل مع الصحف، خاصة الواسعة الانتشار وتزويدها بالمعلومات عن أداء رجال المرور، وعن التطور الذي يشهده المرفق المروري، لنشرها وإدراجها في المواقع الالكترونية لتلك الصحف، بما يساهم في تدعيم الصورة الذهنية الإيجابية عن رجل المرور.

عقد المؤتمر العربي السادس عشر لرؤساء أجهزة المرور أعماله بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس خلال الفترة 25-26/5/2016م. بحضور (12) دولة عربية هي: الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عمان، فلسطين، قطر، الكويت وموريتانيا. فضلا عن جامعة الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنظمة العربية للسلامة المرورية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد أكد المؤتمر في ختام أعماله على كيفية تعامل أجهزة المرور العربية مع مستخدمي الطرق بكل مودة ويسر وتقديم مختلف الخدمات الممكنة لهم بما يعزز الشراكة الاجتماعية في ضمان السلامة المرورية وينعكس إيجابا على صورة رجل المرور.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية

فريق عمل عربي

يدرس مشروع تشكيل لجنة أمنية عربية عليا

عقد فريق العمل المعني بدراسة مشروع تشكيل لجنة أمنية عربية عليا اجتماعه بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/5/11م. بحضور مثلي سبع دول أعضاء هي (دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر ودولة الكويت). بالإضافة الى مثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تطرق الاجتماع الذي ترأسه سعادة السيد مراد العيفة رئيس وفد الجمهورية التونسية، مشروع تشكيل لجنة أمنية عربية عليا ذات صبغة استشارية.

وأوصى الاجتماع في ختام أعماله بعدم الحاجة الى تشكيل لجنة أمنية عربية عليا ذات صبغة استشارية، نظرا لوجود هياكل في أجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب تقوم بالمهام نفسها.

وقد احيلت التوصية الى الأمانة العامة تمهيدا لعرضها على الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها.



اللجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة

تدعو الى الاهتمام بالبعد الفكري في التعامل مع الإرهابيين



وحدث الاجتماع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتجريم انتقال مواطنيها للقتال في مناطق الصراع وبؤر التوتر الى اتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا المجال. بما يعزز مواجهة هذه الظاهرة ويحد من تداعياتها. وتكثيف تشريعاتها الوطنية مع قرار مجلس الأمن رقم (2178) لعام 2014م.

ودعا المجتمعون الدول الأعضاء الى تجريم افعال تجنيد الأشخاص لصالح الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية أو تنظيم شؤونها أو دعم أعمالها أو نشاطاتها أو تمويلها أو نشر أفكارها باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي أو بأي وسيلة أخرى. بما يتسق مع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة.

كما دعا الاجتماع الدول الأعضاء الى الاهتمام بالروابط القائمة بين شبكات تسفير المقاتلين وعصابات الإجرام المنظم. خاصة الأجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأجار بالبشر والأعضاء البشرية.

وكان الاجتماع قد انتخب سعادة المستشار محمد بوحنة رئيساً للجنة، وسعادة اللواء عصام الدين علي عبد الله نائباً للرئيس.

عقدت اللجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة اجتماعها الرابع والعشرين بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 1-2/6/2016م. بمشاركة ممثلين عن خمس دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، المملكة العربية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، بالإضافة الى ممثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد ناقشت اللجنة موضوع «ظاهرة المقاتلين الأجانب في بؤر التوتر وسبل التعامل معها».

ودعا الاجتماع في ختام أعماله الدول الأعضاء الى تكثيف برامج التوعية بمخاطر الانتقال الى مناطق الصراع وبؤر التوتر وخاصة من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وحث كل الجهات الرسمية والأهلية المعنية على الإسهام في هذه البرامج.

ودعا المجتمعون الدول الأعضاء الى الاهتمام بالبعد الفكري في التعامل مع الإرهابيين. والاسترشاد في هذا المجال بتجربة مركز محمد بن نايف للرعاية والمناصرة. وسائر التجارب العربية الناجحة.



الأعضاء لتبادل التجارب والخبرات حول إسهام رجال المرور في مواجهة الإرهاب سواء من حيث التدابير الاحترازية والوقائية أو من حيث المشاركة في إدارة الأزمة الناجمة عن عملية إرهابية. وتؤكد أهمية دور أجهزة المرور في هذا المجال عندما نضع في الحسبان أن كثيراً من الأعمال الإرهابية ترتكب بواسطة مركبات مفخخة قد تساعد المراقبة المرورية في اكتشافها.

وقال معالي الأمين العام «قبل أسبوعين اختتمت احتفالات الدول العربية بأسبوع المرور العربي لهذا العام الذي انتظم تحت شعار «سلامتك نهمنا». تأكيداً على أن سلامة مستخدمي الطريق هي الشغل الشاغل لرجال المرور، والمهمة النبيلة التي من أجلها يواجهون الصعاب ويتحدون عوامل الطبيعة في كل تفران ونكران للذات».

وأوضح أن هذا الشعار يؤكد العلاقة التي يجب أن تقوم بين رجال المرور والمواطنين. فهي علاقة تعاون وشراكة في سبيل سلامة حركة المرور وإنسيابيتها. تقوم على المودة والثقة المتبادلة. علاقة لا ينبغي أن يؤثر فيها تصرفات بعض السائقين ولا الأخطاء الفردية المحدودة لبعض رجال المرور.

وكما استعرض المؤتمر تجارب الدول العربية في تنظيم حركة المرور والحد من حوادث الطرق إلى جانب عروض احتفالاتها بأسبوع المرور العربي.

دعوا المؤتمر وسائل الإعلام العربية إلى تعزيز الاتجاه الإيجابي في التغطية الإعلامية لأداء رجال المرور. والإسهام في خلق وعي مروري لدى الرأي العام. وسترفع الأمانة العامة توصيات المؤتمر إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها.

د. محمد علي كومان... الظروف الأمنية التي تمر بها بعض الدول العربية تلقي مهاماً جديدة على عاتق رجال المرور

وكان معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب قد القى كلمة في حفل افتتاح المؤتمر أوضح فيها أن الظروف الأمنية التي تمر بها بعض الدول العربية تلقي مهاماً جديدة على عاتق رجال المرور. بحيث لم تعد رسالتهم مختصرة في تسيير حركة المرور والسهر على سلامة مستخدمي الطريق وتطبيق أنظمة السير وقواعده وأدابه، بل بات لزاماً عليهم مساندة الجهد الأمني في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة وعمليات التهريب. لأن الظروف الدقيقة التي تمر بها بعض الدول تفرض تسخير كل الإمكانيات لمواجهة الأخطار المحدقة وفي مقدمتها آفة الإرهاب المقيتة.

وأضاف أنه «وفي هذا الإطار وانسجاماً مع قرار مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الأخيرة باعتبار عام 2016 سنة عربية لمواجهة الإرهاب. فقد أدرجت الأمانة العامة على جدول الأعمال بنداً حول دور أجهزة المرور في مكافحة الإرهاب. لإتاحة الفرصة للدول

العميد محمد راشد النعيمي رئيس المؤتمر... الحوادث المرورية أصبحت هاجساً مقلقاً لجميع مستخدمي الطريق والمهتمين بالسلامة المرورية

وفي نفس السياق أكد سعادة العميد محمد راشد النعيمي رئيس

تكثيف التواجد الأمني غير المنظور في الأماكن السياحية ووضع الخطط اللازمة للتصدي للجرائم الموجهة ضد السياحة

اختتم المؤتمر العربي السابع للمسؤولين عن الأمن السياحي في الدول العربية أعماله باصدار عدد من التوصيات الهامة الرامية الى تعزيز أمن المرافق السياحية والسياح في البلدان العربية. وتدعيم التعاون العربي في هذا المجال.

وكان المؤتمر قد انعقد في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 13-14/7/2016م، وذلك بحضور ممثلين عن مختلف وزارات الداخلية في الدول العربية، وجامعة الى جامعة للعلوم الأمنية والمنظمة العربية للسياحة.

وقد دعا المؤتمر أجهزة الأمن السياحي العربية إلى تعزيز الاتصال المباشر فيما بينها لتقاسم المعلومات بشأن المخاطر التي تهدد السياحة العربية وتبادل المساعدات في إدارة الأزمات الأمنية المتعلقة

بالسياحة، بما يحقق مواجهة فعالة لتلك المخاطر والأزمات.

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة المخاطر والأزمات الأمنية وتأهيل منتسبي أجهزة الشرطة والأمن نفسياً وتقنياً ومهنيّاً للتعامل مع الأزمات والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في هذا المجال.

ودعا أيضاً إلى وضع الخطط اللازمة للتصدي للجرائم الموجهة ضد السياحة، وتعميق الشراكة بين كافة الأجهزة الأمنية وشركات السياحة والمرافق السياحية والمجتمعات المحلية في المقاصد السياحية، بما يمكن من مواجهة فعالة لتلك الجرائم.

وحرصاً على تسهيل التواصل بين السائحين وأجهزة الأمن السياحي وتسريع الخدمات الأمنية، طلب المؤتمر إعداد تطبيق على الهواتف الذكية لخدمات الأمن السياحي في ضوء مقترحات

الدول الأعضاء، بحيث يكون أداة لتسهيل التواصل مع السياح والمواطنين بشأن كل ما يتعلق بالأمن السياحي.

وأكد المؤتمر على ضرورة نشر الوعي بأهمية الأمن السياحي وكيفية التعامل مع السائحين لدى المواطنين من خلال إنتاج مواد إعلامية وبرامج توعية هادفة، لتنمية ثقافتهم الأمنية وتعزيز دورهم في الحفاظ على الأمن السياحي والإبلاغ عن أي حالة تثير الشبهات.

وحدث المؤتمر الدول الأعضاء إلى تكثيف التواجد الأمني غير المنظور في الأماكن السياحية، بما لا يثير حفيظة وحساسية ومخاوف السائحين. وتنشيط شبكة المحبرين والتقنيات الحديثة في عمليات المراقبة وجمع المعلومات الأمنية. ورصد حركات مُعتادي الجرائم والمشبوهين وذوي السوابق الإجرامية أو السلوكيات المنحرفة.

د. محمد بن علي كومان... السياحة العربية تعيش هذه الأيام أوقاتاً عصيبة

وفي حفل افتتاح المؤتمر القى معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة أوضح فيها أن السياحة العربية تعيش هذه الأيام أوقاتاً عصيبة. بفعل التهديدات التي ترصدها والتي يأتي في مقدمتها الإرهاب. الذي يرى في السياح والمرافق السياحية أهدافاً سهلة تمكّنه من تحقيق غاياته الإجرامية المتمثلة في إزهاق الأرواح والترويع وضرب الاقتصاد الوطني وتحقيق مكاسب مادية عن طريق مقايضة المحتجزين بمبالغ مالية كبيرة.

وأضاف انه إلى جانب هذا التحدي الأساسي هناك أيضاً تحديات أخرى تتمثل في الظروف الاقتصادية وتدني القوة الشرائية في عدد من دول المصدر والتوجس من المستقبل. وهي كلها عوامل تؤدي إلى العزوف عن السفر والسياحة.

واكد معالي الأمين العام أنه في ظل هذه الظروف يجب على الدول العربية بذل جهود متنوعة لجذب السياح. بعضها خارج عن مجال اختصاص أجهزة الأمن السياحي مثل تحسين الخدمات السياحية والقدرة التنافسية للمنتوج السياحي العربي. وبعضها يقع ضمن مسؤوليات الأجهزة الأمنية كحماية السياح وتقليص الجرائم الموجهة إليهم وتأمين المرافق السياحية ووسائل النقل المختلفة. وتوفير المناخ الأمني اللازم لازدهار حركة السفر والسياحة. بسلاسة وانسيابية.

وشدد على أن التركيز على سلاسة

الإجراءات الأمنية لا يعني إغفال التحديات الإجرامية التي تطرحها السياحة على الدول العربية. فكما أن السياحة هدف للإجرام فإنها في الوقت ذاته وسيلة من وسائله. فالإرهاب ذاته بات يستخدم السياحة لنقل المقاتلين وتمير السلاح وتهريب الأموال. ناهيك عن الجرائم التقليدية المرتبطة بالسياحة مثل سرقة الآثار والاتجار بالحدرات وتهريب العملات والسلع والاتجار بالبشر والجرائم الأخلاقية. فضلاً عن نشر الأفكار والسلوكيات الدخيلة.

العميد عبد الرحمن السنان رئيس المؤتمر... المسؤولية الملقاة اليوم على عاتق المختصين بالأمن السياحي تستدعي التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات

من جانبه أوضح سعادة العميد عبد الرحمن صالح السنان رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي في ظروف وتحديات تمر بها المنطقة العربية ولا سيما ظاهرة الارهاب بصفة عامة والعمليات الارهابية الموجهة الى النشاط السياحي بصفة خاصة. التي تستهدف اقتصاد الدول العربية من خلال ضرب السياحة التي تمثل ركناً أساسياً في النشاط الاقتصادي سواء من حيث توفير العملة الصعبة أو من حيث قدرتها على خلق فرص عمل لقطاع كبير من الشباب.

واضاف انه من هذا المنطلق فان المسؤولية الملقاة اليوم على عاتق

المختصين بالأمن السياحي تستدعي التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات في تأمين المرافق والمنشآت السياحية وضمان أمن وسلامة السياح ووسائل تنقلهم.

وكان المؤتمر قد ناقش عددا من المواضيع الهامة المدرجة على جدول الأعمال. من بينها. دراسة استشرافية تقييمية للمخاطر الأمنية التي تهدد السياحة العربية. وأنماط الجرائم المستحدثة في مجال السياحة والسبل الكفيلة بمواجهتها. ودور أجهزة الأمن السياحي في مكافحة الإرهاب بالاضافة الى استعراض تجارب الدول الأعضاء في مجال الأمن السياحي.

كما ناقش المؤتمر موضوع توحيد أرقام الاتصال الخاصة بإدارات الأمن السياحي لتسهيل تواصل السياح معها. واستمارة احصائية خاصة بالجرائم السياحية وأنواعها.

وسترفع الأمانة العامة توصيات المؤتمر إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب لاتخاذ مايراه مناسباً بشأنها.





المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية يدعو

الى اعتماد الخصائص الحيوية (البيومترية) في وثائق السفر وسائر الوثائق الثبوتية

عقد المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية أعماله بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 20-21/7/2016م. بحضور ممثلين عن (11) دولة عربية هي: (المملكة الأردنية الهاشمية. دولة الامارات العربية المتحدة. ملكة البحرين. الجمهورية التونسية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المملكة العربية السعودية. جمهورية السودان. دولة فلسطين. دولة قطر. دولة ليبيا وجمهورية مصر العربية). بالإضافة الى ممثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد خرج المؤتمر في ختام أعماله بجملة من التوصيات منها دعوة الدول الأعضاء الى تعزيز إجراءات المراقبة على السفر الى مناطق الصراع وبؤر التوتر للحيلولة دون مشاركة مواطنيها في الأعمال القتالية في تلك المناطق أو استقطابهم من قبل التنظيمات الإرهابية العاملة فيها. مؤكداً على أهمية سن التشريعات اللازمة لتجريم المشاركة في الأعمال القتالية الخارجية.

وأكد المؤتمر على أهمية دور أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية في مواجهة الإرهاب باعتبارها البوابة الأولى للدول. ودعا الدول الأعضاء الى تزويد هذه الأجهزة بالتقنيات الحديثة التي تسمح بكشف تزوير الوثائق.

كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء الى اعتماد الخصائص الحيوية (البيومترية) في وثائق السفر وسائر الوثائق الثبوتية، بما يحد من إمكانيات تزويرها واستخدامها لأغراض إرهابية.

وناقش المؤتمر دور أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية في التعامل مع اللاجئين في المنطقة العربية. مشدداً على أهمية تقديم التسهيلات اللازمة بما يخفف من معاناتهم.

د. محمد بن علي كومان: التنظيمات الإرهابية باتت تستغل موجات الهجرة واللجوء للتسلل وتنفيذ أعمالها الإجرامية

وكان معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب قد افتتح أعمال المؤتمر بكلمة أوضح فيها أن جدول أعمال المؤتمر يتركز على دور أجهزة الهجرة

والجوازات والجنسية في مجالين هما مجال مكافحة الإرهاب ومجال التعامل مع اللاجئين في المنطقة العربية. وهما مجالان في غاية الحساسية في الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة العربية والتي تمتاز بتفاقم الإرهاب وبتزايد حركة اللجوء والنزوح والتهجير القسري بفعل الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة التي تشهدها بعض دول المنطقة.

وقال انه «على صعيد الإرهاب كان لا بد في هذا العام الذي أعلنه مجلس وزراء الداخلية العرب سنة عربية لمواجهة الإرهاب. أن يناقش المؤتمر الدور الذي يمكن أن تلعبه أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية في الجهد المشترك لمكافحة هذه الآفة المحدقة. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن تنقل الإرهابيين لا يتم فقط عبر التسلل من الحدود وإنما يتم كذلك من المنافذ الرسمية بتزوير الأوراق الثبوتية والتأشيرات اللازمة. لذا فإن لهذه الأجهزة دوراً كبيراً في مواجهة هذا الأمر بكشف تزوير الوثائق عن طريق استعمال التقنيات الحديثة وإنشاء قواعد البيانات الأمنية وتبادل المعلومات بين



الأجهزة العربية المعنية.

للتسلل وتنفيذ أعمالها الإجرامية. وهي بذلك تسيء إلى اللاجئين بإثارة المخاوف من استغلال حركة اللجوء في نقل المقاتلين وتهريب السلاح. مؤكداً حرص الأمانة العامة على أن لا تؤثر المخاطر الأمنية الناجمة عن حركة اللجوء في تعطيل استقبال وإيواء اللاجئين ولكنها تنفهم في الوقت ذاته المخاوف التي تساور البعض في هذا المجال. وفي هذا الإطار يتم التخطيط حالياً لعقد مؤتمر إقليمي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإيجاد صيغة متزنة بين ضمان حقوق اللاجئين ومعالجة المخاطر الأمنية.

المقدم بدر راشد آل بوفلاح رئيس المؤتمر.. المنطقة تمر بضروف حافلة بالتحديات تتطلب



زيادة التنسيق وتبادل المعلومات

وفي سياق متصل أوضح سعادة المقدم بدر راشد آل بوفلاح رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل افتتاح المؤتمر ان المنطقة تمر بضروف حافلة بالتحديات تتطلب زيادة التنسيق وتبادل المعلومات للتصدي الى ما يحاك من فوضى وفتن وأكاذيب من خلال حملات اعلامية شرسة واستغلال التسهيلات الممنوحة لبعض الدول بدخول عناصر مشبوهة بصفة زوار إلا أنهم يمارسون أنشطة وأعمال مختلفة لطبيعة الزيارة أو السياحة ومنهم من ينتمي لمنظمات وجهات أجنبية تعمل على زرع الفوضى والإخلال بالأمن والترويج لها إعلامياً. الأمر الذي يتطلب من الجميع توحيد الجهود وزيادة التنسيق.

وقال «إننا إذ نتطلع الى أن يترجم اجتماعنا هذا الى ما تصبوا اليه دولنا والتي تربطها مصير مشترك يدفعنا نحو توثيق أطر التنسيق والتكامل لتحقيق الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الجامعة العربية بتحقيق المصلحة العليا لأوطاننا.



به من روح التفاني والإخلاص وما تتمتع به من كفاءة وحس بالمسؤولية.

العقيد حمود سعد حمود رئيس المؤتمر.. أمن وسلامة الوطن العربي يبدأ من الحدود والموانئ والمطارات

من جهته أوضح سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل افتتاح المؤتمر أن أمن وسلامة الوطن العربي يبدأ من الحدود والموانئ والمطارات وأن أي اختراق أمني في أي دولة عربية يعد اختراقاً أمنياً لوطننا العربي بصفة عامة، مما يتطلب من الجميع اليقظة والحذر والتعاون الجاد لدرء الأخطار المحيطة بنا. وكذلك يتطلب مزيد من التعاون والاتفاق لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد على أهمية استمرار التعاون وتبادل المعلومات والآراء من خلال هذا المؤتمر، مثنياً مشاركة الدول الأعضاء فيه، ومتطلعا إلى ما يطرحونه من أفكار ومقترحات تساهم في تحقيق الأمن لشعوبنا الوافية وتعزيز الأمن والاستقرار في عالمنا العربي.

وكان المؤتمر قد ناقش عددا من القضايا الهامة من بينها: مشروع الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن، ونشرة إحصائية عن جرائم القرصنة البحرية في المنطقة العربية.

وناقش المؤتمر أيضا دور أجهزة أمن الحدود والمطارات في مكافحة الإرهاب وينظر في مشروع آلية للحيلولة دون انتقال المقاتلين إلى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية.

الفوري للمعلومات والتواصل المباشر بين أجهزة أمن الحدود في الدول العربية خاصة الدول المتجاورة، بما يسمح بتمرير المعلومات بسرعة وفاعلية، وعلى تبادل المعلومات بشأن المقاتلين في مناطق الصراع وبؤر التوتر والعائدين منها.

د. محمد كومان.. التحولات والنزاعات المسلحة وبؤر التوتر ما زالت تلقي بظلالها القائمة على الأمن العربي

وفي حفل افتتاح المؤتمر تحدث معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بكلمة بدأها بتقديم أخلص التعازي القلبية للمملكة العربية السعودية في حادث استشهاد بعض رجال حرس الحدود الذين اغتيلوا غدرا أثناء مرابطتهم على ثغر من ثغور الوطن. سائلا المولى العلي القدير أن يتقبلهم في الشهداء هم وجميع رجال الأمن الذين استشهدوا أثناء أداء الواجب وحماية الأوطان. وأن يلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان.

وأوضح أن هذه الحادثة الأليمة تترجم بكل جلاء الأخطار الكبيرة التي تتعرض لها أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ في زودها عن حمى الأوطان ومواجهتها لعصابات الإرهاب والإجرام، التي ترصد كل ثغرة لاختراق الحدود ونقل الأسلحة والمقاتلين وتروج الحدرات وتهريب الأشخاص والبضائع.

وأعرب معالي الأمين العام عن أسفه لكون العوامل التي ترشح تفاقم هذه الأخطار ما تزال قائمة، فالتحولات التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011م، والنزاعات المسلحة وبؤر التوتر التي تعرفها بعض الدول منذ ذلك التاريخ ما زالت تلقي بظلالها القائمة على الأمن العربي، يذكىها خطاب التطرف والطائفية وتؤججها التدخلات الإقليمية العدائية ضد الأمة العربية.

وأعرب عن ثقته أيضا في قدرة أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ الباسلة على مواجهة هذه التحديات بفضل ما تحلى

اختتام أعمال المؤتمر العربي الثالث عشر لرؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ

الاهتمام بتعزيز كفاءة العاملين في أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ في مجال مكافحة الإرهاب



ودعا أيضا إلى الاهتمام بتعزيز كفاءة العاملين في أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ في مجال مكافحة الإرهاب وتزويد تلك الأجهزة بالتجهيزات اللازمة، وإلى مراعاة العلاقات القائمة بين التنظيمات الإرهابية وعصابات الإجرام المنظم. وأكد المؤتمر على أهمية التبادل

الأمن المتحدة، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وقد دعا المؤتمر في ختام أعماله الدول الأعضاء إلى وضع قوة أمنية خاصة لحماية المنافذ الحدودية، بما يسمح بمواجهة العمليات الإرهابية الموجهة ضد هذه المنافذ والعاملين فيها.



اختتم المؤتمر العربي الثالث عشر لرؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز التعاون العربي في المجالات ذات الصلة بعمل هذه الأجهزة.

وكان المؤتمر قد انعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس خلال الفترة 2016/7/28-27م، وذلك بحضور ممثلين عن (12) دولة عربية هي: (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر والمغرب)، بالإضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب -

المؤتمر العربي الرابع لمديري إدارات الأحوال المدنية يناقش قانون عربي استرشادي لأحوال المدنية



القومي) تم إعداده في ضوء مفاهيم ودلالات الأرقام الوطنية في الدول العربية.

وعلى الصعيد التشريعي قال معالي الأمين العام أن المؤتمر سينظر في مشروع قانون عربي استرشادي للأحوال المدنية سيتمكن بحول الله عند الانتهاء من إعداده من توفير إطار قانوني تستهدي به الدول العربية في سنّ أو تعديل التشريعات المتعلقة بالأحوال المدنية.

وأوضح أن مجلس وزراء الداخلية العرب يحرص على حشد كل الطاقات وتوحيد جهود كل الجهات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني نحو مواجهة فعالة لآفة الإرهاب التي تعرف تفاقمها غير مسبوق.

وفي نفس السياق أوضح سعادة السيد نزيه عبد الله الجود رئيس المؤتمر أن سجلات الأحوال المدنية تحظى بأهمية في الخطط التنموية في جميع المجالات، وهي الأساس لكل عمليات التنمية سواء كانت أمنية أو اجتماعية أو علمية.

وأعرب عن أمله في أن يتضمن المؤتمر توصيات تصب في صالح تطوير السجلات المدنية في الدول العربية خدمة للأمن والاستقرار فيها.

تصور أولي لبطاقة هوية نموذجية، وإلى إعداد دليل بالتقنيات المستخدمة في مجال تزوير الوثائق.

ووافق المؤتمر على التصور العربي الموحد لمفاهيم ودلالات الرقم (الوطني - القومي) في صيغته المعدلة، وطلب تعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة منه.

وأوصى المؤتمر بتبادل التجارب في مجال تسخير العمل في إدارات الأحوال المدنية وإسهامات هذه الإدارات في مكافحة الإرهاب بين الدول العربية تعميماً للفائدة.

وقال معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في حفل الافتتاح أن المؤتمر يناقش مواضيع في غاية الأهمية تهدف كلها إلى النهوض بالأحوال المدنية في الدول العربية وتحسين الخدمات التي تقدمها للجمهور.

وأضاف «أن هذه المواضيع المختلفة تعكس حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على توحيد الأساليب والنماذج الأمنية في الدول العربية».

وذكر أن المؤتمر سينظر في مشروع طموح هو إصدار بطاقة هوية عربية موحدة يمكن اعتمادها من قبل مختلف الدول العربية في إصدار بطاقات الهوية الوطنية، بحيث توفر كل الوسائل التأمينية اللازمة. وكذلك في تصور عربي موحد لمفاهيم ودلالات الرقم (الوطني-

عقد المؤتمر العربي الرابع لمديري إدارات الأحوال المدنية أعماله بقاعة الأمير نايف بن عبد العزيز في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/8/11-10م. بحضور (13) دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا وجمهورية مصر العربية. كذلك حضر المؤتمر، ممثلون عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وناقش المؤتمر عدداً من المواضيع الهامة المدرجة على جدول الأعمال، من بينها، الأساليب التقنية المستخدمة في مجال تزوير الوثائق، ومفاهيم ودلالات الرقم (الوطني - القومي) الموحد، ومشروع قانون عربي استرشادي للأحوال المدنية.

واستعرض المؤتمر آراء الدول الأعضاء بشأن إصدار بطاقة هوية عربية موحدة، وتجاربها في مجال تسخير العمل في إدارات الأحوال المدنية، وكذا دور إدارات الأحوال المدنية في مكافحة الإرهاب.

وفي ختام أعماله دعا المؤتمر إلى إعداد

فريق عربي يدرس التحديات الأمنية في المنطقة العربية ويقترح السبل الكفيلة بمعالجتها

عقد فريق العمل المعني بدراسة التحديات الأمنية في المنطقة العربية واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها اجتماعه بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/8/4-3م. بحضور وفود تمثل (10) دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت ودولة ليبيا، فضلاً عن ممثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع موضوع «دراسة التحديات الأمنية في المنطقة العربية واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها».

ودعا الاجتماع في ختام أعماله الدول الأعضاء إلى المزيد من التكاتف فيما بينها لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة العربية، وبخاصة الإرهاب والتطرف والطائفية والانتشار غير المشروع للسلاح، وإبلاء الاهتمام اللازم للتأثير المباشر للتدخلات الإيرانية والاحتلال الاسرائيلي وغيرها من التدخلات الخارجية في المنطقة العربية وأثر ذلك على تفكيك الكيان الاجتماعي للمجتمعات العربية.

وأكد المجتمعون على أهمية جمع المعلومات عن مختلف الحركات والمنظمات والمليشيات الإرهابية التي تتخذ من المنطقة العربية ساحة لنشاطاتها الإجرامية، بهدف إدراجها والمنتصين لها على القائمة السوداء التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب عن منفذي ومدبري وموولي الأعمال الإرهابية وفقاً للمعايير الخاصة بالإدراج والشطب المعتمدة بموجب القرار رقم (745) الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الثالث والثلاثين بتاريخ 2016/3/2م.

ودعا فريق العمل إلى إعداد استراتيجية عربية شاملة لمواجهة التحديات في مختلف المجالات والإنعكاسات الأمنية للتدخلات الخارجية في المنطقة العربية.

وكان الاجتماع قد عقد برئاسة سعادة العميد عبد الرحمن صالح السنان رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.





وأن تضمن الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها. ودعا الدول الأعضاء الى العمل على تعزيز وحماية حقوق ضحايا الإرهاب. وجبر الضرر. وفقاً لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 158/60 الصادر في 2005/2/16م.

كما دعا المؤتمر الجهات المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية الى تبادل الخبرات في ما بينها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان. وإلى تفعيل الشراكة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والاستفادة من خبراتها في هذا المجال. وإشراك منتسبي أجهزة الشرطة فيما تقوم به من برامج وورش تدريبية. وبخاصة ما يتعلق منها بعمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. كما دعاها الى التعاون مع بيوت الخبرة في مجالات التدريب. والاستفادة منها لتطوير التدريب. على حقوق الإنسان في العمل الأمني بأحدث التقنيات والأساليب التدريبية. ودعاها أيضا الى الاستفادة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان من إمكانيات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية. بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وقد احييت التوصيات الى الأمانة العامة تمهيدا لرفعها الى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها.

أجهزة الدولة لتحقيق العدالة وتأمين العيش الكريم للجميع.

وذكر ان مهام أجهزة وزارات الداخلية في عالمنا العربي قد تزايدت بعد تدرى الأوضاع وانسداد الصراعات المسلحة وما يصاحبها من قتل وتشريد وانتهاك لحقوق الانسان وعلى رأسها حقه في الحياة.

وقال «إن عقد هذا المؤتمر في هذا التاريخ وما تضمنه جدول الأعمال من موضوعات على درجة عالية من الأهمية يدفع الى تقديم المقترحات والنصوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز السلوكيات الايجابية في الأداء الشرطي وفي التعامل مع مختلف القضايا والمواقف. كما أنه يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها في اطار المراجعة والتقييم لكل ما تم إجازته. سواء على المستوى الوطني في مجال وضع الاطار القانوني والاداري للهيئات المشرفة والمراقبة لحقوق الانسان. أو المستوى القومي العربي في دعم الجهود المشتركة في مجال حقوق الانسان. والعمل على وضع رؤية مشتركة من خلالها تتضافر الجهود لتحقيق الغايات والأهداف».

واختتم المؤتمر أعماله بإصدار عدد من التوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز التعاون العربي في المجالات ذات الصلة بعمل هذه الأجهزة. حيث أكد المؤتمر على حق الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب مع ضرورة أن تخترم في جميع التدابير المتخذة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

المرتبة على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل التنظيمات الإرهابية.

ولفت إلى أن موضوع آليات الرصد والرقابة على أوضاع حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين. يمثل شغلا شاعلا لكل المدافعين عن حقوق الإنسان ويتقاطع مع الاهتمام الذي سبق أن أولاه المجلس في مناسبات عدة لتعزيز احترام حقوق نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية. والحيلولة دون استغلالهم بأي شكل كان.

ونوه الى أهمية مواصلة المؤتمر لمناقشة موضوع تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين في أجهزة الأمن العربية من خلال استعراض تصور مفصل حول المبادرات الممكن اتخاذها في هذا الصدد. ما يعمل على تدعيم الهياكل المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية من خلال إعداد تصور نموذجي لإدارة مختصة بهذا الشأن. ومن خلال الاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

اللواء ابراهيم حبيب الغيث.. مهام أجهزة وزارات الداخلية في عالمنا العربي تزايدت بعد تدرى الأوضاع وانسداد الصراعات المسلحة

وفي ذات السياق أوضح سعادة اللواء ابراهيم حبيب الغيث رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح أن وزارات الداخلية في الوطن العربي تواصل أداء واجبها الوطني والقومي في حفظ الأمن والاستقرار وفرض النظام وتطبيق القانون. والتعاون والتنسيق مع



المؤتمر الثاني للمسؤولين عن حقوق الانسان

في وزارات الداخلية العربية يدعو

الى العمل على تعزيز وحماية حقوق ضحايا الإرهاب، وجبر الضرر

ومكافحة الإرهاب. مهام الرصد والرقابة على أوضاع حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين. وتصور مفصل عن المبادرات الممكن اتخاذها لنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى أجهزة الأمن العربي. وتصور نموذجي لإدارة متخصصة بحقوق الإنسان في وزارة الداخلية.

كما ناقش المؤتمر توصيات اجتماع مناقشة وتقييم الدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والدونة العربية الاستراتيجية لقواعد سلوك الموظفين العموميين. واستعرض جارب وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الانسان.

وانعقدت بالتزامن مع المؤتمر (يومي 25 و26/08/2016م) ورشة عمل لمراجعة وتقييم جهود الدول العربية لإعمال حقوق الانسان في المجال الأمني.

د. محمد كومان.. آليات الرصد والرقابة على أوضاع حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين. يمثل شغلا شاعلا لكل المدافعين عن حقوق الإنسان

افتتح معالي الدكتور محمد بن علي كومان. الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب. يوم الأربعاء الموافق 2016/08/24م بقاعة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله بمقر الأمانة العامة للمجلس بتونس. المؤتمر الثاني للمسؤولين عن حقوق الانسان في وزارات الداخلية العربية.

وشارك في المؤتمر الذي انعقد على مدى يومين. ممثلون عن (13) دولة عربية هي: (الأردن. البحرين. تونس. الجزائر. السعودية. عمان. فلسطين. قطر. الكويت. لبنان. ليبيا. مصر والغرب) بالإضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية. ولجنة حقوق الإنسان العربية. وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وناقش المؤتمر عددا من القضايا الهامة من بينها: حقوق الإنسان

في ختام مؤتمرهم الـ (18) بتونس رؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية يدعون إلى التوسع في تطبيق العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية

الخاصة الذين ينبغي توفير خدمات نوعية لهم تتماشى مع حالاتهم الصحية والعقلية.

وأكد على أهمية وجود عناصر خاصة ببعض أصناف الحكوميين بالنسبة إلى الحكوميين في جرائم إرهابية نظرا لما بات معروفا من



استغلال الإرهابيين للسجون في نشر فكرهم المتطرف وجنيد أتباعهم. هذا علاوة على ما تقتضيه البرامج التأهيلية من وجود فضاءات وتجهيزات نوعية.

من جانبه أشار سعادة العميد يوسف حسن العربي رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول الأعضاء بالمؤسسات العقابية والإصلاحية التي اضحت عملية اصلاح وتأهيل النزلاء مسؤولية مشتركة بين وزارة الداخلية وغيرها من القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

**سعادة العميد يوسف حسن العربي
رئيس المؤتمر.. عملية اصلاح وتأهيل
النزلاء مسؤولية مشتركة**

واكد على أهمية الاستفادة من خبرات وتجارب وتطبيقات الدول الأعضاء في مجال الإصلاح والتأهيل، ولتحديد العقوبات والتحديات التي تواجه العاملين، ولعرفة أحدث الآليات والوسائل التي تساهم في فرض النظام داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية من جهة وتحقيق الغاية المنشودة من هذه المؤسسات من جهة أخرى. والتي تتمثل في اصلاح وتأهيل النزلاء والرعاية للحقة لهم. ومجههم في الحياة الاجتماعية النشطة حتى يعودوا أشخاصا منتجين في المجتمع.

وفي حفل الافتتاح القى معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة أوضح فيها أن الدول العربية تعاني مثل باقي دول العالم من ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات العقابية والإصلاحية التي تنجم عنها آثار وخيمة سواء على مستوى



القدرة على توفير الرعاية اللازمة لنزلاء هذه المؤسسات أو على مستوى ما تخلفه لديهم من انعكاسات نفسية وسلوكية.

وقال «وفي هذا السياق هناك اهتمام متزايد بالعقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية. نظرا لما توفره تلك العقوبات من

**د. محمد بن علي كومان.. إن ظاهرة
الاكتظاظ في السجون تحد من قدرة
المؤسسات العقابية والإصلاحية على اتخاذ
إجراءات خاصة بفئات معينة من النزلاء**

إيجابيات عدة منها الاستفادة من خبرات الحكوم في أعمال تخدم الصالح العام، وإبقاء الصلة بينه وبين وسطه الأسري والاجتماعي، ما يسهل عملية إعادة اندماجه في المجتمع».

واكد ان هذا المؤتمر يعكس هذا الاهتمام بالعقوبات البديلة بتركيزه عليها من جانبين هما استعراض تجارب الدول الأعضاء بشأن تطبيق هذه العقوبات والدروس المستفادة منها، ودراسة تقييمية حول جدوى تطبيق هذه العقوبات، أملا أن تعطي صورة واضحة حول إيجابيات وسلبيات هذا النوع من العقاب وأثره في التأهيل والردع عن ارتكاب الجرائم.

ونوه إلى أن ظاهرة الاكتظاظ في السجون تحد من قدرة المؤسسات العقابية والإصلاحية على اتخاذ إجراءات خاصة بفئات معينة من النزلاء بسبب عدم القدرة على تخصيص عناصر لهم مثل ذوي الإعاقة والاحتياجات

دعا المشاركون في المؤتمر العربي الثامن عشر لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 28-29/9/2016م، الدول الأعضاء إلى التوسع في تطبيق العقوبات البديلة للعقوبات السالبة



للحرية. وإلى سن التشريعات ووضع الهياكل اللازمة في هذا المجال.

وأكد المؤتمر على أهمية الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال التعامل في المؤسسات العقابية والإصلاحية مع الحكوميين في جرائم إرهابية ومن برامج الرعاية والتأهيل الناجحة في الدول العربية مثل البرامج التي ينفذها مركز محمد بن نايف للرعاية والناصحة.

واستعرض المؤتمر تجارب عدد من الدول الأعضاء في مجالات عدة من بينها أوجه الرعاية المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية، وأوصى بتعميمها على بقية الدول للاستفادة منها.

وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن (12) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، عمان، فلسطين، قطر، ليبيا، مصر والمغرب، كذلك حضر المؤتمر ممثلون عن جامعة الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وكان المؤتمر قد ناقش عددا من القضايا الهامة من بينها: سبل التعامل في المؤسسات العقابية والإصلاحية مع الحكوميين في جرائم إرهابية، ومدونة قواعد سلوك نموذجية للعاملين في المؤسسات العقابية والإصلاحية، ودراسة تقييمية حول مدى جدوى تطبيق العقوبات البديلة.

لجنة عربية تناقش وضع آلية للتعامل مع الشركات العالمية المختصة في مجال الاتصالات والأنترنت



انعقد اجتماع اللجنة المعنية بوضع آلية للتعامل مع الشركات العالمية المختصة في مجال الاتصالات والأنترنت بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/9/22-21م، بحضور وفود تمثل (10) دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، دولة فلسطين، دولة الكويت والمملكة المغربية. كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع موضوع «وضع آلية للتعامل مع الشركات العالمية المختصة في مجال الاتصالات والأنترنت».

وقد دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى الاهتمام بمواجهة الشبكات المظلمة (dark-net) والعميقة (deep-web) ورفع قدرات الأجهزة المعنية في اختراقها فنيا وعمليا، والطلب إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إعداد برنامج تدريبي في هذا الشأن.

ودعا الاجتماع أيضا الدول الأعضاء إلى النظر في تضمين العقود التجارية التي تبرمها مع الشركات العالمية المختصة في مجال الاتصالات والإنترنت شروطا تتعلق بالالتزام بالقوانين الوطنية وبتوفير المعلومات اللازمة للأجهزة الأمنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتهديدات أو جرائم إرهابية.

وأكد على ضرورة التخطيط من أجل إيجاد بدائل عربية في مجال الاتصالات والإنترنت وسائر التقنيات الحديثة، على غرار التجربة الصينية بحيث لا تظل الدول العربية معتمدة على الشركات الدولية.

وكان الاجتماع قد عقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.





الاجتماع التنسيقي الحادي والثلاثون لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب يناقش آلية للترشيحات العربية للمناصب الشاغرة في المنظمات الدولية ذات الاختصاص الأمني



انعقد الاجتماع التنسيقي

الحادي والثلاثون لأجهزة مجلس وزراء

الداخلية العرب بتونس خلال الفترة

2016/10/8-7م، برئاسة معالي د. محمد بن علي

كومان الأمين العام للمجلس، وبحضور السادة:

الأمين العام المساعد، مستشار الأمين العام، مدراء

المكاتب العربية المتخصصة، رئيس الاتحاد الرياضي

العربي للشرطة، أمين المجلس الأعلى ومدير مكتب رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ممثل المنظمة الدولية

للشرطة الجنائية (الأنتربول) ورؤساء شعب اتصال المجلس أو

مخليهم في: (عقمان، أبوظبي، النامة، تونس، الجزائر، الرياض،

الخرطوم، بغداد، مسقط، فلسطين، الدوحة، الكويت، طرابلس،

القاهرة، الرباط وصنعاء).



وقد ناقش الاجتماع جملة من المواضيع المدرجة على

جدول الأعمال منها: نتائج تطبيق توصيات الاجتماع التنسيقي

الثلاثين لأجهزة المجلس، ومقترحات أجهزة المجلس المختلفة،

وعلاقات التعاون والتنسيق بين مختلف هذه الأجهزة.

كما ناقش الاجتماع تعديل الشروط الشكلية اللازمة

لاصدار اذاعات البحث عندما يتعلق الأمر بالإرهاب والجريمة

المنظمة، وايضا آلية للترشيحات العربية للمناصب

الشاغرة في المنظمات الدولية ذات الاختصاص الأمني.

وناقش الاجتماع ايضا الموضوعات المقرر

بحثها في الدورة الـ (85) للمنظمة الدولية

للشرطة الجنائية «الأنتربول».



اعتماد مشروع الية لتعزيز وتسريع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية العربية

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع موضوع
«إعداد آلية لتعزيز وتبادل المعلومات بين الأجهزة
الأمنية العربية».

وفي ختام الاجتماع أوصت اللجنة باعتماد
مشروع الية لتعزيز وتسريع تبادل المعلومات بين
الأجهزة الأمنية العربية. وسترفع التوصية الى
الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر
في اعتمادها.

وكان الاجتماع قد عقد برئاسة سعادة
العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد ملكة
البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء
الداخلية العرب.

عقدت اللجنة المعنية بإعداد آلية لتعزيز
وتسريع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية
العربية اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء
الداخلية العرب بتونس يوم 2016/10/8م، بحضور
وفود تمثل: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة
الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية
التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان،
سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة
ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية
والجمهورية اليمنية. كذلك حضر الاجتماع ممثلون
عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة
العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقال رئيس المؤتمر «إن ما تقوم به الجماعات الإرهابية باسم الاسلام هو تشويه لصورة الاسلام الحقيقية النبيلة من خلال ممارسة العنف والتخريب وسفك الدماء وكل ذلك لا يمت للاسلام والانسانية بصلة، مؤكداً على ضرورة توحيد كافة الجهود الامنية وأن تجعل من مكافحة الارهاب اولوية على جميع المستويات والقطاعات في الدولة».

واكد على الدور الكبير لعلماء الدين في تصحيح الفكر المتطرف للمؤسسات الارهابية من خلال النصح والحوار والمناقشة والمناظرة.

وشدد على وجوب الاهتمام بظاهرة تجنيد الاطفال في المنظمات الارهابية والوقوف على اسبابها والعمل على منعها وحماية الانخراط في العنف والاعمال الارهابية ليصبحوا في اوطانهم عامل بناء وليس عامل هدم.

واوضح ان المنظمات الارهابية بافعالها الاجرامية استنزفت الكثير من اقتصاد وخيرات الدول العربية. وزادت من نسبة البطالة في الدول التي تعرضت للارهاب وأخرت الحركة الاقتصادية في المجال المصرفي والتجاري وكافة المجالات بصفة عامة. مؤكداً ان قطع مصادر تمويل الارهاب وتجفيف منابعه جزء مهم من مكافحة الارهاب والقضاء عليه.



لقوى خارجية تناصب العرب عداءً تاريخياً معروفاً. وشدد على ضرورة جرم هذا الخطاب وتحجيمه بشكل كامل والحرص على عدم تقديم أي غطاء سياسي أو ديني له أو إتاحة أي منبر إعلامي لدعائه لبث سمومهم الفتالة.

العقيد حمود سعد حمود.. لعلماء الدين دور كبير في تصحيح الفكر المتطرف للمنظمات الارهابية

وفي ذات السياق أشار سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح الى ان المؤتمر يدرس اليوم تطورات ظاهرة الارهاب التي مافتئت تتخذ من تنظيمات شتى وتبرز في اشكال تلو الأخرى. اوقعت العديد من البلدان العربية في حالة من الفتن. وافرزت انفلاتا امنيا خطيرا.

وبين أن هناك العديد من الدول العربية خاضت حربها على الارهاب الى أن هزمته وانتصرت عليه وجارها في مكافحة الارهاب معروضة امام المؤتمر للاستفادة منها. وخصوصا الدول التي لازالت تصارع الارهاب.

قدرات الأجهزة المعنية في الدول الأعضاء في مجال التصدي لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د. كومان.. الخطاب الطائفي أكثر خطورة من التطرف الفكري الذي يغذي الإرهاب

ولدى افتتاحه المؤتمر اوضح معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب أن الإرهاب يتغذى من كل الظواهر السلبية في المجتمع: من غياب الفكري، من الفقر والحرمان، من غياب الحوكمة الرشيدة، من اختلال الأوضاع الأمنية، مبينا أن أخطر عامل يوجب الإرهاب في وطننا العربي اليوم، هو الخطاب الطائفي المقيت الذي تعمل قوى إقليمية على نشره لإضعاف الأمة العربية.

وبين أن المجتمعات العربية والإسلامية عاشت قرونا طويلة في انسجام تام لا يُعكّره اختلاف المذاهب العقائدية وتعايش سلمي لا مكان فيه للاضطهاد الطائفي.

وأعرب عن أسفه اليوم لاستشراء خطاب الإقصاء والكراهية الذي ينبثق به دعاة الخراب والدمار وجيش له المليشيات المسلحة لتقضي على طموحات الشعوب العربية وتفتت الوحدة التي نسجتها وحدة الدين واللغة والتاريخ والمصير. وخوّل التنوع المذهبي الذي كان عاملاً ثراء، إلى ذريعة للتناحر وتوجه الطاقات العربية إلى هدم البلدان بدل ببناء الأوطان.

واعتبر معالي الأمين العام أن الخطاب الطائفي أكثر خطورة من التطرف الفكري الذي يغذي الإرهاب، لأنه - علاوة على طابعه المتطرف - يُقصي أتباع الطوائف الأخرى: ويخرجهم من دائرة الدين الحق. ويسوغ للجّهال قتلهم والتنكيل بهم مجرد انتمائهم إلى نحلة معينة. هذا فضلا عن ارتهان بعض التنظيمات الطائفية



المؤتمر العربي التاسع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب يؤكد على دور المؤسسة الدينية في تصحيح الأفكار المنحرفة للجماعات والتنظيمات المتطرفة...

وبناقش خطة نموذجية لتعزيز دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، وخطة عربية نموذجية للحد من انتقال المقاتلين إلى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية.

وهذه المؤسسات في مجال مواجهة الخطاب الطائفي والفكر المتطرف.

وناقش المؤتمر انشاء فريق عمل معني برصد التهديدات الإرهابية والتحليل الفوري للأعمال الإرهابية في نطاق المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب. وطلب من الأمانة العامة للمجلس إعداد تصور له في ضوء مبادئ الدول الأعضاء وعرض الموضوع على المؤتمر المقبل.

واستعرض المؤتمر خطة نموذجية لتعزيز دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، كما ناقش خطة عربية نموذجية للحد من انتقال المقاتلين إلى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية.

وتدارس المؤتمر مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية وسبل مواجهتها وأكد على أهمية التعاون بين المجلس والمؤسسات المالية من أجل تعزيز

مجال مكافحة الإرهاب - الامم المتحدة. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، منظمة «اليوروبول»، مكتب الأمم المتحدة المعني بالجندرات والجريمة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المصارف العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد دعا المؤتمر في ختام أعماله الدول الأعضاء الى جرم خطاب التطرف والطائفية والى الحيلولة دون إعطاء دعائه أي غطاء سياسي أو منحهم أي منبر إعلامي. كما دعا إلى تطوير المناهج الدراسية لمختلف المراحل وتعزيزها بالمفاهيم التي تحارب الأفكار المتطرفة والمتشددة، وتضمينها ثقافة التسامح ونبد الكراهية.

وأكد المؤتمر على دور المؤسسة الدينية في تصحيح الأفكار المنحرفة للجماعات والتنظيمات المتطرفة داعيا إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية

اختتم المؤتمر العربي التاسع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب أعماله باصدار عدد من التوصيات الهامة الرامية الى تعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

وكان المؤتمر قد انعقد بقاعة سمو الأمير نايف بن عبد العزيز رحمه الله في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، خلال الفترة 20-19 / 10 / 2016 م، وذلك بحضور ممثلين عن (14) دولة عربية هي: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية)، كذلك حضر المؤتمر ممثلون عن جامعة الدول العربية، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في



«كلاودباي» الرائدة عالميا في توفير مجال آمن على شبكة الإنترنت و تطبيقات الهاتف المحمول. وتتضمن هذه التطبيقات في:

- تنظيم وتحليل الإنفاق الحكومي.
- مواقع التجارة الإلكترونية للوزارات والمؤسسات التجارية.
- الحلول الشرائية التي تساعد على خفض أسعار السلع.
- الأسواق الإلكترونية التي تحفز زيادة التجارة والتصدير.



تطبيقات «كلاودباي» معتمدة لأعلى المعايير الحكومية والمعايير الأمنية التجارية بما في ذلك فيزا العالمية PCI DSS level1 و ISO 27001

اقرار مشروع صندوق عربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي



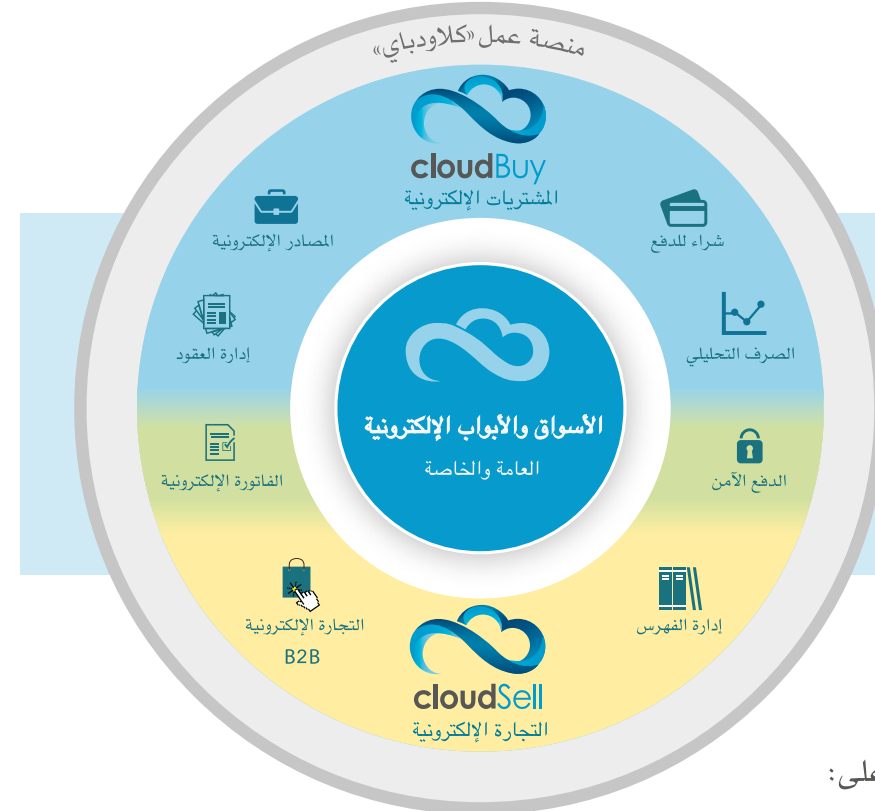
والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي. وبعد الاطلاع على المشروع وردود الدول الأعضاء بشأن الموضوع، أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع الصندوق العربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي.

وطلبت اللجنة من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إعداد دراسة استقصائية في ضوء ردود الدول الأعضاء حول أعداد المدمنين في الدول العربية والمراكز الخاصة بعلاجهم ورعايتهم اللاحقة. وعرضها على مؤتمر مقبل لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.

انعقد اجتماع اللجنة المعنية بدراسة مشروع الصندوق العربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/10/26م، بحضور وفود تمثل (10) دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع موضوع «دراسة مشروع الصندوق العربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج



«كلاودباي» ملتزمة بتقاسم المعرفة، وأفضل الممارسات، وإيجاد فرص عمل

لمزيد من التفاصيل يرجى زيارتنا أو الإتصال بنا على:

يدرس المستجدات الدولية في مجال المخدرات ومدى تأثيرها على المنطقة العربية

ويدعو الى تعزيز مكافحة الصناعة غير المشروعة لمادة الأمفيتامين



الميدانية في وضع الخطط اللازمة للحد من إساءة استخدام الأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي ومحاولة السيطرة عليها، وإلى

د.كومان.. هناك دور للتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في تمويل الإرهاب

تكثيف البرامج التوعوية الهادفة إلى إبراز مخاطر سوء استخدام الأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي، وإلى أمتة نظام الرقابة على الأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي وإعداد برنامج آلي ينظم جميع عمليات الشراء والبيع والوصف من قبل الأطباء والصرف من قبل الصيدلة وذلك من أجل تسهيل عملية المراقبة الآتية.

وكان معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، قد تطرق في كلمته التي القاهها في حفل افتتاح المؤتمر إلى المواضيع التي يتناولها جدول الأعمال التي تلامس مختلف المشاغل المتعلقة بالمخدرات وترويجها وتعاطيها في المنطقة العربية، وتعكس الحرص على تبادل التجارب وتقاسم الخبرات بين الدول الأعضاء من خلال استعراض تجاربها في مكافحة المخدرات والاطلاع على خطط بعض الدول في هذا المجال.

وكشف أن مواجهة سوء استخدام الأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي ستستأثر بقسط وافر من مداولات المؤتمر من خلال دراسة تحليلية للإحصاءات المتعلقة بهذا الاستخدام، ومن خلال تقارير

مسالك التهريب الجديدة للمخدرات في المنطقة التي تتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها بعض الدول العربية، وإلى مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي للحيلولة دون استغلالها في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية.

كما دعا المؤتمر أيضا الدول الأعضاء إلى التعاون في ما بينها ومع الدول الأجنبية للتصدي للتهريب المتزايد مخدر الكوكايين الى المنطقة العربية.

وناقش المؤتمر دور التجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في تمويل الإرهاب، داعيا الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون بينها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانضمام لجميع الصكوك العربية والدولية المتعلقة بهذا الشأن، وإلى التعاون لمواجهة استغلال بعض القوى الإقليمية للمخدرات للإساءة لبعض الدول العربية، بما في ذلك تسهيل عمليات التهريب والترويج التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية.

كما ناقش المؤتمر دراسة تحليلية بشأن إحصاءات دقيقة حول الاستخدام غير المشروع للأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي، داعيا الدول الأعضاء إلى تطوير آليات الاتصال بين الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني وتبادل المعلومات وجمع البيانات حول الجرائم الصيدلانية وتبادل هذه المعلومات فيما بينها لتشكل مرجعية في اتخاذ القرارات.

وناقش المؤتمر أيضا واقع سوء استخدام الأدوية ذات التأثير العقلي والنفسي في المنطقة العربية وطرق الحصول عليها، داعيا الدول الأعضاء إلى الاعتماد على الدراسات

انعقد المؤتمر العربي الثلاثين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/10/28-27م، بحضور ممثلين عن (12) دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر والمغرب، فضلا عن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة "اليوروبول" ومركز "حماية" الدولي للتدريب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ودعا المؤتمر في ختام أعماله الدول الأعضاء إلى العمل على تعزيز الوقاية من المخدرات بكافة وسائل التوعية الممكنة، وإشراك كافة القطاعات المعنية بهذا الشأن، لا سيما مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، والاستفادة من تجارب الدول العربية، وإلى الاهتمام بدور المرأة في برامج التوعية الشاملة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوقاية من المؤثرات العقلية نظراً لدورها الحوري في حماية الأسرة من أخطارها.

وتدارس المؤتمر المستجدات الدولية في مجال المخدرات ومدى تأثيرها على المنطقة العربية، داعيا الدول الأعضاء إلى تعزيز مكافحة الصناعة غير المشروعة لمادة الأمفيتامين وتشديد الرقابة لتقليص عمليات التهريب المستمرة لها إلى دول المنطقة، وإلى تزويد أجهزة مكافحة المخدرات لديها بمختبرات متخصصة لمراقبة فحص ومراقبة المواد المخدرة الكيميائية المستحقة.

ودعا المؤتمر إلى تبادل المعلومات بشأن

رئيس المؤتمر.. التهديدات تحتم علينا تكثيف الجهود لمواجهة مشكلة المخدرات

مواجهة مشتركة أكثر نجاعة.

من جهته قال سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس المؤتمر في كلمته التي القاهها في حفل الافتتاح أن هذا المؤتمر انعقد في ظل ظروف عربية وإقليمية حساسة للغاية، تتسم بعد الاستقرار في بعض الدول العربية، كما أن العنف والإرهاب والتطرف أصبح منتشرا بكثرة في بعض المناطق العربية، فضلا عن ازدهار التهريب والهجرة غير الشرعية وهي كلها عوامل مشتركة تطرح تحديات أمنية ملحة على الدول العربية كافة.

واضاف «أن تلك التهديدات تحتم علينا تكثيف الجهود لمواجهة مشكلة المخدرات على ضوء التغيرات والمستجدات على صعيد مكافحة عريبا ودوليا، وذلك لوضع التصورات والاقتراحات القابلة للتنفيذ على أرض الواقع العربي، والتي تراعي خصوصية مجتمعاتنا العربية، حرصا على تطوير أعمال المكافحة والتصدي لعمليات التهريب عبر الحدود والسواحل والمنافذ البرية والبحرية والجوية».

وكشف أن العصابات الإجرامية وخاصة عصابات التجار بالمخدرات تعمل على الاستفادة من الوضع الأمني والاجتماعي المتردي في بعض الدول العربية لترويج سمومها الفتاكة، اضافة الى وجود عامل آخر مرتبط بالأوضاع السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية، ويتمثل هذا العامل في التعاون النشط وغير المسبوق بين عصابات الجريمة المنظمة بمختلف توجهاتها وأجهزتها.

وبين أن عدم ضبط الحدود بين الدول يؤدي الى ظهور مسالك ودروب تهريب

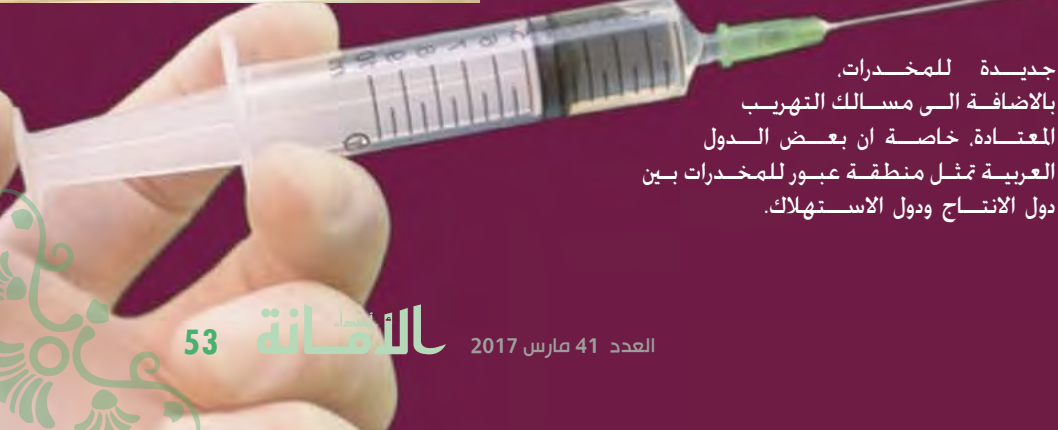
ميدانية وردت الى الأمانة العامة للمجلس بهذا الشأن من وزارات الصحة في الدول العربية، مبينا أن العضلة التي تواجهها دولنا العربية - على غرار دول العالم - في ما يتعلق بهذه الأدوية التي يمكن أن تعتبر أكثر خطورة من المخدرات التقليدية، إذا تم وضعها في الحسبان أنه لا يمكن حظرها نظرا لاستخداماتها الطبية، وأنها باتت تصنع بتكلفة أقل مما يضاعف انتشارها وتعاطيها في مختلف الدول.

وأشار معالي الأمين العام إلى أهمية الصندوق العربي لتمويل إنشاء مراكز العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي، بعد أن تمت صياغة نظامه من قبل لجنة من مثالي الدول الأعضاء، والذي ينبع من اهتمام المجلس بعلاج الإدمان وإنقاذ من زلت بهم الأقدام في درك المخدرات ورعايتهم للحيلولة دون الانتكاس.

ولفت الى الموضوع المتعلق بدور التجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في تمويل الإرهاب، الذي اتضح للجميع منذ سنوات وجود روابط وصلات متينة بين التنظيمات الإرهابية ومنظمات الإجرام المنظم، وعلى رأسها عصابات التجار بالمخدرات، بحيث تكون عوائد المخدرات مصدر تمويل للعمليات الإرهابية، ويكون سلاح الإرهاب حاميا لتجارة المخدرات.

وبين أن التنظيمات الإرهابية قد حصلت في السنوات الأخيرة على مصادر تمويل أخرى، منها تهريب النفط والآثار وتجارة السلاح وطلب الفدية والإبتراز... وأن عوائد المخدرات ما تزال رافداً مهماً لتمويل الإرهاب، لذا ما تفتأ التحريات تكشف ضلوع التنظيمات الإرهابية في تهريب المخدرات في منطقتنا العربية، أحيانا بدعم من قوى إقليمية، وما تنفك وسائل الإعلام تطالعنا بين الحين والآخر بإيقاف مروجين للمخدرات حتى في بلدان نائية يوجهون عائدات هذه التجارة لتمويل مليشيات إرهابية ناشطة في المنطقة العربية.

وحث أجهزة مكافحة المخدرات على أن تولي الاهتمام اللازم للصلات القائمة بين التنظيمات الإرهابية وعصابات التجار بالمخدرات وأن تعمل بتعاون بناء مع الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب من أجل



لجنة متابعة تنفيذ الخطة المرحلية الرابعة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحماية المدنية



عقدت لجنة متابعة

تنفيذ الخطة المرحلية الرابعة للاستراتيجية العربية للحماية

المدنية (الدفاع المدني). اجتماعها الأول بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية

العرب بتونس يوم 2016/11/17م. بمشاركة مثلي ثلاث دول أعضاء هي: (ملكة البحرين، سلطنة

عمان والجمهورية الإسلامية الموريتانية). بالإضافة الى مثليين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

والأمانة العامة للمجلس.

وبدأت اللجنة أعمالها بالاطلاع على التقريرين المعدين من قبل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وذلك لمتابعة ما تم إجازه من الخطة في عامها الأول، وتحديد الصعوبات

والمعوقات التي قد تكون حالت دون تنفيذ بعض البرامج التي تضمنتها.

وكان الاجتماع قد اختار سعادة العميد مبارك بن عبد الله بن حويل المري ممثل ملكة

البحرين رئيساً للجنة، وسعادة مفتش الشرطة محمد عبد الرحمن الحنفي

ممثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية نائباً للرئيس.

لجنة معنية بدراسة مشروع اتفاقية عربية للتعاون في مجال الاستجابة للكوارث



عقدت اللجنة

المعنية بدراسة مشروع الاتفاقية العربية للتعاون

في مجال الاستجابة للكوارث اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء

الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/11/10-9م. بحضور وفود تمثل: (الملكة

الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة

فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت ودولة ليبيا). كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن جامعة نايف العربية

للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع «دراسة مشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال الاستجابة للكوارث».

وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات منها تعديل مسمى مشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال

الاستجابة للكوارث ليصبح مشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال البحث والإنقاذ، ليتطابق محتوى

المشروع.

وطلبت اللجنة رفع مشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال البحث والإنقاذ، التي خلص

إليها الاجتماع الى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب، لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه.

وكان الاجتماع قد عقد برئاسة سعادة العميد عبدالعزيز راشد العامر

رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس

وزراء الداخلية العرب.

اللجنة المعنية بدراسة النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي ت عقد اجتماعها بتونس



وقد افتتح الاجتماع سعادة اللواء أحمد جواد ربيعي الأمين العام المساعد نيابة عن الأمين العام للمجلس.

وبعد الاطلاع على النظام الأساسي النهائي لمجلس السلم والأمن العربي وردود وزارات الداخلية في الدول الأعضاء بشأنه، توصل الاجتماع لجملة من التوصيات، تم رفعها للدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية للنظر في اعتمادها.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.

عقدت اللجنة المعنية بدراسة النظام الأساسي النهائي لمجلس السلم والأمن العربي اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/11/24-23م، بحضور وفود تمثل: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، دولة قطر، دولة الكويت ودولة ليبيا، كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

لجنة متابعة تنفيذ الخطة المرحلية الثامنة للاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية تعقد اجتماعها الأول بتونس



عقدت لجنة متابعة تنفيذ الخطة المرحلية الثامنة للاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية اجتماعها الأول بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/11/16م، بمشاركة مثلي دولتين هما: (الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية)، في حين تعذر الحضور على مثل جمهورية مصر العربية، بالإضافة الى مثليين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة للمجلس.

وبدأت اللجنة أعمالها بالاطلاع على التقريرين المعدين من قبل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وذلك لمتابعة ما تم إنجازه من الخطة في عامها الأول، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي قد تكون حالت دون تنفيذ بعض البرامج التي تضمنتها.

وكان الاجتماع قد اختار سعادة السيد زياد الناطور مثل الجمهورية اللبنانية رئيساً للجنة، وسعادة السيد خالد القاطبي مثل المملكة المغربية نائباً للرئيس.



لجنة متابعة تنفيذ الخطة الأمنية العربية الثامنة تعقد اجتماعها الثاني بتونس

نايف العربية للعلوم الأمنية بشأن ما تم تنفيذه في السنة الثانية من كل من الخطة الأمنية العربية الثامنة، والخطة الإعلامية العربية السادسة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، والخطة المرحلية الخامسة لتنفيذ الإستراتيجية العربية للسلامة المرورية، وفي السنة الأولى من الخطة المرحلية السابعة للإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

وقد خرج الاجتماع بعدد من التوصيات لعرضها على مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الرابع والثلاثين المقبل.

عقدت لجنة متابعة تنفيذ الخطة الأمنية العربية الثامنة اجتماعها السنوي الثاني بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم 2016/12/21م. بحضور مثلي خمس دول أعضاء هي: دولة الامارات العربية المتحدة، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر ودولة الكويت، بالإضافة الى ممثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة للمجلس.

وقد ناقشت اللجنة التي ترأس اجتماعها سعادة اللواء أحمد جواد ربيعي الأمين العام المساعد للمجلس نيابة عن معالي الأمين العام، التقارير المقدمة من كل من الأمانة العامة للمجلس وجامعة



اعتماد اتفاقية أمنية بين دول جامعة الدول العربية

عقدت اللجنة المعنية بدراسة مشروع الاتفاقية الأمنية بين دول جامعة الدول العربية، اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2016/12/15-14م. بحضور وفود تمثل: دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت، بالإضافة الى ممثلين عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد تضمن جدول أعمال اللجنة موضوع «دراسة مشروع الاتفاقية الأمنية بين دول جامعة الدول العربية».

وبعد دراسة مشروع الاتفاقية والردود الواردة بشأنه من الدول الأعضاء، وعلى إثر المناقشات المستفيضة، تم اعتماد مشروع الاتفاقية الأمنية بصيغته المعدلة، وسيرفع المشروع الى الأمانة العامة تمهيدا لرفعه الى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتماده.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد/ حمود سعد حمود رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.



التركيز على الدور الإنساني والاجتماعي لرجال الشرطة. التفاعل السريع في توضيح الحقائق للرأي العام والجهود التي تبذلها الشرطة لحماية الأرواح والممتلكات فضلاً عن إبراز تضحيات رجال الشرطة من أجل سلامة الوطن والمواطنين.

2 - العمل على دعم المشاركة الشعبية لرجال الشرطة: يجب أن يسعى المتحدث الرسمي الأمني إلى تفعيل المشاركة الشعبية مع رجال الشرطة والمعاونة والمساندة في الأعمال الأمنية.

3 - نشر الثقافة الأمنية: للمتحدث الرسمي الأمني دور هام في نشر الثقافة الأمنية بين المواطنين من خلال نشر الأفلام التعليمية للتوعية الأمنية وكذا التواصل مع مختلف فئات المجتمع. كما أن التواصل من خلال الإعلام الجديد خاصة مواقع التواصل الاجتماعي دور هام في هذا المجال.

اختيار المتحدث الرسمي الأمني:

يجب أن يتمتع المتحدث الرسمي بمجموعة من المهارات الاتصالية والسلوكية فضلاً عن الخبرات الأمنية والإلمام الكامل بكل متطلبات الوظيفة الأمنية وبشكل عام يمكن تحديد معايير اختيار المتحدث الرسمي الأمني عل النحو التالي:

- أن يتمتع بقبول لدى الآخرين من الناحية الشكلية والموضوعية.

- أن يكون لديه مهارات اتصالية متميزة مثل الحديث والعرض والاقناع والتفاوض ... إلخ.

- أن يكون من ذوي الخبرات الأمنية الكبيرة وفي مجالات الأمن المختلفة.

- لديه إلمام كامل بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي يعمل في إطارها.

- أن يمتلك قدرة على التحليل والموائمة والتصرف بلباقة في الظروف والمواقف المختلفة.

- أن يحصل على دورات متخصصة في مجال الاتصال والإعلام والعلاقات العامة والتعامل مع وسائل الإعلام. وأن يكون واسع الثقافة وفي المجالات المختلفة.

- لديه القدرة على التواصل مع الآخرين خاصة الإعلاميين.

لقد بات من الضروري قيام أجهزة الشرطة باختيار ضباط أكفاء وتعيينهم كمتحدثين رسميين بمختلف القطاعات الشرطية التابعة لها لما لذلك من مردودات أمنية إيجابية على الأداء الأمني.

والإتزان والهدوء عند التعامل مع الأزمة والتي قد تتطلب مواجهتها عمل مستمر ومتواصل وتحمل ضغوط الرأي العام. ويجب أن توفر أجهزة الشرطة مساحة أكبر للمتحدث الرسمي للتصرف والسماح له بالخطأ إن جاء عن غير عمد لأن شعوره بالقلق من كل كلمة أو تصرف يفقده القدرة على إدارة الأزمة إعلامياً بنجاح.

وتؤكد الكثير من الدراسات على أن المتحدث الرسمي يجب أن يخضع لتدريب مكثف يسفر في النهاية عن وجود شخصية حسن التعامل مع وسائل الإعلام ومن الجوانب التي يحتويها هذا البرنامج التدريبي: مواجهة الأسئلة التي يثيرها الصحفيون عند حدوث الأزمات خاصة الهجومية وإجراء الحوارات التي قد تستمر طويلاً.

كما تشير نتائج بعض الدراسات العلمية إلى أهمية وجود ضوابط تحكم العلاقة بين المتحدث الرسمي ووسائل أهمها الدقة ومعرفة كاهه التفاصيل المتعلقة بالأزمة. إذ أن الاختلاف الذي قد يظهر بين الحقائق التي يصرح بها وتلك التي تحصل عليها وسائل الإعلام بأساليبها ومصادرها المختلفة لا يخدم إدارة الأزمة. وأن يكون المتحدث الرسمي في تعايش تام مع أحداث الأزمة وملكاً بجميع الحقائق ومجريات الأزمات. ودقيقاً في كل ما يصرح به لوسائل الإعلام وصادقاً فيما يقول.

وينصح الكثير من الباحثين أن يعد المتحدث الرسمي التصريحات المتعلقة بالأزمة والسيناريو المتوقع له. وذلك من خلال حصر كافة الأسئلة المتوقعة من وسائل الإعلام وأفضل الإجابة عليها.

وفي ذات السياق أيضاً يجب أن يسعى المتحدث الرسمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في عمله. بالإضافة إلى ما سبق عرضه من وظائف من أهمها ما يلي:

1 - تشكيل صورة ذهنية

إيجابية عن الشرطة: يجب أن يساهم المتحدث الرسمي الأمني في تشكيل صورة ذهنية إيجابية عن جهاز الشرطة لدى المواطنين وذلك من خلال

وظيفة المتحدث الرسمي الأمني:

يؤدي المتحدث الرسمي الأمني العديد من الوظائف أهمها ما يلي:

• المشاركة في وضع السياسة الإعلامية لجهاز الشرطة وذلك في ضوء القضايا الأمنية ذات الأولوية وخطى الاهتمام الجماهيري والعمل على تنفيذها ضمن الفريق الإعلامي الأمني.

• شرح وتوضيح السياسات الأمنية للرأي العام خاصة في الأحداث الهامة والأزمات والكوارث.

• مواجهة الشائعات. وذلك من خلال توضيح الحقائق للرأي العام بالسرعة المطلوبة وبالأدلة والبراهين والإحصاءات والاستعانة أيضاً بالمواد الفيلمية المصورة ومتابعة ذلك حتى يتم القضاء عليها.

• إذاعة البيانات الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام.

• تنظيم المؤتمرات الصحفية في الأحداث الهامة وإذا اقتضت الضرورة ذلك مع مراعاة الإعداد الجيد لموضوع المؤتمر وتوقع أسئلة الصحفيين وإعداد السيناريوهات المختلفة.

• إجراء المداخلات والحوارات التليفزيونية في البرامج الحوارية والإخبارية في حالة تناول موضوعات أمنية تحتاج إلى التوضيح والرد.

ومن الضروري أيضاً تواصل المتحدث الرسمي مع الصحفيين ودعوتهم بشكل مستمر والتفاعل وتسهيل العمل الخاص بهم.

دور المتحدث الرسمي في إدارة الأزمات:

للمتحدث الرسمي دور هام جداً في إدارة الأزمات الأمنية خاصة فيما يتعلق بالسرعة في اعلام الرأي العام بتفاصيلات الأزمة ومتابعه تطوراتها وايضا التعامل مع الشائعات وتوضيح رؤيه جهاز الشرطة تجاه الازمة فضلاً عن اطلاع الرأي العام بجهود الشرطة في ادارة الازمة وغيرها العديد من الادوار التي يمكن ان تساهم في تقليل حجم الخسائر ودعم المشاركة الشعبية لجهاز الشرطة. وكذا الحفاظ على الصورة الذهنية لدى المواطنين.

ويتعين على المتحدث الرسمي إظهار التعاطف والدقة خاصة في مقابلات وسائل الإعلام أيضاً ضبط النفس

خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي يتم تزويدها بكافة المعلومات المتعلقة بعمل رجال الشرطة سواء في مجال الضبط الإداري أو القضائي وأيضاً تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين فضلاً عن الدور الاجتماعي والإنساني لرجال الشرطة

لذلك يمكن القول بأن المتحدث الرسمي الأمني. هو ذلك الشخص المسؤول عن المشاركة في وضع وتنفيذ السياسة الإعلامية لجهاز الشرطة والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة سواء في الظروف العادية أو في الأزمات الأمنية والكوارث وهو ايضا المسؤول عن تسويق الصورة الذهنية للشرطة لدى المواطنين.

ونظراً لأهمية هذا الدور يرى بعض الخبراء ضرورة ان يكون لدى كل جهاز شرطة فريق من المتحدثين الرسميين برئاسة متحدناً أعلى وهو الواجهة الرسمية للجهاز مع مجموعة أخرى من المتحدثين الأقل درجة والذين يتعاملون مع الاستفسارات التليفونية ومقابلات وسائل الإعلام الأقل تأثيراً حيث يقومون بالأعمال المتعلقة بتلك الوسائل. بينما يتولى كبير المتحدثين الرسميين مسؤولية التعامل مع وسائل الإعلام الكبرى.

ولا يعمل المتحدث الرسمي بمفرده. بل هو عضو ضمن فريق كبير يجب أن يكون بجهاز الشرطة وهو ما يسمى الفريق الإعلامي الأمني وهو كيان إداري مستقل بذاته أو إدارة ضمن إدارات العلاقات العامة بجهاز الشرطة.

ويجب أن يكون لدى المتحدث الرسمي فريق متخصص معاون يقوم بتجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بجهود وأنشطة قطاعات الشرطة المختلفة فضلاً عن وجود متخصصين في مجال التحليل الإعلامي والسياسي لإبداء الرأي والمشورة قبل إصدار البيانات الإعلامية أو تنظيم المؤتمرات الصحفية ومن الضروري أيضاً وجود أحد الخبراء في مجال التنسيق الإعلامي وعلى دراية وإلمام كامل بالساحة الإعلامية وطبيعة جمهور كل وسيلة إعلامية.

يرتبط عمل رجل الشرطة بشكل عام بالمواطنين سواء أكان ذلك في الشارع أو بأقسام ووحدات الشرطة المختلفة. وغالباً ما يلجأ المواطن لرجل الشرطة عندما يواجه خطراً ما مُتوقعاً الدعم والمعاونة والحماية. لذلك فإن التعامل اليومي والمستمر بينهما قد يترك انطباعات سلبية أو إيجابية وينعكس الأمر على الصورة الذهنية لجهاز الشرطة ككل.

وفي ضوء ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة خاصة في مجال التليفون المحمول قد يتم تسجيل وتوثيق المواقف المختلفة التي يتعامل فيها رجل الشرطة مع المواطنين والتي تظهر الجوانب السلبية والإيجابية في سلوك كل منهما وعرضها بمواقع التواصل الاجتماعي.

وقد نجد أن كثير من وسائل الإعلام الأخرى خاصة البرامج الحوارية والإخبارية التليفزيونية والمواقع الإلكترونية تنقل هذا الموقف ليشاهده ملايين المواطنين وبالتالي فإن الأحداث البسيطة وتصرفات رجل الشرطة فيها تؤثر سلباً أو إيجاباً على كل جهاز الشرطة. ومن هنا بات من الضروري أن تتفاعل أجهزة الشرطة مع ما يتم تناوله من موضوعات وقضايا بوسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة تتعلق بسلوك وتصرفات رجال الشرطة في الأحداث المختلفة.

ولا يقتصر الأمر فقط على ذلك. بل يجب أن تضع سياساتها الإعلامية من خلال أهداف محددة ووسائل للتنفيذ ثم قياس النتائج والتأثير.

وبشكل عام وكما هو معروف ومستقر علمياً فإن وسائل الإعلام هي التي تشكل معارف واتجاهات الجمهور نحو مختلف القضايا والأحداث ومن بينها الأمنية بالطبع وهي أيضاً تعد المصدر الرئيسي لتشكيل الصورة الذهنية عن مختلف الأجهزة والمنظمات ومن بينها الشرطة لدى المواطنين.

كما أنها وفقاً للنظريات العلمية ترتب أولويات القضايا لدى المواطنين أو تضع أجندة اهتماماتهم نحو هذه القضايا فضلاً عن اعتماد الجمهور عليها عندما تقع الأزمات الأمنية.

ومن هنا تأتي أهمية دور المتحدث الرسمي لأي جهاز شرطة في توضيح الحقائق وشرح السياسات الأمنية للمواطنين. إذ تؤكد العديد من الدراسات العلمية على أهمية هذا الدور باعتباره حلقة الوصل بين الشرطة والجماهير. وذلك من

أهمية

دور المتحدث الاعلامي الرسمي في العمل الأمني

عميد دكتور

قدري على عبد المجيد

الخبير بالمكتب العربي

للالعام الامني





قادة الشرطة والأمن العرب يعقدون مؤتمرهم الأربعين بتونس

ويؤكدون على أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يخصص للإرهاب



وقد عرضت على هامش المؤتمر نتائج المسابقة التي أجرتها الأمانة العامة في وقت سابق لاختيار أفضل الأفلام في بعض مجالات التوعية الأمنية. كما جرى عرض الأفلام وتوزيع الجوائز على الفائزين. بالإضافة الى تكريم رجال الأمن المتميزين ورؤساء شعب الاتصال السابقين.

وقد أعرب المشاركون في برقيات وجهوها الى كل من سيادة الرئيس محمد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية التونسية، وصاحب المعالي السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة ومعالى السيد الهادي الجندوب وزير الداخلية، عن خالص الشكر والتقدير لما لقوه من كريم الضيافة وبالغ الحفاوة. مثنيين الإمكانات الكبيرة التي تم تسخيرها لتيسير أعمال المؤتمر.

أمنية عربية عليا. المؤتمر العربي السادس عشر لرؤساء أجهزة المرور، الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. المؤتمر العربي السابع للمسؤولين عن الأمن السياحي. المؤتمر العربي السابع عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية. المؤتمر العربي الثالث عشر لرؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ. المؤتمر العربي الرابع لمديري إدارات الأحوال المدنية. المؤتمر العربي الثاني للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية. المؤتمر العربي الثامن عشر لرؤساء المؤسسات العقابية والإصلاحية. المؤتمر العربي التاسع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب واجتماعات مجموعات العمل الفرعية الإجرائية الثلاث. والمؤتمر العربي الثلاثين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات واجتماعات مجموعات العمل الفرعية الإجرائية الثلاث.

وأكد المؤتمر على أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يخصص للإرهاب. يعالج كافة النواحي المتصلة به. لاسيما مسبباته ودوافعه الحقيقية. وعلى ضرورة عقد اتفاقية دولية لمكافحة هذه الظاهرة تضع لها تعريفا محددا ومتفقاً عليه من الجميع ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في جميع اللقاءات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب. واتخاذ موقف عربي موحد في هذا المجال.

وطالب المؤتمر من الأمانة العامة تنظيم مؤتمر للمسؤولين عن الرقابة والتفتيش في وزارات الداخلية العربية خلال عام 2017م.

ووافق المؤتمر على توصيات المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت في نطاق الأمانة العامة خلال عام 2016م. ومن أهمها: اجتماع فريق العمل المعني بدراسة تشكيل لجنة

المنعقدة في نطاق الأمانة العامة خلال عام 2016م. وتقريراً عن أعمال الاتحاد الرياضي العربي للشرطة لعام 2016م.

وتم في حفل افتتاح المؤتمر تكريم ثلثة من رجال الأمن من شاركوا في المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1972م.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى إيلاء العناية اللازمة لمواجهة استخدام التنظيمات الإرهابية من قبل بعض الدول الإقليمية للنيل من أمن واستقرار الدول العربية. كما دعا إلى تعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة الدعم الخارجي الذي تتلقاه التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة العربية. من خلال التدريب والتمويل والتسليح وتوفير الملاذ الآمن للمحكومين والمطلوبين في قضايا إرهابية.

العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والاتحاد الرياضي العربي للشرطة.

وناقش المؤتمر عددا من المواضيع الهامة المدرجة على جدول الأعمال من بينها: الدعم الإقليمي للتنظيمات الارهابية المتطرفة في المنطقة العربية. ووضع آلية لتعزيز وتسريع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية.

ونظر المؤتمر في عقد مؤتمر دوري للمسؤولين عن الرقابة والتفتيش في وزارات الداخلية العربية. وفي عقد مؤتمر عربي سنوي للشرطة النسائية.

واستعرض المؤتمر تجارب أمنية متميزة من عدد من الدول الأعضاء. كما ناقش توصيات مؤتمرات رؤساء القطاعات الأمنية واجتماعات اللجان

تحت الرعاية السامية لسيادة الرئيس محمد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية التونسية. افتتح معالي السيد الهادي الجندوب وزير الداخلية في الجمهورية التونسية صباح يوم الاربعاء الموافق 2016/12/7 بقاعة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود للمؤتمرات بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس. المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب. وحدث في جلسة الافتتاح معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وسعادة العميد الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة. رئيس وفد ملكة البحرين. رئيس المؤتمر. وسعادة السيد/ يورغن شتوك. الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول».

وقد شارك في المؤتمر كبار المسؤولين الأمنيين في مختلف الدول العربية فضلا عن ممثلين عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمة



معالي وزير الداخلية التونسي في حفل افتتاح المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب

كشفت المتغيرات التي تشهدها المنطقة عن تشكّل جيل جديد من الإرهابيين نجحت زعامات الإرهاب ومنظّريه في تجنيدهم وتعبئتهم

الخلايا الإرهابية النائمة المنتشرة في عدد كبير من دول العالم أبرز خطر يتهدّد أمن وإستقرار أوطاننا



الأجهزة الأمنية، وما بضطلع به هذا القطاع من مهام دقيقة في التحقق من بلوغ الأهداف وكشف النقائص والعمل على معالجتها وإصلاحها، علاوة على تدارس مختلف أشكال الدعم الإقليمي للتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية وإستشراف السبل الكفيلة بمكافحتها، سيما من خلال تسريع تبادل المعلومات بين الأجهزة الأعضاء.

وقال «إن تعدد وتنوع الرهانات والتحديات العالمية وما ينجر عن ذلك من انعكاسات ذات طابع أمني تقتضي منا جميعا مواصلة التعاون والتضامن وإحكام التنسيق من أجل تطوير القدرات العملية وتعزيز الامكانيات البشرية والمادية للأجهزة الأعضاء، تمهيدا لتحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل، وذلك وفق تصور استراتيجي واقعي وتفاعلي مع مُقتضيات المرحلة وماتتسم به من تنام للتهديدات والمخاطر، وأن نعمل سويا على دفع وتيرة تبادل المعلومات والتجارب والخبرات حول كل ما من شأنه أن يمس أمن بلداننا، ومزيد إحكام الرقابة على الحدود، والاستفادة المتبادلة في مجال التكوين والتأهيل لمزيد الرفع من جاهزية وحرفية وحدتنا».

جلّ اهتمامها لمسألة التوقي من الإرهاب ومكافحته، إلّا أن ذلك لم يمنعها، رغم دقّة الظرف، من مواصلة الاضطلاع بمهامها المألوفة، من تصدّد مختلف الظواهر الإجرامية وشتى محاولات الإخلال بالأمن العام وحماية الممتلكات الخاصة والعمومية وتأمين المنشآت الحيوية والفضاءات السياحية والمصالح الأجنبية المعتمدة ببلادنا».

وأكد أن الجهود التي بُذلت في تأمين الموسم السياحي ومختلف المحطات السياسية والتظاهرات الثقافية والرياضية والاقتصادية، التي عرفتتها تونس، وأخرها منتدى تونس للاستثمار، تشكّل مؤشرا جديا على تماسك وفاعلية المنظومة الأمنية في مجابهة مختلف التحديات والمخاطر وإشاعة السلم والأمن في ربوع البلاد.

وشدد معالي وزير الداخلية على أهمية المواضيع المدرجة على جدول أعمال المؤتمر الموقر، وفي مقدّمتها تعزيز الدور الريادي للعنصر النسائي في المجال الأمني وتفعيل مساهمة المرأة الأمنية في تطوير أداء الأجهزة.

وأكد على ضرورة الاستفادة المتبادلة من تجارب الدول الأعضاء في مجال الرقابة والتفتيش على

العدائي والمضي قدما في تنفيذ مخططاتها التخريبية.

وبين انه من منطلق الوعي بجسامة التحديات وارتفاع وتيرة التهديدات، تولت تونس بتاريخ 07 أوت 2015 إصدار قانون أساسي جديد لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال. وقد ساهم هذا الاطار التشريعي الجديد في دعم الجهود الأمنية المبذولة في هذا المجال، باعتباره يجرّم أعمال الدعم والتحريض والتدريب والانتداب والتتمجيد ومحاولة الاشتراك في أعمال إرهابية، وكذلك السّفر والتسفير إلى مناطق الصّراع.

وذكر أنه تمّت المصادقة يوم 07 نوفمبر الفارط على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرّف والإرهاب، والتي تتركز على أربعة محاور أساسية تتمثل في الوقاية والحماية والتبّع والرّد، على أن يقع استكمال هذه الاستراتيجية بخطط عمل مفضّلة تتضمّن الإجراءات اللازمة لتنفيذها على مستوى الهياكل المعنية على امتداد خمس سنوات، مع إمكانية خيئتها حسب تطوّر الظاهرة.

وقال «لئن أولت الوحدات الأمنية التونسية بمختلف اختصاصاتها

غير مشروع في الأسلحة، وتوثيق التحالف مع الإرهاب، لتضاف إلى مجمل التحديات التي تواجه أجهزتنا الأمنية.

ولفت معالي المجدوب الى أن الخلايا الإرهابية النائمة المنتشرة في عدد كبير من دول العالم تظلّ أبرز خطر يتهدّد أمن وإستقرار أوطاننا، لا سيّما بعد أن يتم تطعيمها بالعناصر المقاتلة العائدة من بؤر التوتر والتي تتمتع بجاهزية عالية لتخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية نوعية.

وكشف أن الجهود الأمنية والعسكرية المبذولة في تونس تمكنت في إطار جملة من العمليات الإستباقية، من تفكيك عدد هام من الخلايا الإرهابية النائمة وإحباط مشاريعها التخريبية. بعد القضاء على متزعميها وكشف مخابئ أنباعها ومخازن أسلحتها التي تمكنت من تعبئتها بالتحالف مع بارونات التهريب. إلّا أنّ العمليات الإرهابية التي جدّت بتونس، خاصة خلال السنة الفارطة، وما اتصفت به من وحشية ودموية، تعكس حتما إصرار ما تبقى من تلك الخلايا على مواصلة نهجها

مستوى متقدم من التكامل في الرؤى والتصورات الكفيلة بتحديد أولويات العمل الأمني في مجابهة التهديدات التي تترىص بمنطقةنا العربية، بما يساعد على تعزيز مناخ السلم والاستقرار فيها ودفع مسيرة التنمية والازدهار لصالح شعوبها.

ورأى ان الوضع الإقليمي اليوم بات يتسم بالتوتر وعدم استقرار، نتيجة لتزايد وتيرة التهديدات وإستفحال الأزمة في عدد من دول المنطقة.

وذكر أن المتغيرات التي تشهدها المنطقة كشفت عن تشكّل جيل جديد من الإرهابيين نجحت زعامات الإرهاب ومنظّريه في تجنيدهم وتعبئتهم، بإستعمال أحدث تقنيات الإتصال وأكثر تطبيقاتها تعقيدا، مما ساهم في مزيد إنتشار الخطاب المتطرف وإستفحال مظاهر الجريمة والتخريب.

وبين أن الأوضاع المتأزمة والصراعات المستفحلة في عدد من الدول العربية مكنت من خلق بيئة ملائمة لتنامي أنشطة الجريمة المنظمة من تهريب بأنواعه وإجبار

أعرب معالي السيد الهادي المجدوب وزير الداخلية في الجمهورية التونسية في كلمته التي القاها في حفل افتتاح المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم 2016/12/7م، عن شكره وتقديره لمعالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب لدوره البارز في تعزيز مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب، وحرصه الدائم على متابعة ما يصدر عنه من توصيات وقرارات، كما رحب بالسادة قادة الشرطة والأمن العرب والوفود المرافقة لهم في تونس راجيا المولى العلي القدير أن يكمل أعمال مؤتمريهم، والذي ينعقد قبل أيام من يوم الشرطة العربية، بالتوفيق والنجاح.

وأوضح معالي وزير الداخلية أن مؤتمر قادة الشرطة قد بلغ درجة عالية من النضج، منذ انعقاده لأول مرة بمدينة العين الإماراتية قبل حوالي أربعين عاما، وقد أصبح اليوم محطة بالغة الأهمية على درب ترسيخ أسس التعاون بين الأجهزة الأمنية العربية وتحقيق



د. كومان في مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب الـ(40)

«نتذكر بكل إكبار وتقدير المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد بمدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1972م»

وقال معالي الأمين العام «لا يسعنا ونحن نجتمع اليوم في هذا المؤتمر الأربعين إلا أن نتذكر بكل إكبار وتقدير المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد بمدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1972م. والذي شارك فيه نخبة من القيادات الأمنية العربية المتميزة وضعوا أسس التعاون الأمني العربي ومهدوا الطريق الوضاء الذي قاد إلى المكانة السامقة التي بات يحتلها الآن».

وأعرب عن سعادته بالاحتفاء اليوم بهؤلاء الآباء المؤسسين. وتكرّم القلة - للأسف - الذين لا يزالون منهم على قيد الحياة. داعياً لهم بالصحة والعافية. وسائلاً المولى العلي القدير أن يتعمد الآخرين بالرحمة والرضوان ويسكنهم الفردوس من الجنان.

فكرة عقد مؤتمر لوزراء الداخلية العرب أفضت إلى إنشاء هذا الصرح الأمني الذي بات مثلاً يحتذى في العمل العربي المشترك

واستذكر معاليه بكل فخر واعتزاز الإنجازات البارزة التي حققت في نطاق المؤتمرات المتعاقبة لقادة

الموقرة من امكانيات كبيرة من أجل راحة وطمأنينة المشاركين.

وتوجه بأبيل عبارات الشكر والعرفان إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب. ولعالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة. وزير الداخلية في ملكة البحرين ورئيس الدورة الحالية للمجلس. ولسائر أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب لحرصهم الدائم على تعزيز العمل الأمني العربي المشترك.

كما رحب بمعالي السيد يورغن شتوك الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبسعادة السيد مسعود كرمي بور الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجندرات والجريمة وبسائر ممثلي المنظمات العربية والدولية الذين شكل حضورهم مؤشراً على التعاون البناء القائم بين المجلس ومختلف الهيئات ذات الاهتمام المشترك.

لقى معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب كلمة في حفل افتتاح المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم الاربعاء الموافق 2016/12/7م. رفع خلالها أخلص التحايا وأبيل مشاعر التقدير والامتنان إلى سيادة الرئيس محمد الباجي قايد السبسي. على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر. معرباً عن تقديره البالغ لحرصه على دعم العمل العربي المشترك في شتى الميادين. كما أعرب عن خالص شكره وتقديره لمعالي السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة التونسية على اهتمامه الكريم بمجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة. وعبر عن شكره لمعالي السيد الهادي المجذوب وزير الداخلية في الجمهورية التونسية على تكمه بافتتاح أعمال هذا المؤتمر وعلى ما تضمنته كلمته القيمة من معان سامية شكلت دون شك حافزاً لزيادة الجهد وتكثيف العمل والعطاء. معرباً له ولعاونيه كافة عن تقديره الخالص لما يحيطون به أنشطة الأمانة العامة من عناية بالغة. ولما وفرته وزارة الداخلية

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي بدأنا منذ العام الماضي في تنظيم مؤتمر الدول الأطراف فيها قد خرجت من مداولات هذا المؤتمر مثلها مثل القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الفساد الذي استهدت به دول عدة في سنّ أو تعديلات تشريعاتها في هذا المجال. وقد اعتمد مؤتمرهم السابع والعشرون عام 2003م المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين. التي شكلت خطوة هامة على صعيد مواجهة الفساد والجرائم المرتبطة به».

وأشار بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي سيحتفل به بعد ثلاثة أيام - إلى الإسهامات الحمودة لمؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب في تعزيز احترام هذه الحقوق في نطاق العمل الأمني وإنفاذ القانون. حيث ظل موضوع حقوق الإنسان لسنوات طويلة بنداً ثابتاً على جداول أعمال هذه المؤتمرات وظل الاهتمام به يتعزز عاماً بعد عام إلى أن بات لنا مؤتمر سنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العرب ومؤتمر مشترك كل عامين بين الأجهزة الأمنية والمنظمات

الشرطة والأمن العرب والتي كان أبرزها وأكثرها حسماً في تاريخ التعاون الأمني العربي فكرة عقد مؤتمر لوزراء الداخلية العرب أفضت إلى إنشاء هذا الصرح الأمني الذي بات مثلاً يحتذى في العمل العربي المشترك الذي لا يتسع المقام لسرد كل تلك الإنجازات الرائدة التي تنوعت بين وضع الاتفاقيات والمدونات والاستراتيجيات والخطط والقوانين الاسترشادية وتوحيد الهياكل والنماذج الأمنية وتعزيز تبادل المعلومات وتدعيم التعاون الإجمالي الميداني بين الدول الأعضاء.

ونوه باهتمامات قادة الشرطة والأمن العرب التي لم تقف عند حدود العمل الأمني الصرف بل تجاوزته إلى مجالات متاخمة انطلاقاً من فهم شامل للأمن يؤمن بعلاقته الجدلية بالتنمية الاقتصادية وبالحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية.

وذكر د. كومان بعض الإنجازات البناءة التي عززت الأمن العربي وركزت شروط التنمية ودعمت العناية بالإنسان. قائلاً «ولنشر هنا على سبيل المثال - ونحن مقبلون بعد يومين على الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد - إلى أن

المعنية بحقوق الإنسان في الوطن العربي. ومن الإنجازات البارزة التي حققت في هذا المجال اعتماد مدونة نموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي من قبل مؤتمرهم الثلاثين عام 2006م. تضمنت مجموعة من المبادئ والالتزامات التي تعزز احترام رجل الشرطة لحقوق الإنسان وكرامته.

ورفع معالي الأمين العام أخلص التهاني إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية ومعالي رئيس الحكومة. بمناسبة النجاح الكبير الذي حققته تونس في تنظيم الندوة الدولية للاستثمار تونس 2020. واثقاً من أن المناخ الأمني المتميز الذي تعيشه البلاد بفضل يقظة أجهزة الأمن وتضحياتها وتلاحم الشعب التونسي معها سيكون له أثر بالغ في تعزيز التنمية والازدهار.

وجدد في ختام كلمته امتنانه العميق لمعالي وزير الداخلية لما يوليه من عناية فائقة. مقدراً كل التقدير ما وفرته الوزارة الموقرة للمشاركين في هذا المؤتمر من أسباب الراحة والطمأنينة. مما سيكون له دون شك أثر كبير في تحقيق النجاح المأمول.



الأمين العام لمنظمة الانتربول يتشارك في المؤتمر الأربعين
لقادة الشرطة والأمن العرب

يجري تخطيط المزيد من فعاليات الانتربول التي ستعقد في
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المقبل

مذكرة التفاهم المبرمة بين الانتربول ومجلس وزراء الداخلية
العرب تبقى أساسا للتعاون بين المنظمتين

أفضت الى استنتاجات قيمة أغنت توصيات المبادرة التي اعتمدها لاحقا الجمعية العامة للانتربول. ولمواصلة تبادل الآراء المفيدة التي جرت في اطار هذه المناقشات، ستعقد الامانة العامة للانتربول لقاء تشاوريا آخر مع الدول الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت ما بعد دورة الجمعية العامة لعام 2017.

وأعلن السيد شتوك أنه يجري تخطيط المزيد من فعاليات الانتربول التي ستعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المقبل، وفي الوقت نفسه يتسم قيام الانتربول بزيارات منتظمة الى البلدان الأعضاء بنفس القدر من الاهمية للأطلاع بشكل مباشر على الاحتياجات الشرطية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وقال أنه فضلا عن الزيارات التي قام بها المدير التنفيذي للخدمات الشرطية في الانتربول إلى الأردن مؤخرا أنطلق إلى المشاركة في اجتماع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية للانتربول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في الجزائر الأسبوع المقبل.

ورأى أن المواظبة على التواصل ستساعد على تحديد المجالات التي

وقال «إن الانتربول لن يكون بمقدوره وضع حلول لتلبية احتياجات أجهزة أنفاذ القانون في العالم بشكل أفضل إلا من خلال الاستفادة من خبرات قوات الشرطة في بلدانكم. كما لن يكون بإمكانه تطوير قدراته الشرطية العالمية بشكل أحسن إذا لم يعالج شواغلكم بصفة منتظمة».

واعتبر أن 2016 كان عاما تعززت خلاله علاقات التعاون بقدر كبير بين الانتربول والدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب.

وذكر أن الامانة العامة للانتربول نظمت في تشرين الأول/أكتوبر اجتماع تشاوري هو الأول من نوعه، ركز بشكل خاص على استعراض احتياجات البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاطلاع على آرائها. وفي هذا الاجتماع الذي عقد في إطار عملية الإصلاح الجارية على الصعيد المنظمة والمعروفة باسم Interpol 2020 شارك معالي الأمين العام مثلا عن المجلس بصفة مراقب وشكره على اسهاماته البناءة جدا.

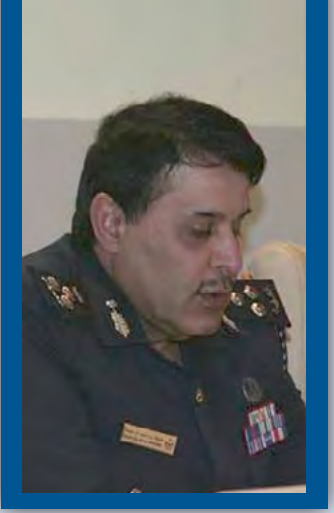
وكشف أن المناقشات التي أجريت خلال المشاورات في تشرين الأول/أكتوبر كانت مثمرة للغاية، حيث

شارك سعادة السيد بورغن شتوك الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول» في المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد بمقر الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/12/7م. والقى في حفل الافتتاح كلمة أعرب في مستهلها عن تقدير الانتربول لعلاقاته العريقة في القدم مع تونس ومع مجلس وزراء الداخلية العرب شاكرًا معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب على دعوة الانتربول للمشاركة في أعمال المؤتمر.

وأعرب عن ثقته من أن قادة الشرطة والأمن في بلدانهم التي تتعاون فيما بينها في هذا الحفل الدولي، يعرفون حق المعرفة الطابع المتشعب للتهديدات على الصعيد العالمي، وأن الانتربول يركز في عمله على ثلاثة برامج عالمية هي مكافحة الجريمة السيبرية والجرائم المنظمة والناشئة والإرهاب. مؤكدا أنه في إطار كل برنامج من هذه البرامج، ومن أجل مواصلة تحسين فعالية التعاون الشرطي الدولي، يحتاج الانتربول إلى الدعم المستمر من البلدان العربية الأعضاء فيه.

سعادة العميد: الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة نائب رئيس الأمن العام
بمملكة البحرين رئيس المؤتمر الـ(40) لقادة الشرطة والأمن العرب

الأمن بمفهومه الشامل يشكل المظلة الواسعة التي تستمد
منها المجتمعات الطمأنينة والاستقرار، وتسود فيها البيئة
المناسبة للتطور والارتقاء



العمل الأمني وكان مثالا يحتذى به في العمل الأمني.

وأوضح سعادة رئيس المؤتمر أن الأمن بمفهومه الشامل يشكل المظلة الواسعة التي تستمد منها المجتمعات الطمأنينة والاستقرار، وتسود فيها البيئة المناسبة للتطور والارتقاء، من خلال المبادرات وقراءات الاحداث والنظر إلى المتغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والعربية. مؤكدا أن التهديدات والتحديات كبيرة، وأنه لا بديل عن التعاون المشترك والتخطيط والتدريب والتنسيق لمواجهة هذه الاخطار والتهديدات وما اجتماعنا هذا اليوم إلا لهذا الهدف الذي ننشده جميعا.

وقال «إن ما يبعث على الاطمئنان ويزيد من أهمية هذا الاجتماع، جدول الاعمال الزاخر بالموضوعات القيمة التي جاءت بناء على توصيات المؤتمر التاسع والثلاثين لقادة الشرطة العرب والأمن العرب وعلى رأس هذا الجدول نتائج تطبيق توصيات المؤتمر التاسع والثلاثين وبحيث الدعم الإقليمي للتنظيمات الإرهابية المتطرفة في المنطقة العربية ونتائج توصيات أعمال اللجان المختلفة وغيرها من

رفع سعادة العميد الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة نائب مدير الأمن العام في مملكة البحرين رئيس المؤتمر في مستهل كلمته أسمى آيات الشكر والعرفان إلى الجمهورية التونسية حكومة وشعبا على استضافة المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب، وتقدم بالمناسبة إلى اصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة بتحيةة إعرزاز وتقدير معربا عن سعادته البالغة بشرف اللقاء بهم والمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الذي يأتي في ظروف بالغة الحساسية والخطورة على أمننا العربي من المحيط إلى الخليج.

ونقل خيات معالي وزير الداخلية في مملكة البحرين رئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب وتمنياته الطيبة لهذا المؤتمر بالتوفيق والنجاح والوصول إلى قرارات من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار، كما تقدم إلى الأخوة في دولة الإمارات العربية المتحدة بخالص العزاء في فريد الأمن المغفور له بإذن الله الفريق خميس مطر المزينة قائد عام شرطة دبي الذي كرس حياته في خدمة

الأمانة العامة تكرم المشاركين في المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب

تقديرا لمشاركتهم القيمة في المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب الذي انعقد في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام 1972م، ولإسهاماتهم البناءة في مسيرة العمل الأمني العربي المشترك، قامت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتكريم ثلة من هؤلاء الآباء المؤسسين الذين ولله الحمد مازالوا على قيد الحياة.

وقد تولى معالي السيد الهادي المجذوب وزير الداخلية في الجمهورية التونسية ومعالي الدكتور محمد بن علي كومان تسليم الدروع وشهادات التقدير الى هؤلاء المؤسسين وهم:

سعادة السيد علي العمراني، وسعادة السيد مراد بن حسين من الجمهورية التونسية، وسعادة العقيد المتقاعد أحمد فوزي هلال مفتاح، وسعادة العقيد المتقاعد جمعة مولود بن شعبان من دولة ليبيا، وسعادة اللواء المتقاعد أحمد رجائي حسن المراغي من جمهورية مصر العربية.



المشاركة مع المنظمات الاقليمية المعنية بالشؤون الشرطية والامنية. وقال أن الانتربول اطلع جيدا على القرار 557 الذي اتخذه مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته ال 26 في بيروت (لبنان) في آذار / مارس 2009، والذي أشار إلى غياب الحاجة إلى انشاء مكتب اقليمي للـانتربول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وكشف أن اقتراح انشاء مكتب اقليمي للـانتربول أثير مجددا خلال المناقشات التي أجريت مؤخرا، فقد اشير إلى هذا الاقتراح ايضا خلال الاجتماع الذي نظمه الانتربول في تشرين الاول / اكتوبر وبينما سيرحب الانتربول بالطبع بهذا الاقتراح، لا بد أن تقرر البلدان الأعضاء في المنطقة أولا بتوافق الآراء، البلد المضيف لهذا المكتب الاقليمي.

وقال «إنه تماشيا مع حياد الانتربول واستقلاليتة تتخذ قرارات المنظمة وستظل تتخذ من قبل بلدانها الأعضاء والتزم شخصا كذلك بان أركز جهودي على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في الانتربول في العالم أجمه بما فيها طبعاً البلدان العربية الأعضاء».

وأكد في ختام كلمته أن مذكرة التفاهم المبرمة بين الانتربول ومجلس وزراء الداخلية العرب تبقى اساسا للتعاون بين المنطمتين ويرحب الانتربول ايضا بتجديد هذه المذكرة لمواصلة تحسين إطار التعاون بين الجانبين من أجل جعل العالم أكثر أمانا.

لها في الوقت المناسب وبطريقة مأمونة، سيعزز التعاون التقني جهودنا المشتركة في مكافحة الجريمة عبر الوطنية ولهذا السبب يشجع الانتربول ايضا على بحث امكانية التشغيل البيني لمنظومة 1-24/7 مع مختلف المنظومات الاقليمية.

ثالثا: اسمحوا لي أن اذكر مثالا متازا على تبادل المعلومات مع الانتربول والاشادة ببلد حاضر هنا وهو الاكثر مساهمة في قاعدة بيانات الانتربول للمقاتلين الارهابيين الأجانب: إنها تونس وذلك لتشجيع بلداننا الأعضاء على الجهود الدؤوبة التي تبذلها من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به الانتربول كمركز عالمي لتبادل المعلومات.

وقدم الأمين العام للـانتربول للمكتب المركزي الوطني في تونس العاصمة الثناء على ما قدمه لمسيرة التعاون الشرطي والدولي وعلى اسهامه الكبير في الجهود العالمية لمكافحة التهديد الذي يطرحه المقاتلون الارهابيون الأجانب، وابدى استعداد الانتربول الدائم لتكثيف خدماته من أجل الاستجابة الى الحاجيات الاقليمية. وينسحب هذا الامر بشكل خاص على الدعم الميداني الذي توفره المنظمة لبلدانها الاعضاء بأشكال مختلفة.

ولفت الى أنه يمكن توفير هذا الدعم عن طريق تنسيق المزيد من العمليات المشتركة كالعملية المقرر تنفيذها في السنة المقبلة لمكافحة الاجار بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا او انشاء مكتب اقليمي جديد أو تعزيز الجهود

يمكن تعزيز التعاون بشأنها بين المنظمة والبلدان العربية الأعضاء فيها على نحو أفضل.

واستعرض بعضا من هذه المجالات التي تتمثل في: أولا: لكي يركز عمل الانتربول بشكل متزايد على احتياجات أجهزة الشرطة العاملة في خطوط المواجهة، ينبغي للمنظمة أن تستفيد بشكل كبير من خبرة أفراد الشرطة في بلدانها الأعضاء. وأقصد بهذا الموظفين المعارين الذين يمكنهم العمل في الانتربول على نحو يعود بالفائدة المشتركة على المنظمة والبلدان العربية الأعضاء فيها.

ويمكن لبرامج الانتربول ولا سيما برنامجي مكافحة الارهاب والجريمة السيبرية، استقطاب المزيد من الموظفين المعارين، فعمليا لا تقتصر مهمة هؤلاء الموظفين خلال فترة إعارتهم على مساعدة المنظمة على تكييف قدراتها بشكل أفضل على تلبية الاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي فحسب، بل في المقابل سيعودون أيضا الى بلدانهم وقد اكتسبوا معارف قيمة في مجال العمل الشرطي الدولي يفيدون بها إداراتهم الوطنية.

ثانيا: يعتقد الانتربول ان هناك مجالات واسعة للتعاون من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من منظومات الاتصالات المتوفرة حاليا في مختلف المناطق كنظام الشيخ زايد للاتصالات العصرية الذي تستخدمه البلدان الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب.

وعندما يكون الهدف واحدا في جميع أنحاء العالم، أي وصول المعلومات الشرطية إلى المكان المحدد

الأمانة العامة تكرم رؤساء شعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب السابقين

كرمت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب على هامش انعقاد المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب، رؤساء شعب اتصال المجلس السابقين الذين انتهت مهامهم. وذلك تنفيذاً للقرارين رقم (365) و (527) الصادرين عن أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب. حيث تم منح شهادات تكريم وتقدير إلى كل من:

- سعادة الرائد/ راشد طارق بن دينة، الرئيس السابق لشعبة اتصال المنامة.
- سعادة اللواء شرطة دكتور/ محمد محمد الأمين عبد الله الشنقيطي وسعادة اللواء شرطة حقوقي/ عماد خلف الله محمد خير، الرئيسين السابقين لشعبة اتصال الخرطوم.
- سعادة العميد الحقوقي/ غالب صالح لفته، الرئيس السابق لشعبة اتصال بغداد.
- سعادة اللواء/ أحمد جواد أمين ربعي، الرئيس السابق لشعبة اتصال فلسطين.
- الأمين العام المساعد الحالي لمجلس وزراء الداخلية العرب.
- سعادة عقيد الشرطة/ عثمان علي، الرئيس السابق لشعبة اتصال موروني.
- سعادة العقيد مهندس/ جلال غيث ابراهيم، الرئيس السابق لشعبة اتصال طرابلس. سلمت الى سعادة رئيس وفد دولة ليبيا.
- سعادة عميد الشرطة ممتاز/ توفيق بومهدي، الرئيس السابق لشعبة اتصال الرباط.
- سعادة اللواء/ محمد بن علي الزين، الرئيس السابق لشعبة اتصال الرياض.
- سعادة العميد/ خليفة نصر النصر، الرئيس السابق لشعبة اتصال الدوحة.



على هامش انعقاد المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب: الأمانة العامة تكرم الدول الفائزة والدول المشاركة في مسابقة الأفلام التوعوية لسنة 2016م



الشعبية، ووزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية بالمركز الأول في مجال الدور الوقائي للأسرة والمجتمع في مواجهة الإجرام.

كما فاز الفيلم الذي أعدته كل من وزارة الداخلية في دولة فلسطين، ووزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية بالمركز الأول في مجال دور المواطن في تحقيق الأمن.

و في مجال مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن، فاز الفيلم الذي أعدته كل من وزارة الداخلية في دولة قطر، ووزارة الداخلية في سلطنة عمان بالمركز الأول.

وقد قام معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وسعادة العميد الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، رئيس المؤتمر بتسليم جوائز المسابقة للدول الفائزة والشهادات التقديرية للدول المشاركة.

وتم توزيع الأفلام الفائزة في شريط خاص على قنوات التلفزيون في الدول العربية لاستخدامها في أغراض التوعية الأمنية.

كرمت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب على هامش انعقاد المؤتمر الأربعين لقادة الشرطة والأمن العرب، الدول الفائزة والدول المشاركة في مسابقة الأفلام التوعوية لسنة 2016م، الرامية إلى تعميق الوعي الأمني لدى المواطن، وتشجيعه على المساهمة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

وقد شاركت في هذه المسابقة 10 دول عربية هي: (المملكة الأردنية الهاشمية، ملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية).

وقد فاز الفيلم الذي أعدته كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ووزارة الداخلية والبلديات في الجمهورية اللبنانية بالمركز الأول في مجال تضحيات رجال الأمن في سبيل أمن المجتمع واستقراره.

وفاز الفيلم الذي أعدته كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية



مجلس وزراء الداخلية العرب يعرب عن اعتزازه بتسلم ولي العهد في المملكة العربية السعودية ميدالية «جورج تيننت» لمكافحة الإرهاب

من خلال محاربة الفكر المتطرف الذي يغذيه. حيث كان لمركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية الدور الكبير في تصحيح الأفكار المنحرفة والضالة لدى الشباب المغرر بهم واعادة هؤلاء الشباب إلى جادة الصواب. وهي تجربة اثبتت نجاحها محليا ودوليا.

وأشاد الدكتور كومان بالدور الكبير الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب على المستوى العربي والإقليمي والدولي. وهو دور نابع من موقفها الثابت والحازم ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره. وإياها كان مصدره وأهدافه. والذي يتجسد في دعمها المستمر لكافة الجهود العربية والدولية لمكافحة هذه الآفة.

ولفت معاليه النظر في هذا الصدد إلى تكريم المملكة باستضافة المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب الذي يعمل في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. حيث وفرت له مقراً دائماً بمدينة الرياض. واضطلعت بموازنته السنوية ورفدته بالكفاءات البشرية والتجهيزات اللازمة للقيام بمهامه في تعزيز التعاون العربي في مكافحة التطرف والإرهاب.

تسلم صاحب السمو الملكي «الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز» ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم 2017/2/10م. ميدالية «جورج تيننت» التي تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للعمل الاستخباراتي المميز في مجال مكافحة الإرهاب. ونظير إسهامات سموه الرائدة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

وقد أعرب معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب عن اعتزاز المجلس وفخره بهذا التكريم الذي يدل على تقدير المجتمع الدولي للجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. في مجال مكافحة الإرهاب. وللدور الذي يلعبه في اجتثاث الفكر المتطرف والقضاء على جذوره. مما يساهم في تقويض مخططات الجماعات الإرهابية المتطرفة في النيل من أمن واستقرار المملكة.

وأوضح معالي الأمين العام أن هذا التكريم يدل أيضاً على جهود المملكة الكبيرة في محاربة الإرهاب وتخفيف منابعه



التاريخ : الأربعاء ٢٦ جمادى الأول ١٤٣٨هـ
الموافق : ٢٢ فبراير ٢٠١٧م
رقم : ٢٤٧/ج د

إلى : السيد / عملينا العزيز
من : مدير إدارة التسويق
الموضوع : المستندات الآمنة

الموقع

سعادة عملينا العزيز
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ظل الظروف العالمية وارتفاع معدل الجرائم والاعمال الارهابية والاختراقات الامنية فكانت الحاجة ماسة لإيجاد حلول أمنية للمستندات وبطاقات الهوية والشهادات وجميع الاوراق الرسمية فمن هنا جاءت شركة المستندات الآمنة لتقديم أحدث ما توصل إليه العلم في مجال المستندات الآمنة والتي لا يستطيع أي شخص تزويرها أو عمل اختراق أو تعديلات وبالتالي فانها تؤمن لك خاصية حماية المنتجات من التزوير، وكذلك حماية المستندات الرسمية، مما يزيد من ثقة العملاء في منتجاتكم، كما نقدم أيضاً اختتام التوقيع الشخصية الآمنة، الاختتام الآمنة للمنشآت، الوثائق المؤمنة، اللواصق الآمنة، البطاقات الأمنية والتشفير الذكي.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير ،،،



اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية تدرس مشروع اتفاقية عربية لقمع أفعال التدخل غير المشروع الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني



عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة متطلبات إعداد مشروع اتفاقية عربية لقمع أفعال التدخل غير المشروع الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/05/25م. بمشاركة ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل العربية من (13) دولة عربية هي: (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا والمغرب)، بالإضافة الى ممثلين عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد توصل الاجتماع بعد الاطلاع على مرييات ومقترحات عدد من الدول الأعضاء بشأن مسوغات إعداد مشروع الاتفاقية ومداخلات عدد من الوفود المشاركة بشأنها، الى عدد من التوصيات الهامة من بينها تكليف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والهيئة العربية للطيران المدني لوضع مشروع أولي لقمع أفعال التدخل غير المشروع الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني، على ان لا يتعارض مع مشروع الاتفاقية مع ما ورد في الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية المخاطر الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة العربية.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد خالد ربيعة سنان، رئيس وفد ملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.



اتخاذ إجراءات استباقية وحماينة لتجنب الضرر أو التقليل منه.

ونوه الى أن مجلس وزراء الداخلية العرب، انطلاقاً من مبادئه وحرصه على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان سلامة وأمن المواطن العربي، يدرك أهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرار وتفايدي أخطار الكوارث وويلاتها، وحماية البنى التحتية ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وببذل من خلال أمانته العامة جهوداً متميزة على هذا الصعيد.

وأشار إلى أن الأمانة العامة للمجلس ما فتئت من خلال مضايمين ومحاور الاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) وخططها المرحلية والدراسات والبحوث التي تتضمنها جداول أعمال المؤتمرات الدورية لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني)، والتوصيات الصادرة عنها، والكتيبات الإرشادية والمطويات والمواد الاعلامية التي تنجزها بانتظام، تدعو الدول الأعضاء إلى الانفتاح على عالم التكنولوجيا الحديثة، خاصة في إدارة الكوارث ودعم تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الفاعلين، وإنشاء شبكة للإنذار المبكر باستخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية في التنبؤ بالكوارث ودعم التعاون فيما بينها في هذا المجال.

ودعا د. كومان الجهات المختصة في الدول العربية إلى ضرورة تعزيز وتدعيم أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) لديها من خلال تزويدها بالعناصر والأطر الفنية والإدارية الكفؤة والمؤهلة، وتأمين كافة الوسائل والتقنيات الحديثة التي تساعدها في أداء مهامها على أكمل وجه، وإلى تكريم أطر وأفراد ومنتسبي أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) على تضحياتهم الجسيمة وتفانيهم في أداء الواجب.

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان
بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)

ندعم ونؤازر المجتمع الدولي في سعيه الدؤوب لمواجهة الكوارث والحد من مخاطرها

وأكد على أهمية الدور الذي تضطلع به الدولة - بصفتها المسؤول الأول عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها - للقيام بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط تنموية وطنية تشتمل على تدابير لإدارة الكوارث ومواجهتها بمشاركة هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

وقال «إن إدارة الكوارث - كما هو معلوم - تحتاج إلى نظام معلومات فاعل وناجح، قادر على توفير البيانات والمعطيات الدقيقة والصحيحة في الوقت المناسب، وإيصالها بالسرعة الممكنة إلى كل الجهات المعنية، مما يساهم إيجاباً في اتخاذ القرارات الصائبة، التي عادة ما تكون عملية معقدة تتطلب كماً هائلاً من البيانات وتحليل بدائل لسيناريوهات مختلفة واختيار المناسب منها».

وأضاف أنه «على الرغم من صعوبة تجنب حدوث الكوارث، إلا أنه يمكن التقليل من مخاطرها من خلال تطوير نظم الإنذار المناسبة والاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها من خلال تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، إذ ساعد - مثلاً - التطور المتزايد في الرصد والتنبؤ بالطقس والظواهر الطبيعية في زيادة إمكانية تقديم إنذارات دقيقة بالأعاصير المدارية والعواصف والفيضانات وفتترات الجفاف وموجات التسونامي وغيرها من المخاطر، كما

وأوضح معالي الأمين العام أن توافر بيانات الأقمار الصناعية ذات الدقة العالية وأدوات الاستشعار عن بعد والقدرة الهائلة للحواسيب وتطوير نماذج التنبؤ، كل ذلك أحدث تحولاً ملحوظاً في قدرات الإنذار بالأخطار، حيث تؤثر هذه المعطيات بشكل إيجابي على مرحلة الاستعداد الوقائي سواء على مستوى المواطنين أو أجهزة التدخل والمعالجة، إضافة إلى كونها تتيح للجهاز

وجه معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب رسالة بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية الذي يصادف الأول من مارس من كل عام، أوضح فيها أن احتفال الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مع المجتمع الدولي بهذه المناسبة يعد تليداً للذكرى السنوية لبدء سريان القانون الأساسي للمنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، في عام 1972م.

وقال أن الاحتفال باليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني) هذا العام تحت شعار «الحماية المدنية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة» يأتي لإبراز دور تقنية ونظم المعلومات وتطبيقاتها في الحد من المخاطر والتأهب للكوارث والتقليل من مخلفاتها، وتذليل معوقات الأداء البشري في التعامل معها، وتيسير آليات معالجتها من خلال تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الجهات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ولفت إلى أن التحديات التي نواجهها اليوم تدعونا أكثر من أي وقت مضى لأن ندعم ونؤازر المجتمع الدولي في سعيه الدؤوب لمواجهة الكوارث والحد من مخاطرها، نظراً لحجم الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها سنوياً... فوفقاً لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة، فقد خلفت الكوارث خلال الفترة 2000-2012م، وفاة حوالي 1.7 مليون شخص وخسائر تقدر بنحو 1.7 تريليون دولار أمريكي، وأثراً مستمرة على المدى الطويل في معدلات الفقر ومؤشرات التنمية البشرية، في ظل تعثر جهود الأطراف المعنية في دعم تطور المعرفة وتنمية القدرات والموارد والالتزام بتبني توجه متكامل لتحديد وتفعيل إجراءات مختلفة للحد من مخاطر الكوارث.



عقدت اللجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة متطلبات إعداد مشروع بروتوكول عربي للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم 2016/5/28م، بمشاركة ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل من (13) دولة عربية هي: (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا ومصر)، بالإضافة الى ممثلين عن الامانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وعبرت الوفود المشاركة في الاجتماع الذي انعقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد مملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب، عن هواجسها من الانتشار غير المسبوق للسلاح في المنطقة العربية، مما يقتضي وضع إطار قانوني لمواجهته.

وأوصى الاجتماع في ختام أعماله بتعديل عنوان البروتوكول وتكليف خبير مختص أو أكثر لوضع مشروع أولي لبروتوكول عربي للحد من انتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة العربية ملحق ومكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام 2010م.

كما أوصى الاجتماع بتعميم المشروع الأولي للبروتوكول بعد إعداده، على وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية لاستطلاع ملاحظاتها ومقترحاتها بشأنه.

وزارات العدل والداخلية العربية

تدرس مشروع بروتوكول عربي

للمحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية



ورشتا عمل حول تعزيز قدرات الدول العربية

في مجال التصدي لشبكات تهريب المهاجرين وفي مجال
التصدي لجرائم الاتجار بالبشر بتونس

المشترك بين الأجهزة المعنية والتعاون الاقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بالإضافة الى ادوات مديرية مكافحة الارهاب التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في الكشف عن المقاتلين الارهابيين الاجانب في سياق تهريب المهاجرين.

وهدفت الورشتان الى تزويد المشاركين بمعلومات عن المحاور العامة التي تطرقت اليها، وكذا أحدث التطورات في مجال مكافحة الظواهر الاجرامية المعاصرة ذات العلاقة في سياق تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وكذا الاتجار غير المشروع بالسلع والبضائع المقلدة والمزيفة وأهمها الأدوية والعقاقير الطبية والسجائر والبتروول والموارد الطبيعية كالذهب والموروثات الثقافية كالأثار والتي يتسبب استهلاك بعضها اضرارا بالغة على الصعيد الصحي، كما يسبب الاتجار فيها أضرارا كبيرة باقتصاديات الدول.

نظمت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا) ورشتي عمل حول تعزيز قدرات الدول العربية في مجال التصدي لشبكات تهريب المهاجرين، وفي مجال التصدي لجرائم الاتجار بالبشر.

وقد شارك في الورشتين اللتين عقدتا يوم 2016/7/26م، عدد من الدول عربية من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالإضافة الى ممثلين عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول).

وقد تناولت الورشتان عددا من المواضيع من أهمها: لمحة عامة عن الاتجار غير المشروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتدابير التصدي في الاستراتيجية الدولية للاتجار غير المشروع، ونظرة عامة على وضع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والتعاون

لجنة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية تعتمد

مشروع البروتوكول العربي
لمكافحة جرائم خاصة النساء والأطفال

انعقد الاجتماع الرابع للجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية المعنية بإعداد مشروع البروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 2016/7/18-17م. بحضور مثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية. بالإضافة الى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وقد ناقش الاجتماع مشروع البروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وبعد مراجعة مواد المشروع في ضوء الملاحظات الواردة من الدول والملاحظات الشفاهية لأعضاء اللجنة. توصل الاجتماع الى الصيغة النهائية للمشروع. وقد أوصت اللجنة بعرض المشروع على مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة لاعتماده.

الجدير ذكره. ان مجلس وزراء العدل العرب اعتمد بقراره رقم (1087) الصادر بدورة انعقاده الثاني والثلاثين بتاريخ 2016/11/24م. مشروع البروتوكول. واحاله الى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتماده والتوقيع عليه في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء العدل والداخلية العرب.



تبادل الزيارات الميدانية للاطلاع على التجارب العملية المتميزة، والاستفادة من تجربة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في هذا الشأن.

ودعا الاجتماع أيضا إلى تنمية الحس الأمني لدى العاملين في أجهزة الجمارك بما يعزز قدراتهم على كشف المخططات الإرهابية وعلى التعامل مع تحديات الجريمة المنظمة.

وقال معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام للمجلس في كلمته التي القاها في حفل افتتاح الاجتماع ان انعقاد هذا الاجتماع يندرج في سياق حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على اقامة شراكة فعالة بين الأجهزة الأمنية وسائر الأجهزة العاملة في الدول. خاصة جهاز الجمارك الذي يعول عليه كثيرا في حماية دولنا العربية من التهديدات التي تترصدها على مختلف الأصعدة الأمنية والاقتصادية والصحية.

واشار الى أن الظروف الدقيقة التي تمر بها الدول العربية والتي تشهد تفاقما غير مسبوق للأعمال الإرهابية وانتشارا خطيرا للأسلحة والذخائر وازديادا مقلقا لترويج المخدرات والاتجار بالبشر وأعضائهم والهجرة غير الشرعية وتهريب السلع والبضائع يتطلب ان ينتظم هذا الاجتماع بصورة دورية بحيث يكون منتدى لتبادل الأفكار والتجارب والممارسات الفضلى في تعضيد العلاقة التكاملية بين هذين الجهازين.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود، بوصفه رئيس وفد ملكة البحرين، الدولة التي لها رئاسة الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.

الاجتماع المشترك بين رؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية يؤكد على أهمية التعاون في مجالي مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.



افتتح معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الاجتماع المشترك بين رؤساء أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية الذي انعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 28-29/7/2016م، وذلك بحضور ممثلين عن هذه الأجهزة في الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد ناقش الاجتماع عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك منها: سبل تعزيز التعاون بين أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية، ودور التعاون بين أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، والدليل العربي التقييمي للأجهزة والمعدات المستخدمة لضبط وتنظيم دخول البضائع بالإضافة الى دور الهيئات الجمركية في حماية وإدارة الحدود.

واكد الاجتماع في ختام اعماله على أهمية التعاون بين أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

ودعا الدول الأعضاء الى الاهتمام بتعزيز هذا التعاون عن طريق التبادل الفوري للمعلومات وإنشاء قواعد البيانات.

كما دعا الاجتماع أجهزة أمن الحدود والمطارات والموانئ وأجهزة الجمارك في الدول العربية الى

لجنة مشتركة لدراسة الاتفاقية العربية

لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية

عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة «الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية» اجتماعها الأول بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 8 و9/8/2016م، بحضور مثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب. وابتعد مناقشة الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية لعام 1994 ومشروع تحديث الاتفاقية المعدل، انتهت اللجنة إلى وضع مشروع تحديث للاتفاقية، وأوصت بتعميم مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية في صيغتها الأولى على وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات واقتراحات بشأنه.

لجنة مشتركة من خبراء ومثلي وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية

تدرس تحديث القانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب

انعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية لدراسة تحديث القانون الاسترشادي لمكافحة الإرهاب في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 3 و4/8/2016م، بحضور عدد من مثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وبعد مناقشات مستفيضة وفي ضوء التوضيحات التي قدمتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، توصلت اللجنة إلى ضرورة تحديث القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب على ضوء الملاحظات الواردة من الدول العربية بشأنه، وتعميم ما تم استعراضه من ملاحظات في هذا الاجتماع على الدول الأعضاء لإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات بشأنه، تمهيدا لعرضه على الاجتماع الثاني للجنة.



خبراء وممثلو وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية يناقشون القانون العربي الاسترشادي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية



عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية لمراجعة القانون العربي الاسترشادي الموحد الاسترشادي للمخدرات والمؤثرات العقلية اجتماعها بتونس يوم 2016/8/16م. بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة ليبيا والمملكة المغربية). بالإضافة الى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وقد افتتح الاجتماع سعادة اللواء أحمد جواد الربيعي الأمين العام المساعد لمجلس وزراء الداخلية العرب نيابة عن معالي الأمين العام للمجلس بكلمة رحب فيها بالمشاركين. وأكد على أهمية التعاون والتنسيق بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب.

ودعا الاجتماع في ختام أعماله إلى إعادة صياغة وتبويب مشروع القانون العربي الاسترشادي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء الملاحظات الواردة من وزارات الداخلية والعدل العربية.

وكان الاجتماع قد انعقد برئاسة سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس وفد مملكة البحرين التي ترأس الدورة الحالية لمجلس وزراء الداخلية العرب.



لجنة مشتركة تعتمد مشروع البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح

الملاحظات الواردة من الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر. والملاحظات الشفهية التي أدلى بها المشاركون في الاجتماع.

وقد أوصى الاجتماع في ختام أعماله برفع مشروع «البروتوكول العربي لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح» الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، إلى مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما القادم للنظر في اعتماده.

عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لمراجعة مشروع «البروتوكول العربي لمكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح» اجتماعها الثامن والأخير بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 2016/8/10-11م. بحضور ممثلين عن وزارات العدل والداخلية في الدول العربية. بالإضافة الى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وقد ناقش الاجتماع مشروع البروتوكول في ضوء





ودعا المجتمعون الدول العربية الى سن وتطوير تشريعاتها الجنائية وملاءمتها مع الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات من أجل حظر ومكافحة استخدام الأنترنت لأغراض إرهابية وتجريم الصور المستحدثة من الجرائم الالكترونية.

وحدث الاجتماع إلى مواصلة التعاون والتنسيق بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل والمنظمات العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب.

ودعا الاجتماع الى تعزيز آليات الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي لدى المؤسسات والجهات المعنية بالدول العربية والتعاون على منع الارهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخريب على دعم أعمالهم الإرهابية وجنيد وتمويل أنشطتهم وتخطيطها وإعدادها.

وأكد الاجتماع على ضرورة العمل على تعزيز التدابير الحكومية في مجال الوقاية من

الارهاب ومحاربة التطرف ووضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف تحدد الأولويات الوطنية في مجال التصدي للعوامل المحلية المؤدية الى تبني هذا التطرف.

ودعا المجتمعون الدول الى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح او الضمني الى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية من تهديد أو قتل الرهائن أو طلب الفدية.

فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب يعقد اجتماعه العشرين بتونس

ويشيد بجهود الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في انشاء قاعدة بيانات خاصة بالمقاتلين الارهابيين الاجانب

المعنية بمكافحة الارهاب.

وحدث الدول العربية على تقييم ظاهرة الارهاب وما قامت به من تعديل لنظمها القانونية واجراءاتها لمقاضاة المقاتلين الارهابيين الأجانب على نحو فعال والحد من الخطر الذي يمثلونه.

واشاد الاجتماع بجهود الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بانشاء قاعدة بيانات خاصة بالمقاتلين الارهابيين الاجانب، وحدث الدول العربية على تغذيتها بالبيانات المطلوبة.

عقد فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب اجتماعه العشرين في مقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 17-19/8/2016م، بمشاركة ممثلين عن الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب من الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وأكد الاجتماع في ختام أعماله على مواصلة التعاون القائم بين جامعة الدول العربية وأجهزة المنظمات الدولية والإقليمية



اعتماد مشروع

«الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية والأنسجة البشرية ومنع الاتجار فيها»

المغربية)، بالإضافة الى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب. وقد ناقشت اللجنة المسودة الخامسة لمشروع الاتفاقية في ضوء الملاحظات والملاحظات الواردة من وزارات العدل والداخلية والصحة في الدول العربية والملاحظات المقدمة من المشاركين في المؤتمر.

وقد أوصى الاجتماع في ختام أعماله باعتماد مشروع «الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية والأنسجة البشرية ومنع الاتجار فيها» بصيغتها النهائية.

عقدت لجنة الخبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية والصحة في الدول العربية لإعداد مشروع اتفاقية عربية لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها اجتماعها السادس بالقاهرة خلال الفترة 26-27/9/2016م. بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والصحة العربية للدول التالية : المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية والمملكة

ورشة عمل مشتركة

لمراجعة وتقييم جهود الدول العربية لإعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني



تجارب في هذا المجال. ليتسنى للأمانة العامة تجميعها على الدول العربية للاستفادة منها.

وتمنت الورشة جهود الدول العربية في مجال إعمال حقوق الإنسان ودعت لتكثيف هذه الجهود وصولاً إلى أعلى مستوى من تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا سيما في المجال الأمني.

ودعا المشاركون الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى القيام بذلك في أقرب الأجل.

وكان سعادة اللواء أحمد جواد ربيعي الأمين العام المساعد للمجلس قد افتتح ورشة العمل نيابة عن معالي الأمين العام، حيث رحب بالمشاركين وأكد على أهمية الموضوع محل البحث والدراسة، متمنيا للمشاركين التوفيق والنجاح في إنجاز المهمة الموكولة إليهم.

انعقدت ورشة العمل المشتركة لمراجعة وتقييم جهود الدول العربية لإعمال حقوق الإنسان في العمل الأمني بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس يوم الخميس الموافق 2016/8/25م، بمشاركة ممثلين عن وزارات الداخلية، وبحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية ولجنة حقوق الإنسان العربية وجامعة نابف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

واستعرض المشاركون في الورشة جهود كل من مؤسسات العمل العربي المشترك ووزارات الداخلية العربية لإعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني.

وقد أوصت الورشة في ختام أعمالها بتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي قدمت تجاربها في مجال إعمال حقوق الإنسان ودعوة بقية الدول إلى موافاة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بما لديها من



اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب

لتفعيل الاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية

ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى العمل على تأهيل وبناء قدرات المعنيين بتطبيق الاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية.

وأكد الاجتماع على ضرورة إدراج الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية في القوانين والتشريعات الداخلية للدول الأعضاء.

وأوصى الاجتماع بتشكيل لجنة مشتركة من أمانتي مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب ومن يرغب من الدول الأعضاء لدراسة الاتفاقيات والاستراتيجيات والقرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب الصادرة عن مؤسسات العمل العربي المشترك، في ضوء مرنّيات الدول الأعضاء بشأنها، وتقديم توصيات محددة بهذا الخصوص إلى اجتماع ختامي مقبل للاجتماع المشترك المرتقب بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب.

انعقد الاجتماع التحضيري الثالث للاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب لتفعيل الاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية، بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، خلال الفترة 10-11/10/2016م. بحضور ممثلي وزارات الداخلية والعدل العربية وممثلين عن الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وحدث الاجتماع في ختام أعماله الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على الاتفاقيات العربية القضائية والأمنية على المصادقة عليها، وإجراء مراجعة للاتفاقيات الأمنية والقضائية العربية، وخاصة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، لتحديد مدى الحاجة إلى تعديلها، بما يتناسب مع المستجدات الإقليمية والدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.



لجنة مشتركة

تعتمد اتفاقية عربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري

وقد قامت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية والصحة والجهات المعنية بالشؤون الدينية في الدول العربية لإستكمال إعداد «الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري اجتماعها السادس بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 28-29/9/2016م. بحضور ممثلي وزارات العدل والداخلية والصحة والجهات الرسمية المعنية بالشؤون الدينية في كل من: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية)، كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وفي ختام اجتماعها أوصت اللجنة برفع مشروع الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري بالصيغة النهائية إلى مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة لاعتماده.

الجدير ذكره، أن مجلس وزراء العدل العرب اعتمد الاتفاقية المذكورة بقراره رقم (1090) الصادر بتاريخ 24/11/2016م. في دور انعقاده الثاني والثلاثين، وأحالها إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في اعتمادها والتوقيع عليها في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب.

عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية والصحة والجهات المعنية بالشؤون الدينية في الدول العربية لإستكمال إعداد «الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري اجتماعها السادس بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة 28-29/9/2016م. بحضور ممثلي وزارات العدل والداخلية والصحة والجهات الرسمية المعنية بالشؤون الدينية في كل من: (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية)، كذلك حضر الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.





المؤتمر الإقليمي للخبراء

لمناقشة إيجاد صيغة متزنة لمعالجة المخاطر الأمنية دون الإخلال بحماية اللاجئين

وأعرب المؤتمر في ختام أعمالهم عن بالغ انشغالهم بما يشهده اللاجئون والمهاجرون من مخاطر الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر مؤكداً سعيهم إلى العمل الوثيق على الحد من هذه الظاهرة في المنطقة العربية بما يتلاءم مع المواثيق الدولية والإقليمية.

وأكد المؤتمر أن الحق في طلب اللجوء لا ينبغي أن يكون وسيلة لأولئك الضالعين في أعمال إرهابية لتأمين دخولهم إلى الأراضي، سواء للعثور على ملاذ آمن، أو لتجنب الملاحقة القضائية، أو لإجراء المزيد من الجرائم أو الاعتداءات.

اختتم المؤتمر الإقليمي للخبراء لمناقشة «إيجاد صيغة متزنة لمعالجة المخاطر الأمنية دون الإخلال بحماية اللاجئين» أعماله باصدار عدد من التوصيات الهامة الرامية إلى الاستجابة للتحديات الأمنية التي تطرحها حركة اللجوء دون الإخلال بحقوق اللاجئين.

وكان المؤتمر قد انعقد في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 27-28/10/2016م، بحضور ممثلين عن مختلف وزارات الداخلية في الدول العربية، فضلاً عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

اجتماع أول للجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية

لبحث مسألة تجريم دفع الفدية

عقدت اللجنة المشتركة من خبراء ومثلي وزارات الداخلية والعدل في الدول العربية لبحث مسألة تجريم دفع الفدية اجتماعها الأول بالقاهرة خلال الفترة 16-20/10/2016م، بحضور ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وقد ناقش الاجتماع المذكرة الشارحة المقدمة من وزارة العدل الجزائرية في ضوء ملاحظات الدول العربية والسادة المشاركين من الدول العربية.

وتوصل الاجتماع إلى تعديل المادة الأولى من الباب الأول من الاتفاقية العربية لمكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب المعنونة بالأحكام العامة، وإضافة مادة جديدة بالباب الثالث.

كما أوصى الاجتماع بعقد اجتماع ثان للجنة المشتركة في ضوء ما يرد من ملاحظات من الدول العربية بشأنه تمهيداً لرفعها إلى مجلس وزراء العدل العرب.



قد عهد إلى المؤتمر الأخير لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية الذي انعقد بتونس في أواخر شهر يوليو الماضي بمناقشة السبل الناجعة للتعامل مع اللاجئين بما يقلل من معاناتهم. ولذلك فهو يتفهم المخاوف التي تساور بعض الدول من أن يتم استغلال الوضع الإنساني للاجئين في اقتراف جرائم خطيرة.

العقيد حمود سعد حمود: حماية اللاجئين أصبحت من واجبات الدول المضيفة ومسؤولياتها بصفة أساسية

وفي نفس السياق أوضح سعادة العقيد حمود سعد حمود رئيس المؤتمر في كلمته التي القاها في حفل الافتتاح ان موضوع اللاجئين قديم قدم الانسانية وان مصطلح اللاجئين له مفهوم قانونيا خاصا وذا بعد انساني. كما أن حماية اللاجئين أصبحت من واجبات الدول المضيفة ومسؤولياتها بصفة أساسية.

وقال « ان أزمة اللاجئين وما يصاحبها من مخاطر أمنية على البلدان العربية المضيفة يمثل تحديا كبيرا على المستوى الأمني والاجتماعي والاقتصادي حيث أن العديد من الدول أغلقت حدودها أمام اللاجئين.



الأصيلة، وواجباً لا يمكن للمسلم الحق أن يتنصل منه تحت أي ظرف. متسائلاً « وكيف يتنصل المسلم من واجب إكرام اللاجئين - وهو ضيف - وهذا رسولنا الأكرم صلى الله عليه وسلم يقرن بين الإيمان وإكرام الضيف فيقول: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه». وكيف يتنصل المسلم من هذا الواجب وقد فرض الله في محكم الكتاب نصيباً في أموالنا لابن السبيل وحث ديننا في أكثر من موضع على رعاية السائل والمحروم».

وقال «ان الاهتمام برعاية المهاجرين واللاجئين كان دائماً حاضراً بقوة في الدول العربية. ويكفي للدليل على ذلك أن ننظر إلى ملايين اللاجئين الذين اندمجوا بشكل تلقائي في المجتمعات العربية دون أن يتم وضعهم على أي قوائم أو إحاطتهم بأي نوع من أنواع الرعاية التي توفرها الدول والمنظمات الإنسانية. لقد فتحت آلاف الأسر العربية بكل تلقائية بيوتها لأشقائهم النازحين من بؤر الصراع والتوتر».

وبين ان مجلس وزراء الداخلية العرب ما فتى يشدد على ضرورة تبسيط الإجراءات في المنافذ الحدودية بما في ذلك الإجراءات المتعلقة باللجوء والهجرة. كما أنه

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المصادقة على الاتفاقية الدولية للاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها لسنة 1967، أو الانضمام إليهما؛ مؤكداً على ضرورة الإسراع في وضع صياغة نهائية للاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين واعتمادها. وعلى أهمية تضمين مادة حقوق اللاجئين بمناهج كليات ومعاهد الشرطة والأمن.

كما دعا المؤتمر إلى تفعيل التعاون والتنسيق المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بما يساهم في بناء الثقة والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

د. محمد كومان: رعاية اللاجئين يتشكل مبدأ أساسيا من مبادئ الدين الاسلامي الحنيف وقيمة ثابتة في القيم العربية الأصيلة

ولدى افتتاح المؤتمر شدد الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب على ان رعاية اللاجئين يتشكل مبدأ أساسيا من مبادئ الدين الاسلامي الحنيف وقيمة ثابتة في القيم العربية



انعقاد اجتماع اللجنة المشتركة لدراسة تعزيز التعاون بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب واقتراح السبل الكفيلة بالحيلولة دون ازدواجية العمل وتداخل الاختصاصات

العربية السعودية، التي لها الرئاسة الفخرية لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيسا للاجتماع، حيث افتتح معاليه الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة المشاركين مشيرًا إلى أهميته وما يشكله من خطوة أساسية نحو تعزيز التعاون بين المجلسين. كما تناول الكلمة معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وسعادة السفير الدكتور فاضل محمد جواد، رئيس قطاع الشؤون القانونية، رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب - جامعة الدول العربية، اللذان أكدا على أهمية الاجتماع في تعزيز التعاون بين مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب وتحقيق الأهداف المشتركة.

عقدت اللجنة المشتركة من وكلاء وزارات الداخلية والعدل العربية أو من في منزلتهم اجتماعها بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس خلال الفترة 2017/1/13-12م، وذلك لدراسة تعزيز التعاون بين المجلسين واقتراح السبل الكفيلة بالحيلولة دون ازدواجية العمل وتداخل الاختصاصات، وقد حضر الاجتماع ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل العربية، وممثلون عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب.

وقد بدأ الاجتماع باختيار معالي الدكتور أحمد بن محمد السالم، وكيل وزارة الداخلية في المملكة

في الغرب إلى كركوك في الشرق... لكن تبقى أزمة النزوح الأكثر تحديا التي تواجه العالم اليوم والتي هي ناجمة عن الصراع في سوريا وامتداداتها مثيرة أكثر في العراق.

وبينت أن المنطقة العربية تستضيف حوالي 53٪ من العدد الإجمالي للاجئين في جميع أنحاء العالم، كما تعد كل من سوريا والعراق والصومال والسودان وليبيا واليمن من بين الدول العربية التي تواجه أزمات النزوح الأكثر تحديا التي يواجهها العالم اليوم.

وأضافت السيدة إليزابيث تان «أنه بسبب انعدام الحماية داخل بلدهم الأصلي يجبر اللاجئين على التخلي عن منازلهم ومجتمعاتهم وبلادهم مما يمكن أن يقال أنها المعاناة والاغتراب في نهاية المطاف، موضحة أن هناك ألم وصدمة وفقدان للوطن، وفي كثير من الأحيان فقدان الأسرة والأصدقاء والمجتمع، فضلا عن البلاد.. لينزحون عبر الحدود الدولية مما يجلب معه خسائر فادحة على المستوى الإنساني والاجتماعي والاقتصادي».

وأضاف «نناقش هذا الموضوع الانساني ونحن نضع نصب أعيننا المبادئ الانسانية، مراعين حياة الملايين من اللاجئين البؤساء في خطر منتشرين في شتى بقاع الأرض تحت ظروف معيشية واجتماعية صعبة في ظل أماكن مادية متواضعة لبعض البلدان المضيفة، لذلك يجب أن تكون جميع الإجراءات التي تتخذ مع اللاجئين وخصوصا الدول التي لم توقع على اتفاقية الامم المتحدة لسنة 1901 الخاصة بوضع اللاجئين أن تكون متماشية مع قوانين البلد المضيف بما يحقق أمنه وسلامة مجتمعه وحماية حقوق اللاجئين في ذات الوقت».

إليزابيث تان: المنطقة العربية تستضيف حوالي 53 ٪ من العدد الإجمالي للاجئين في جميع أنحاء العالم

من جهتها قالت سعادة السيدة إليزابيث تان، ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جامعة الدول العربية «أن المنطقة العربية تعد الأكثر تضررا من موضوع اللاجئين، خاصة من موريتانيا



رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان بمناسبة أسبوع المرور العربي "سلامتك قمنا"

المشكلة المرورية مشكلة سلوكية بامتياز ينبغي تأسيس سلوك حضاري جديد في استخدام المركبة



فعاليات المجتمع من مؤسسات دينية وإعلامية واجتماعية وتعليمية وغيرها. في الجهود المبذولة للتوعية بأخطار هذه الحوادث وتفايدي ويلاتها.

واعتبر الاحتفال بأسبوع المرور مناسبة لتكثيف حملات التوعية المرورية، ولتنمية الحس الوطني لدى مستعملي الطريق، والتذكير بمخاطر الطريق وبالقوانين المنظمة للسير، عبر تبني شعار واحد في الوطن العربي كله، يركز على بعد معين من أبعاد العضلة المرورية.

ولفت إلى أن الاحتفال بأسبوع المرور العربي لهذا العام تحت شعار «سلامتك تهمنا» يأتي للتأكيد على أن سلامة مستعمل الطريق شأن لا يخصه لوحده، بل مسألة تهم الجميع، تهم أفراد أسرته وأقاربه وجيرانه وأصدقائه وزملائه ومجتمعه ككل، فلا بد أن يشعر الإنسان بمسؤوليته تجاه نفسه وجاه الآخرين، فالكل معني بتطبيق قواعد السلامة المرورية وانظمتها في كل وقت، إذ ليست مرتبطة بمناسبة معينة أو وقت معين، كما أن الجهود التي تبذلها أجهزة المرور في الدول العربية لتطبيق قوانين المرور، وإن كانت صارمة في بعض الأحيان، فإنها تهدف للحفاظ على حياة الفرد وسلامته، وتسعى لتأمين المجتمع وما يمتلكه من مقدرات وامكانيات، وذلك من خلال حرصها الدائم على خفض معدلات حوادث المرور وتخفيف الأضرار الناجمة عنها.

وأكد أن حوادث المرور ليست مرتبطة بفترة دون أخرى، لذا فإن برامج التوعية بخطورتها ينبغي أن لا تقتصر على أسبوع المرور العربي، بل يجب أن تكون الحملات والأنشطة التوعوية متواصلة طوال العام وبنفس الرغبة والحماس والإرادة والمسؤولية حتى تتمكن من الحد أو على الأقل التخفيف من هذه الكوارث، لما فيه سلامة أوطاننا ومواطنينا.

وذلك بإشراك كافة القطاعات المعنية (النقل، الشرطة، الصحة، التعليم)، لما لها من أهمية في تقليل نسب الحوادث المرورية، مشيراً إلى أهمية التركيز على توعية سائقي المركبات ومستخدمي الطريق الآخرين خاصة المشاة، إذ يبقى العامل البشري هو السبب الرئيسي في حوادث المرور بنسبة تفوق 80%.

وأكد على أن تكون هذه الجهود على جميع المستويات للحد من هذا النزيف، وأن توضع في إطار شامل متجدد تتكامل فيه جهود مؤسسات الدولة المعنية مع مبادرات المجتمع المدني، وذلك بغية تأسيس سلوك حضاري جديد في استخدام المركبة يكون متناسقا مع أنظمة المرور ومتفاعلاً مع البرامج الوقائية.

ونوه معالي الأمين العام بالجهود التي يبذلها مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال السلامة المرورية في الوطن العربي، حيث قام المجلس بوضع استراتيجيات وخطط لمواجهة هذه العضلة مثل الاستراتيجية العربية للسلامة المرورية لسنة 2002 التي تهدف إلى حماية المجتمع العربي من الآثار الناجمة عن الحوادث، من خلال توعية الأفراد وضمان احترام وتطبيق القواعد المرورية، وتأتي الخطة المرحلة الخامسة التي شرع المجلس في تطبيقها السنة الماضية استمراراً في العمل على اتخاذ كل ما من شأنه الحد من الحوادث المرورية وحماية الشعوب العربية.

وأشار د. كومان إلى أن الأمانة العامة للمجلس قد عقدت حتى الآن (15) مؤتمراً عربياً لرؤساء أجهزة المرور في الدول العربية، خرجت كلها بتوصيات تهدف إلى الحد من هذه العضلة، من خلال التركيز على العنصر البشري وتوعيته وتثقيفه وتبصيره بقواعد المرور عبر برامج فعالة تصل إلى كافة شرائح المجتمع.

ولكون المشكلة المرورية مشكلة سلوكية بامتياز، فقد اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب اسبوعاً عربياً للمرور يقام خلال الفترة 4-10 مايو من كل عام، بهدف توعية المواطن العربي بأهمية احترام وتطبيق قواعد المرور، وتنمية إحساسه بمسؤوليته المشتركة تجاه تحقيق السلامة المرورية، واشترك مختلف

وجه معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة أسبوع المرور العربي الذي يصادف الفترة 4-10/5 من كل عام، رسالة أبرز فيها أهمية المناسبة في التوعية بموضوع السلامة المرورية الذي رغم الإهتمام المتزايد به في دول العالم، إلا أن نسب الحوادث لا تزال تشكل هاجساً مقلقاً للدول والأفراد، لما تشكله من أخطار حقيقية وما تخلفه من مآسٍ بشرية، إذ تخلف سنوياً على مستوى العالم حوالي 1.25 مليون حالة وفاة، ومن 20 إلى 50 مليون جريح أو معاق، وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية.

وأوضح أن هذه الحوادث ينجم عنها أعباء اقتصادية كبيرة، فالإلى جانب الخسائر المادية الموهلة في الممتلكات التي تنسب بها حوادث الطرقات سواء على الأفراد أو الدول، هناك أيضاً خسائر مالية تخص تكاليف العلاج بما في ذلك تأهيل المصابين وانخفاض أو فقدان إنتاجية من يُصابون بالعجز بسبب تلك الحوادث، هذا فضلاً عن الجهود البشرية والمادية التي تخصص للتحقيق في حوادث المرور، وإزالة أثارها.

وأشار إلى أن حوادث المرور والآثار الوخيمة التي تخلفها في البلاد العربية قد تفاقمت وأصبحت تمثل هاجساً وقلقاً لكل أفراد المجتمع، إذ تنسب سنوياً في مقتل أكثر من 25 ألف شخص، وفيما يناهز 25 مليار دولار خسائر مادية ناجمة عن هذا النزيف الطرقي، وقد ساعدت التحولات البنوية التي شهدتها الدول العربية في السنوات الأخيرة وعلى مختلف الأصعدة، على تفاقم المشكلة المرورية بوتيرة متسارعة.

وشدد معالي الأمين العام على ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات والبرامج والخطط الموضوعية لمعالجة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول الجذرية لإيقافها والحد منها، وإعداد بنية تحتية أكثر أماناً واعتباراً للسلامة المرورية، من خلال تخطيط وتصميم طرقات على مستوى عالٍ من الأمان، وتطوير وسائل النقل وأجهزة السلامة في المركبات وتحسين آليات التكفل بضحايا الحوادث، والتركيز على تحديث القوانين المتعلقة بالسلامة المرورية،



وقد أكد الاجتماع في ختام أعماله على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين أمانتي مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب بما يحقق تطلعات أصحاب السمو والمعالي الوزراء ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

ودعا الاجتماع إلى قيام كل من الأمانتين بتابعة تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8018) الصادر عن دورته الـ(145) بخصوص العمل على أن يكون التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الأمني من خلال الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

وقد أكد الاجتماع في ختام أعماله على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين أمانتي مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب بما يحقق تطلعات أصحاب السمو والمعالي الوزراء ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

واكد الاجتماع ايضا على قرار مجلس وزراء العدل العرب بشأن التنسيق بين الأمانة الفنية للمجلس والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب حيال إنشاء شبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة



الأمانة العامة تتشارك في الدورة الـ (43) لمؤتمر العمل العربي



شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر العمل العربي التي نظمتها منظمة العمل العربية بالقاهرة خلال الفترة 10-17/4/2016م. بحضور وزراء العمل ومثلي أصحاب الأعمال والعمال في الدول العربية الأعضاء في المنظمة. إضافة إلى مثلي المنظمات والهيئات والاتحادات العربية والدولية ذات الصلة باختصاصات منظمة العمل العربية.

وقد خرجت الدورة بجملة من التوصيات منها: دعوة الدول العربية إلى جعل ريادة الأعمال مكوناً أساسياً في استراتيجيات وخطط التنمية لتنويع اقتصادياتها وتوفير مستويات أعلى من فرص العمل.

ودعت الدورة أطراف الانتاج الثلاثة الى الترويج للاقتصاد الاجتماعي والتضامني «التعاونيات» والتعريف بأهدافه الأساسية ومبادئه وقيمه ومساهمته الواسعة في ايجاد فرص عمل.

كما دعا المشاركون منظمة العمل العربية الى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.



وتفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في هذه التجارة غير المشروعة وتشديد الرقابة على الأدوية التي يتم تداولها في المنطقة. مع التأكيد على تعزيز سبل العيش الكريم لكافة فئات المجتمع.

ولا يسعنا في هذا اليوم إلا أن نشيد بأجهزة مكافحة المخدرات في المنطقة العربية على جهودها في خفض العرض على المخدرات. ويبقى التحدي الأكبر هو خفض الطلب. الذي تتحمل مسؤوليته الكبرى الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية.

باعتبارها جميعاً رديفاً للأجهزة الأمنية في حماية الأجيال الصاعدة من آفة المخدرات. والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة لأطفالنا وشبابنا. من خلال ترسيخ القيم النبيلة في نفوس الناشئة. وتنمية الوازع الديني والأخلاقي وترسيخ القيم والأعراف الاجتماعية السوية التي تجعل الإنسان رقيقاً ذاتياً على سلوكه وتصرفاته انطلاقاً من وعيه بأن الإدمان يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وببقى الأمل كبيراً في أن يشكل هذا اليوم فرصة واعدة لتحقيق هذه التطلعات وتحسين البشرية جمعاء من مخاطر هذه الآفة ومآسيها المفجعة. وتجديد العزم على التعاون الجماعي لكي تعيش مجتمعاتنا في بيئة خالية من المخدرات. وتحقيق آمال وطموحات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب في سعيهم الدؤوب إلى حماية المواطنين من هذه الآفة.

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان
بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات
«انتشار المخدرات تقف وراءه عصابات الجريمة المنظمة لتحقيق مكاسبها المادية»
«الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية هي الرديف للأجهزة الأمنية في حماية الأجيال الصاعدة من آفة المخدرات»

وجه معالي الدكتور محمد بن علي كومان. الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب رسالة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات. أبرز فيها المخاطر التي تشكلها آفة المخدرات على الفرد والمجتمع والتحديات التي يواجهها العالم العربي لمواجهة انتشارها. وسبل الوقاية والعلاج منها. وجاء نص الرسالة كالتالي:

وتعرف منطقتنا العربية. رغم ما تمتلكه مجتمعاتنا من قيم ومبادئ دينية سامية وأخلاق حميدة تسمو بالفرد والمجتمع عن الانزلاق في مستنقع المخدرات والجريمة. انتشاراً غير معهود للحبوب المخدرة والمخدرات الاصطناعية التي أخذت بالارتفاع بشكل ملحوظ بين شبابنا وأطفالنا .. انتشار تقف وراءه عصابات الجريمة المنظمة لتحقيق مكاسبها المادية التي تقدر بمليارات الدولارات. من خلال هيمنتها على مناطق تفتقر إلى سبل العيش الكريم والاستقرار الأمني بسبب الظروف السائدة في بعض بلدان المنطقة. وأيضاً ما تشهده البلدان الأخرى في المنطقة من مستوى معيشي رفيع يسيل له لعاب تجار المخدرات وعصابات الإجرام المنظم ويغريهم بالعمل على ترويج بضاعتهم السامة بكافة اصنافها وأنواعها.

وتأسيساً على ما تقدم. فإنه لا بد من اتخاذ سياسات مكافحة تشمل خفض العرض والطلب على المخدرات. وتضمن تعزيز نظم العدالة الجنائية

وتشارك الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب المجتمع الدولي في السادس والعشرين من شهر يونيو من كل عام الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات. الذي يمثل مناسبة للتذكير بأفة المخدرات والآثار الكارثية الناجمة عنها. وكذلك لحفز كافة الجهود الوطنية والدولية في سبيل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها. باستخدام كل السبل والامكانيات المتاحة.

إن المخدرات - كما هو معروف للجميع - تقوض صحة الإنسان خاصة فئة الشباب والمراهقين الذين يشكلون بقدراتهم وطاقاتهم عدة الحاضر وأمل المستقبل. وتدمر الحياة الأسرية التي تعد نواة بناء المجتمعات السوية. وتساعد على انتشار الأوبئة والأمراض كفيروس نقص المناعة المكتسب والتهاب الكبد الوبائي. وتمول الإرهاب والإجرام. وتعرقل مجالات التنمية على كافة الأصعدة. وتزعزع اقتصاديات الدول. وتهدد أمن واستقرار الأوطان. وتخل بالأمن والسلم العالميين.

إن آفة المخدرات ظاهرة عالمية. لا تقتصر على بلد دون آخر أو منطقة دون غيرها. بل هي جريمة عابرة للحدود تنفذها عصابات منظمة تستهدف المجتمعات جميعها مهما اختلفت درجة





جماعية تتطلب تضافر الجهود وتنسيق الآليات وتعزيز آفاق التعاون بين الأجهزة الشرطية حول العالم» .

معرض لإنجازات الشرطة النسائية

وعلى هامش المؤتمر افتتح معالي الدكتور محمد بن علي كومان يرافقه معالي اللواء محمد خلفان الرميثي معرض إنجازات الشرطة النسائية على مستوى العالم والشرطة النسائية العربية والإنجازات الوظيفية والأعمال البطولية المتميزة التي قامت بها الشرطة النسائية من خلال عملها الوظيفي. وتعكس تميزها وشجاعتها في أداء مهامها وواجباتها.

وكان المؤتمر قد استعرض وناقش عددا من الموضوعات الأمنية. منها موضوع الاستراتيجيات الحديثة لتنمية الإدراك والحس الأمني. وموضوع مواقع التواصل الاجتماعي. وكيفية تعامل الأشخاص مع هذه المواقع وكيفية الحفاظ على خصوصيتهم من خلال عدم نشر صورهم الخاصة. وذلك حفاظاً على امنهم الشخصي. وموضوع مكافحة التطرف الفكري. ومفهوم التطرف الفكري واسبابه. وعلاقته بالإرهاب ودور المرأة في مكافحة التطرف. وجهود دولة الإمارات ودورها في مواجهة قيادات العنف والتطرف والارهاب. وموضوع مكافحة الفساد في المنظمات. مفهوم الفساد في منظور الشريعة الاسلامية. وتعريفه لدى المنظمات الدولية. وبعض صوره . وأهم اسباب انتشار الفساد في المؤسسات. واثاره السلبية الناجمة عنه على تلك المؤسسات. وسبل مكافحة الفساد من خلال توعية أفراد المجتمع وتعزيز السلوك الاخلاقي لديهم وتشجيعهم للإبلاغ عن جرائم الفساد. بالإضافة الى عرض حول البيانات الكبيرة وحكمتها. والتحديات التي تواجه إدارة المعلومات الأمنية. والدور الذي تقوم به في تزويد أصحاب القرار بالبيانات والمعلومات الأمنية الدقيقة.

من جانبه قال معالي اللواء محمد خلفان الرميثي. قائد عام شرطة أبوظبي في كلمته التي القاها في حفل افتتاح المؤتمر. «إن المرأة الإماراتية حظى بتقدير القيادة الرشيدة ودعمها المتواصل بدءاً من قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من شهر ديسمبر عام 1971. فقد كان القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» باني نهضة الإمارات حريصاً على دعم المرأة وتمكينها وإزالة جميع المعوقات التي تقف حائلاً أمام تقدمها والاعتراف بحقوقها».

وأضاف «إن الرؤية الحكيمة والقيادة الرشيدة ظلت متممة ومتجذرة في فكر ونهج صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة « حفظه الله » فعزز دعم المرأة من خلال إطلاق برامج طموحة وفتح أمامها آفاقاً واسعة لتكون شريكاً أساسياً مع أخيها الرجل في مختلف مجالات العمل الوطني وتبوءت أرفع المناصب السياسية والتنفيذية والتشريعية ومختلف مناصب القيادة العليا التي تتصل بوضع الاستراتيجيات واتخاذ القرار» .

و أكد أن المرأة الإماراتية أثبتت ومازالت تثبت يوماً بعد آخر كفاءتها وتميزها في كل ما تولته من مهام وأوكل إليها من مسؤوليات بفضل اهتمام وحرص صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على مواصلة دعم المرأة الإماراتية التي أكدت حضورها القوي وعطاءها الفاعل والتميز في خدمة وطنها في مختلف مجالات العمل بما في ذلك مشاركتها في صفوف القوات المسلحة والخدمة الوطنية والشرطة والأمن.

وألقيت الرائد آمنة محمد البلوشي رئيس جمعية الشرطة النسائية الإماراتية كلمة أوضحت فيها أن المؤتمر يتناول قضايا هامة تتعلق بدور العنصر النسائي وأهمية مشاركته في أداء الواجبات والمهام الأمنية والشرطية وتبادل الخبرات وأحدث النظريات والممارسات العالمية في هذا المجال.

وأضافت «إن المؤتمر يعتبر حدثاً فريداً لتلاقي الأفكار وتبادل الخبرات والوقوف على أحدث المستجدات في العمل الأمني الشرطي النسائي وتعزيز عمليات الاتصال والتواصل بين المنظمات الأمنية والعمل على تطوير وسائل الأداء لمواجهة الجريمة والوقاية منها والحد من أخطارها والتحديات الأمنية التي يشكلها انتقال الجريمة وتخطيها الحدود لتكون مسؤولية تعزيز الأمن مسؤولية

الأمين العام يشارك في المؤتمر الاقليمي الثالث للشرطة النسائية بأبوظبي



في أنظمتها الشرطية بين الرجل والمرأة لأن كليهما يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات. إلا أن هناك خصوصية تميز المرأة الشرطية عن زميلها رجل الشرطة. جند جذورها لا في الجانب الفيزيولوجي فحسب. بل كذلك في الجانب الديني والاجتماعي والثقافي. وهي خصوصية تقتضي أن تكون هناك خصوصية في العمل الشرطي النسائي. لا لأن المرأة أقل قوةً وخملاً من الرجل كما يتصور البعض. بل بالعكس لأن قدرات المرأة تؤهلها للنجاح في مجالات قد لا ينجح فيها الرجل. فما تتمتع به المرأة من قدرات وإمكانات يجعل أدائها في بعض المجالات الأمنية أكثر نجاعة من أداء نظرائها من رجال الأمن.

وأكد أن مجلس وزراء الداخلية العرب دائماً حرص على توظيف المرأة في قطاعات الشرطة جميعاً لأن وجودها مهم جداً في العمل الأمني بأبعاده الجديدة التي تركز على الشراكة بين الشرطة والمجتمع. هذا فضلاً عن أن انخراط المرأة في الأجهزة الأمنية يعزز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ويستجيب لمعيار تمكين المرأة الذي بات بعداً ثابتاً في كل استراتيجيات التنمية البشرية والتنمية المستدامة التي يركز هذا المؤتمر على استجلاء العلاقة بينها وبين الشرطة النسائية.

وأوضح أن المجلس يقدر كذلك التضحيات الكبيرة التي تبذلها المرأة الشرطية في سبيل الجمع بين رسالتها النبيلة كأم وربة بيت وبين رسالتها التي ليست أقل نبلاً في السهر على الأمن والسلام. وهو ما يجعل الجميع يدرك أن نساء الشرطة يعانين في هذا الجانب معاناة كبيرة جند التقدير والعرفان من كل فئات المجتمع.

حث رعاية سمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان. الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في المؤتمر الاقليمي الثالث للشرطة النسائية. الذي نظمته جمعية الشرطة النسائية الاماراتية تحت شعار « الشرطة النسائية .. والريادة في التنمية المستدامة » في أبوظبي. خلال الفترة 18 - 19 ابريل 2016م. بمشاركة عدد من مسؤولي وزارة الداخلية الاماراتية ورئيسة الجمعية العالمية للشرطة النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية والمدراء العاملين وعدد كبير من ضباط الشرطة ووفود من الشرطة النسائية على مستوى العالم ومثلي 26 / إقليما حيث يضم كل اقليم عددا من الدول ومجلس إدارة الجمعية العالمية ومثلي عدد من المؤسسات والجهات المختصة بالشرطة النسائية.

وقد القى معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام للمجلس كلمة في حفل افتتاح المؤتمر أوضح فيها أن المؤتمر الثاني للشرطة النسائية الذي انعقد في نوفمبر من العام 2013 قد اتاح فرصة التذكير بالاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع الشرطة النسائية من قبل أجهزة الأمن العربية. وهو اهتمام بدأ يطرح على جداول أعمال المؤتمرات الأمنية منذ سبعينات القرن الماضي. حيث أوصى المؤتمر الخامس لقادة الشرطة والأمن العرب (الرياض: 9 - 13/4/1977م) بـ«ضرورة إدخال العنصر النسائي في الشرطة وأن يوكل للشرطة النسائية ما يلائم طبيعة المرأة من عمل». وقد تعززت هذه المناقشات خلال الأربعين سنة الأخيرة وتدعمت المكانة التي تحتلها المرأة في أجهزة الأمن العربية.

واضاف انه «منذ المؤتمر الماضي ازداد هذا الاهتمام بالشرطة النسائية حيث ناقش المؤتمر التاسع والثلاثون لقادة الشرطة والأمن العرب - في ضوء المبادرة القيمة التي تقدمت بها وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة - موضوع عقد مؤتمر سنوي للشرطة النسائية العربية. وطلب من الأمانة العامة استطلاع مرئيات الدول الأعضاء بهذا الشأن».

وأشار د. كومان إلى أن الدول العربية لا تفرق

تشارك في الاجتماع الـ(45) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الـ(45) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالقاهرة خلال الفترة 19-20/4/2016م، وذلك بحضور رؤساء ومثلي المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ومثلي بعض القطاعات بالأمانة العامة للجامعة.

وقد خرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات منها: دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء اللجنة اقتراح مواضيع ومشاريع مشتركة كمحاور عمل للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك تواكب متطلبات المرحلة الراهنة وتساهم في إثراء جدول أعمال اللجنة.

وأكد الاجتماع على أهمية الأهداف والمهام الرئيسية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ودورها الأساسي فيما يخص مجالات التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

وأكد الاجتماع أيضا على أهمية مشاركة مؤسسات وصناديق التمويل العربية في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وفي مناقشة المواضيع المدرجة والمشاريع والبرامج العربية المشتركة المعتمدة من القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ودعا الى زيادة التنسيق فيما بين مؤسسات العمل العربي المشترك والتركيز على المشاريع القومية والتي تحظى باهتمام غالبية الدول العربية.



الأمانة العامة تشارك في الاجتماع الـ(15) لفريق الخبراء الدائم المعني بـ

«متابعة دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب»

شاركت الأمانة العامة ممثلة بـ(المكتب العربي للإعلام الأمني) في الاجتماع الـ(15) لفريق الخبراء الدائم المعني بـ«متابعة دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب» الذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال/ إدارة الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب)، بالقاهرة يوم الخميس الموافق 28/4/2016م، بحضور مثلي الدول الأعضاء، بالإضافة الى ممثلين عن اتحاد اذاعات الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وأكد الاجتماع في ختام أعماله على أهمية قيام الدول الأعضاء بتفعيل التوصيات الصادرة عن الاجتماع الـ(14) لفريق الخبراء الدائم، والحلقة النقاشية البحثية الثالثة حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، وضرورة موافاة الأمانة العامة للجامعة بالاجراءات المتخذة في هذا الخصوص.

كما أكد على أهمية مقترح الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب المتعلق بتشكيل لجنة إعلامية مشتركة بينها وبين الأمانة العامة للجامعة ووزارات الإعلام أو الجهات المعنية بالإعلام والمنظمات والاتحادات الممارسة لمهام اعلامية لدراسة سبل تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن ووسائل الاعلام العربية ورفعها الى مجلس وزراء الاعلام العرب في دورته القادمة لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.



الأمين العام يشارك في

المؤتمر العربي الأول

من أجل إعلام يناصر

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الامانة العامة تشارك في الاجتماع الـ (13)
للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول
العربية والأمم المتحدة

شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في المؤتمر العربي الأول من أجل إعلام يناصر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي نظمه الاتحاد العربي للمكفوفين بتونس خلال الفترة 28-30/4/2016م. بحضور أقطاب الاعلام من مختلف الدول العربية. بالإضافة الى الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقول الاعاقة.

وقد تناول المؤتمر عدة مواضيع من بينها: دور الاعلام في تغيير المفاهيم الثقافية الموجهة ضد المعاقين. ودور الاعلام الالكتروني في رفع الوعي بحقوق الاشخاص ذوي الاختلاف وتطوير مهاراتهم عمليا. والدور التوعوي لوسائل الاعلام في نطاق المجتمع العربي لمعالجة قضايا الاشخاص من ذوي الاعاقة البصرية. بالإضافة الى دور الاعلام المرئي في ادكاء الوعي المجتمعي العربي.

أما المحور الثاني فكان حول القضايا الاقتصادية والبيئية، والذي تضمن التجارة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وترابط أمن المياه والغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والاتفاقات البيئية متعددة الاطراف، والحد من مخاطر الكوارث، والسياحة المستدامة، والنقل والخدمات اللوجستية، وخطة عام 2030، وتنمية القدرات.

بينما كان المحور الثالث حول القضايا الاجتماعية والثقافية، وتضمن خطة عام 2030 وبياناتها، والفقر والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، والصحة، والتعليم، والجنس، والسكان والهجرة، والشباب والطفولة، والإعاقة، والثقافة والتراث، وحماية اللاجئين، والمساعدات الانسانية.

شاركت الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الثالث عشر للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة الذي انعقد بجنيف خلال الفترة 17-19/5/2016م. بحضور ممثلين عن الهيئات والمنظمات المتصلة بمنظومة جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة.

وقد ناقش الاجتماع ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول كان حول القضايا السياسية والقضايا الأخرى، وتضمن مواضيع صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات ونزع السلاح والشراكة الانتخابية وحقوق الانسان والأطفال والنزاع المسلح ومكافحة الجريمة والارهاب والاتجار في المخدرات والبشر والفساد والجرائم المنظمة الأخرى.



الدورة الـ(47) لمجلس وزراء الإعلام العرب:

وضع خطة لعقد ورش عمل للإعلاميين حول كيفية التعاطي مع أحداث الارهاب ومعالجتها

لفريق الخبراء الدائم المعني بمتابعة دور الاعلام العربي في التصدي لظاهرة الارهاب، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ توصياته.

وطلبت من اتحاد اذاعات الدول العربية وضع خطة لعقد ورش عمل ودورات خاصة للمحررين والاعلاميين في المجال السمعي والمرئي والالكتروني حول كيفية التعاطي مع أحداث الارهاب ومعالجتها. وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاعلام العرب.

واقترت الدورة تسمية مدينة القدس عاصمة للاعلام العربي لعام 2016م. ودعت الى وضع معايير لمنح صفة مراقب للمنظمات والاتحادات الممارسة لمهام اعلامية في اطار مجلس وزراء الاعلام العرب.

ووافقت على تسمية نقطة اتصال في كل وزارة اعلام أو الجهة المعنية بالإعلام في الدول الأعضاء وعن طريق المندوبية الدائمة لدى الجامعة. بهدف التنسيق بينها وبين الأمانة العامة للجامعة ونظرائها في بقية الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف مجلس وزراء الإعلام العرب.



شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ممثلة بالمكتب العربي للاعلام الأمني في الدورة الـ(47) لمجلس وزراء الإعلام العرب التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال/ إدارة الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب) بالقاهرة يوم 2016/5/25م. وذلك بحضور مثلي الدول العربية. بالإضافة الى مديري ومثلي المنظمات والاتحادات العربية.

وقد خرجت الدورة بجملة من التوصيات من أهمها: اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس عشر



الأمين العام يشارك في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني

شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في أعمال الدورة الثالثة والعشرين للهيئة العربية للطيران المدني التي نظمتها الهيئة العربية للطيران المدني بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية خلال الفترة 2016/5/19-18م. بحضور مثلي الدول الأعضاء، بالإضافة الى مثلين عن عدد من المنظمات العربية والدولية.

وقد ناقشت الدورة عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، منها: تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة، وانتخاب المجلس التنفيذي للهيئة، وانتخاب اللجان الفنية للهيئة، والشؤون الفنية، والتدريب، والشؤون التنظيمية، وانضمام الدول العربية المتبقية لعضوية الهيئة، ودعم ترشيحات الدول العربية لمجلس الايكاو.

الدورة الـ(98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتبنى حملة شبابية وعربية

«لا للعنف، لا للإرهاب، لا للتطرف»

من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما دمره الاحتلال ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمته المالية.

ودعت الدورة المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة المعنية، إلى التنسيق مع مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، الى تبني الحملة الشبابية والعربية «لا للعنف، لا للإرهاب، لا للتطرف»، وتضمينها في أنشطتهم ذات الصلة.

ورحبت الدورة بإطلاق «البوابة الالكترونية للشبكة العربية للمعلومات» ووجهت الشكر الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الإعلام والاتصال والمنظمات العربية المتخصصة المساهمة، على جهودهم بشأن إحياء هذا المشروع.

=شاركت الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ممثلة بـ(المكتب العربي للإعلام الأمني) في الدورة الـ(98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، بالقاهرة يوم 2016/9/1م، بمشاركة ممثلين عن الدول العربية الأعضاء والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية.

وقد صدرت عن الدورة قرارات عدة من بينها: دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم الى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية



الأمانة العامة تشارك في ورشة عمل حول

"الخطاب الديني ودوره في التصدي لظاهرة الإرهاب"

لقيم الفضيلة ونبذ الإرهاب والتطرف والعنف، وتبني برامج اعلامية هادفة وموجهة لتجفيف منابع الانحراف الفكري وسد جميع منافذه.

ودعت الورشة وسائل الإعلام العربية إلى تعزيز الاهتمام الإعلامي ببرامج المناصرة العربية وإتاحة الفرصة أمام التائبين للعودة إلى الاندماج في المجتمع في إطار من الشراكة بين مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع.

كما دعا المشاركون الى توظيف الإعلام الجديد وأدواته في نشر الوعي بين شرائح المجتمع - لاسيما الشباب- بمخاطر التعامل مع المواقع التي تشجع على الإرهاب وتمويله والانخراط في صفوفه.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب «ممثلة بالمكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب» في ورشة عمل حول «الخطاب الديني ودوره في التصدي لظاهرة الإرهاب» التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب، بالخرطوم خلال الفترة 18-19/8/2016م، بحضور مثلي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والاتحادات والمنظمات العربية المتخصصة، ولفيف من أعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني، وعدد من أساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا والمهتمين بدور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب.

وقد دعا المشاركون في ختام أعمالهم وسائل الإعلام العربية لإبراز سماحة الدين الاسلامي وإعلائه



بمشاركة الأمانة العامة:

ملتقى حماية الدولي الثاني عشر يدعو الى انشاء مرصد وطني عربي للتعرف على انماط وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية الطبية والمخلقة

شاركت الأمانة العامة ممثلة بـ (المكتب العربي لشؤون المخدرات) في ملتقى حماية الدولي (12) لبحث قضايا المخدرات تحت شعار «الدور الاقليمي والوطني للحد من المنشطات» الأمفيتامينات والكابيجون» الذي نظّمته القيادة العامة لشرطة دبي (برنامج حماية الدولي) بدبي خلال الفترة 2016/9/28-26م. بحضور ممثلين عن عدد من الدول العربية والأجنبية. وممثلين عن عدد من المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة.

وحضره كذلك عدد من ضباط ارتباط الدول الأجنبية المعتمدين بدولة الإمارات العربية المتحدة. وعدد من الخبراء والمختصين في مجال المخدرات بالإضافة الى المؤسسات المعنية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة.

وقد دعا الملتقى في ختام اجتماعه الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. عبر المكتب العربي لشؤون المخدرات. والمكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتبني إنشاء مرصد وطني عربي للتعرف على أنماط وأجهاض انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية الطبية والمخلقة. وربطها بقاعدة بيانات تخدم جميع المؤسسات المعنية لتطوير انتشار المواد الجديدة.

كما دعا الملتقى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. عبر المكتب العربي لشؤون المخدرات. ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والمكتب الاقليمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الى توجيه الدعوة الى الدول العربية غير الأعضاء في «نظام الإنذار المبكر» التابع للأمم المتحدة الى الانضمام إليه والاستفادة من البيانات والمعلومات التي رصدها النظام في خطط واستراتيجيات مكافحة المخدرات.

ودعا الملتقى أيضا المكتب العربي لشؤون المخدرات. والمكتب الاقليمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى تعميم ونشر المعايير الدولية للعلاج من الإدمان على الجهات المختصة با لمنطقة العربية.



الدورة العادية الـ(146) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

تدعو إلى تطوير الاستراتيجيات والاتفاقيات ذات الصلة بمقاومة الارهاب بما يتلاءم مع المستجدات



ترأس معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب وفد الأمانة العامة في الدورة العادية الـ(146) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم الخميس الموافق 2016/9/8م. بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء أو ممثليهم.

وقد خرجت الدورة بجملة من القرارات منها: دعوة الدول الأعضاء الى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية. ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية من تهديد أو قتل الرهائن أو طلب الفدية. وأخذ العلم بالتقرير والموافقة على التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب في اجتماعه العشرين (تونس: 17-19/8/2016م).



وأكدت الدورة على العمل على إعادة تقييم الإستراتيجيات والاتفاقيات ذات الصلة بمقاومة الإرهاب ومكافحة المنظمات المتطرفة. وتطويرها بما يتلاءم مع المستجدات التي طرأت في عمل هذه المنظمات الاجرامية. وايجاد منظومة قانونية وأمنية متكاملة يمكن الاعتماد عليها في إنهاء مظاهر الإرهاب.



ودعت الدورة الدول الأعضاء الى تقديم اقتراحاتها وآرائها بشأن تطوير آليات العمل ذات الصلة بصيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب. تمهيدا لوضع تصور شامل حول كيفية تطوير هذه الآليات. بما يضمن فعاليتها في مكافحة الارهاب.

وحثت الدورة الدول الأعضاء على تزويد الأمانة العامة بتقارير شاملة حول المبادرات الوطنية التي قامت بها لمواجهة الإرهاب. بما في ذلك نتائج أعمال المؤتمرات والندوات والفعاليات الأخرى التي تنظمها حول مكافحة المنظمات الإرهابية وتنظيمات التطرف. لإعداد تقرير عربي شامل يعكس الرؤية العربية لمكافحة الإرهاب.



الأمانة العامة

تشارك في اجتماع المشاورات الاقليمية لرؤساء أجهزة الشرطة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اطار مبادرة انتربول 2020

وقد خصص الاجتماع لاستعراض مبادرة الانتربول (2020)، واستطلاع متطلبات واهتمامات أجهزة الأمن العربية واحتياجاتها من منظمة الإنتربول. كما ناقش الاجتماع سبل تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الجريمة ومواجهة التحديات بما يساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الدولي.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بوفد برئاسة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام للمجلس، في اجتماع المشاورات الاقليمية لرؤساء أجهزة الشرطة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اطار مبادرة انتربول 2020، الذي انعقد بمقر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول» بمدينة ليون الفرنسية يوم الثلاثاء الموافق 2016/10/4م.

أثر إنفاذ القانون والرقابة في السلامة المرورية

The Impact of Law Enforcement
and Monitoring on Traffic Safety



الأمين العام يشارك في الندوة الدولية تحت عنوان «أثر إنفاذ القانون والرقابة في السلامة المرورية» بأبوظبي

شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في الندوة الدولية حول «أثر إنفاذ القانون والرقابة في السلامة المرورية» التي نظمتها جمعية الامارات للسلامة المرورية بأبوظبي خلال الفترة 2016/11/3-2م، بحضور المعنيين بالسلامة المرورية في عدد من الدول العربية والأجنبية، بالإضافة الى ممثلين عن المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة ومراكز بحثية عالمية.

وقد دعت الندوة في ختام أعمالها الى مراجعة التشريعات بناء على دراسات تقويمية تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة القوانين المعتمدة في التأثير في سلوكيات مستعملي الطريق وجعلها منسجمة مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لكل بلد.

وطالب المجتمعون بضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم أمن وسلامة الطرق من خلال تعزيز الرقابة الآلية وتطوير وسائل الإثبات عند معاينة المخالفات وتوظيف التكنولوجيا الحديثة للمراقبة من أجل تأمين أكبر قدر من الشفافية في معاينة المخالفات المرورية وإيلاء عناية خاصة للعنصر البشري من خلال وضع مخططات فرعية منبثقة عن الاستراتيجيات المعتمدة تواكب الإنسان من خلال التربية على السلامة المرورية وتطوير تقنيات تعليم السائقين ومناهجها وفتح مؤسسات مختصة لتكوين السائقين المحترفين.

ودعت الندوة الى ضرورة العمل على تطوير نماذج وآليات إنفاذ القوانين وإرساء برامج تنفيذية فعالة لإنفاذ القوانين مثل وضع مراكز سيطرة وحكم في أماكن كثيرة من شبكة الطرق والتركيز على المواقع ذات المخاطر العالية بما يؤدي الى تغيير جوهري في سلوكيات سائقي المركبات.





الأمانة العامة

تشارك في الدورة الـ(85) للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

الى المنظمة الذي جاء عقب قرار اللجنة التنفيذية القاضي بوجوب اعتماد آلية واضحة وشفافة مرفقة بمجموعة معايير محددة للانضمام الى الانترنت.

واقرت الدورة تدابير جديدة تعزز سلامة آليات الانترنت لمعاملة المعلومات. ولاسيما فيما يتعلق بمعاملة النشرات الحمراء والتعاميم.

كما اقر المجتمعون توسيع نطاق برمجية (I-Checkit) ليشمل القطاع البحري وذلك في اطار الجهود المبذولة لتعزيز أمن الحدود والتدقيق في بيانات المسافرين.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بوفد برئاسة معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام للمجلس في الدورة الخامسة والثمانين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول» التي انعقدت بمدينة بالي خلال الفترة 7-10/11/2016م، بمشاركة (830) من قادة الشرطة وكبار المسؤولين في أجهزة انفاذ القانون من (164) بلدا، ومن عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمراقبين الدوليين من الأمم المتحدة واليوروبول.

وقد خرجت الدورة بجملة من القرارات من أهمها: الموافقة على مراجعة آلية الانضمام



الأمانة العامة تشارك في الحلقة النقاشية البحثية الرابعة

حول «دور الاعلام العربي في التصدي لظاهرة الارهاب»



كما دعت الحلقة الى توفير الدعم المالي واللوجستي لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الاعلامية الهادفة الى التصدي لفكر ووسائل الجماعات الارهابية وضرورة متابعة الدعايات المضللة والاعلام المضاد - ظاهرا كان او مستترا من خلال مراكز بحثية متخصصة.

وطالب المشاركون بالاستفادة من البحوث والدراسات العلمية التي قامت بها المراكز البحثية العربية ومن بينها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والتي تعالج الإرهاب وتدرس أسبابه وتبرز الدور الإعلامي لمكافحته والتي تصل الى مئات البحوث والدراسات في مجال التخصص التي أسهم فيها الخبراء المختصون.



الدول الأعضاء الى سنن تشريعات تناهض خطاب الكراهية والتطرف في وسائل الاعلام المختلفة التقليدية منها والحديثة.

واكدت على ضرورة العمل على توحيد المصطلحات المستخدمة في الخطاب المتعلق بالإرهاب، وتجنب استخدام المصطلحات التي تصم الاسلام (بالإرهاب الإسلامي) او (التطرف الإسلامي). مع تكرار التعريف بكل مصطلح لتثبيت مدلوله لدى المتلقي لتجنب حدوث أي التناقضات.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مثلة بـ(المكتب العربي لمكافحة التطرف والارهاب) في الحلقة النقاشية البحثية الرابعة حول «دور الاعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب» التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب) بالمنامة يوم الأربعاء الموافق 2016/11/16م، بحضور مثلي الدول الأعضاء، وممثلين عن المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة.

وطالبت الحلقة النقاشية البحثية في ختام أعمالها





الأمانة العامة تشارك في الاجتماع الـ (16) لفريق الخبراء الدائم المعني

بـ «متابعة دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب»

شاركت

الأمانة العامة لمجلس

وزراء الداخلية العرب ممثلة

بالمكتب العربي لمكافحة التطرف

والإرهاب) في الاجتماع السادس عشر

لفريق الخبراء الدائم المعني بمتابعة دور الإعلام

العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب الذي عقد بالمنامة

يوم 2016/11/17م. بحضور ممثلي الدول العربية من وزارات

الاعلام والداخلية، بالإضافة الى ممثلي المنظمات والاتحادات الممارسة

لمهام اعلامية.

وقد دعا الاجتماع في ختام أعماله وسائل الاعلام العربية المختلفة الى القيام

بدور معرفي تنويري فعال في مواجهة الارهاب بهدف بناء العقل النقدي وتجديد الفكر

الديني وابرار الدور المعرفي خصوصا في النصوص الدينية ليقوم الاعلام بدوره الفعال في

مواجهة الارهاب.

وحث المجتمعون الدول الأعضاء والمنظمات والاتحادات الممارسة لمهام اعلامية والجامعات

العلمية ومراكز الدراسات والبحوث على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتعلق

بالارهاب، وموافاة الأمانة العامة بها لتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

لجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية تناقش سبل منع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بها يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021)

وعمليات الإنفاذ، واستخدام الأساليب التكنولوجية المتخصصة للتعرف على الشبكات الإجرامية وعملاتها وقياداتها وتمويلاتها بغية تفكيكها.

كما دعا الاجتماع الى تعزيز التعاون مع البرلمانات العربية وفقا للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في سياق احترام حقوق الانسان وسيادة القانون.

ودعا الاجتماع ايضا الى بحث امكانية إنشاء منصات وطنية لمواجهة الفكر المتطرف ونشر ثقافة التسامح بين الشباب عن طريق تبادل الخبرات والمعرفة مع دول المنطقة ذات التجارب الناجحة في هذا المجال.

وطالب المجتمعون بدعم وتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية لمراقبة الحدود، وتعزيز التعاون الأمني والقضائي الإقليمي والدولي لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الأول للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021) الذي نظّمته إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 16 و2016/11/17م. بحضور ممثلي وزارات الداخلية والعدل والصحة في الدول العربية، بالإضافة الى ادارة الصحة والمساعدات الانسانية بقطاع الشؤون الاجتماعية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ودعا الاجتماع إلى وضع استراتيجيات التصدي وبناء القدرات وتطوير المؤسسات الوطنية للتصدي الأمني والقضائي لجرائم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية شاملا ذلك إدارة مسرح الجريمة والتحليل الجنائي،

الأمانة العامة تشارك في الدورة الـ (32)

لمجلس وزراء العدل العرب



شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بوفد برئاسة معالي الدكتور محمد بن علي كومان. الأمين العام للمجلس في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب التي انعقدت في القاهرة يوم 2016/11/24م. بحضور وزراء العدل العرب بالإضافة الى ممثلي بعض المنظمات العربية.

وقد خرجت الدورة بجملة من القرارات من بينها: عقد اجتماع ثان للجنة خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لتحديث القانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب في ضوء ما يرد من ملاحظات بشأنه.

ودعت الدورة الدول العربية الى الاستفادة مما ورد بالاستراتيجية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الـ (31) المنعقدة في مراكش بتاريخ 2014/3/12م.

وأقرت الدورة عقد اجتماع ثان للجنة خبراء ومثلي وزارات العدل والداخلية العرب لبحث مسألة تجريم دفع الفدية في ضوء ما يرد من ملاحظات الدول بشأنها.

وكلف المجتمعون الأمانة الفنية للمجلس للتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بشأن إنشاء شبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب.



الأمانة العامة تشارك في الدورة الـ (51)

لجنة الفرعية والمسائل ذات الصلة بالمخدرات للشرقين الأدنى والأوسط

وقد خرجت الدورة بجملة من التوصيات منها: تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد قوانين مخدرات وسياسات تنظيمية تدعم النهج القائم على الأدلة والذي يركز على الصحة في مجال خفض الطلب على المخدرات.

كما دعت الدورة إلى تشجيع الحكومات على تعزيز التعاون المتعدد القطاعات في وضع وتطوير وتنفيذ برامج وخدمات الحد من الطلب على المخدرات. من خلال إنشاء آليات وطنية.

ودعت الدورة أيضا إلى تشجيع الدول الأعضاء على تحديد واعتماد إطار خدمات المساعدة التشريعية لدعم وحماية حقوق الأحداث الجانحين لدى التفاعل مع نظام العدالة الجنائية.

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بوفد برئاسة معالي الدكتور محمد بن علي كومان. الأمين العام للمجلس في الدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية والمسائل ذات الصلة بالمخدرات للشرقين الأدنى والأوسط التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالرياض خلال الفترة 2016/11/24م. بحضور ممثلين عن (13) دولة عربية وأجنبية، وممثلين عن (5) دول كمراقب، بالإضافة الى ممثلين عن عدد من الهيئات والمنظمات الدولية.

التكامل العربي:

مجلس التعاون ودولة الإمارات العربية المتحدة



خالد الفيصل في مؤتمر فكر 15: اعذروني إِنْ كانت الصراحة جارية
انهضوا ولا تسمحوا للاستعمار أن يعود ولا للتقسيم أن يسود

وقد تضمن المؤتمر جلسات متوازنة متخصصة حول التكامل الأمني، التكامل الاقتصادي والتنموي، التكامل الثقافي ومؤسسات التكامل العربي.

وألقى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل كلمة، حيا فيها دولة الإمارات العربية وهناها بيوم اتحادها، وحيا اتحاد الإمارات ومجلس التعاون الخليجي كأهمودجين ناجحين للتكامل، ودعا للوقوف إجلالاً وتقديراً لمدينة أبوظبي التي انطلقت منها أعمال المؤتمر.



خت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب والوفد المرافق له، في مؤتمر فكر 15 الذي انعقد بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسة الفكر العربي تحت عنوان (التكامل العربي: مجلس التعاون ودولة الإمارات العربية المتحدة)، في أبوظبي خلال الفترة 12-14/12/2016م، بمشاركة كبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية، ورؤساء ومديري منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة، والصناديق التنموية العربية، والاتحادات والمجالس المنبثقة عن الجامعة، ومراكز الدراسات والأبحاث، ونخبة من كبار رجال الثقافة والفكر والخبراء العرب، فضلاً عن ممثلين عن الاتحادات والمنظمات الدولية ذات الصلة بجامعة الدول العربية وأنشطتها.



الأمانة العامة تشارك في الدورة الـ(28)

لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة

شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ممثلة بـ(المكتب العربي للإعلام الأمني) في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع الاقتصادي (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) بالقاهرة يوم 2016/12/8م.

وقد ناقشت الدورة عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال منها: مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، ومتابعة

الاتفاقيات والاجتماعات الدولية المعنية بالبيئة. كما ناقشت الدورة مواضيع الاعداد والتحضير والمتابعة لدورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وناقشت الدورة ايضا الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وسير أعمال آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، بالإضافة الى موضوع الاتحاد العربي للمحميات الطبيعية.

تناول محور التكامل الأمني دور مجلس وزراء الداخلية العرب في ظل التحديات والمخاطر التي تواجه الدول العربية، وفي مقدمتها جرائم التطرف والإرهاب، وقد تحدث في هذا المحور العديد من المشاركين من المعنيين والباحثين والمختصين بالجانب الأمني.

د. محمد كومان : القضايا المتعلقة بالتشأن الأمني ليست خلافة

ثمة جهود أخرى يجب أن تتضافر مع الجوانب الأمنية، بداية من المدرسة التي تنطلق منها جهود مكافحة التطرف، كما تتضافر معها سلسلة من الإجراءات، أهمها تحسين مستوى المعيشة، تحقيق العدالة الاجتماعية، والتخلص من نسب البطالة، وحال عدم الاهتمام بالعوامل السابقة نكون أمام بيئة مهيأة لاستغلال ضعف النفوس وصغار السن للانضمام للتنظيمات الإجرامية والإرهابية.

وقد اتفق عدد من المشاركين في جلسة «التكامل الأمني»، على أهمية دور مجلس وزراء الداخلية العرب، وضرورة تفعيل مجلس السلم والأمن العربي، في ظل التحديات والمخاطر التي تواجه الدول العربية، وفي مقدمتها جرائم التطرف والإرهاب.

الأمير خالد الفيصل: الأصل من وجود هذه المؤسسة هو تجسير الفجوة بين المفكر والمثقف من جهة، والمسؤول والسياسي من جهة أخرى

وفي نهاية الجلسة الختامية للمؤتمر القى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل كلمة قال فيها «إن التقرير السنوي الذي تُصدره المؤسسة حُصص هذا العام للحديث عن تجربة مجلس التعاون الخليجي العربي، ودولة الامارات العربية المتحدة، لأننا نُقدّم هاتين التجربتين هذه السنة كأمودج للتكامل العربي، الذي خصّصنا له الوقت والجهد منذ أن انطلقت الفكرة من

بكيفية بناء شبكة أمنية عربية تنصّدي للتهديدات المحيطة بالمنطقة، شارحاً هيكل المجلس ودوره، والآليات التي يعتمد عليها، مشيراً إلى إصدار الأمانة العامة قائمة موحّدة للأشخاص والكيانات التي ترتكب الجرائم في البلاد العربية.

وأوضح الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب أنّ المجلس حريص على تنظيم اجتماع سنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، وحرص الأمانة العامة للمجلس على التواصل مع الدول العربية وإيجاد آليات لتبادل المعلومات والسياسات الأمنية، موضحاً أنّ القضايا المتعلقة بالشأن الأمني ليست خلافية، فحتى في حال وجود قطيعة دبلوماسية بين الدول تظلّ العلاقات الأمنية قائمة ومستمرة.

د. جمال فارس: الشّيق الأمني يُعدّ جزءاً بسيطاً في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب

وعقب العقيد الدكتور جمال سيف فارس، مدير إدارة الشؤون القانونية في ديوان سمو نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة، بأن مجلس وزراء الداخلية العرب جهوداً كبيرة، وتعدّ دولة الإمارات جزءاً من هذه المنظومة الأمنية العربية، موضحاً أن الشّيق الأمني يُعدّ جزءاً بسيطاً في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الإرهاب، مستدرِكاً أن

التكامل الأمني:

إلى متى نبقي أسرى مُعادلة عقيمة
إمّا التكفير أو التغريب
إمّا الأصالة أو المعاصرة
إمّا التشدد أو الانحلال
لماذا لا نخرج بديل
مبني على دليل
لماذا لا نطرح فكر نهج جديد
بالعلم والعمل والرأي السديد
لنكتب منه للوطن نشيداً.
أربع جلسات متوازية

تضمّن اليوم الثاني للمؤتمر أربع جلسات متخصصة متوازية، شارك فيها ممثلون عن المؤسسات والمجالس والهيئات والصناديق المتخصصة في الوطن العربي، وقدموا أوراقهم البحثية ورؤيتهم حول أربعة موضوعات هي: التكامل الاقتصادي والتنموي، والتكامل الأمني، والتكامل الثقافي، ومؤسسات التكامل العربي.

وقدم معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ورقة عمل تضمنت العديد من النقاط الجوهرية التي اهتمت



وقال: يُسعدني أن أتقدّم باسم مجلس أمناء مؤسسة الفكر العربيّ وجميع منسوبيها بخالص الشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة وشعباً، على احتضانها خمسة من مؤتمرات «فكر» السنوية، والشكر موصول لكم معاشر الحضور الأفاضل، يا من تداعيتهم إلى هذا المؤتمر بفكركم المستنير، لوضع التكامل العربيّ خُطة طريقٍ قويٍ ينهض بأمتنا العربية في هذا الظرف الدقيق.

لا يُحسد اليوم من يقف على منبر العروبة مُتحدثاً
ولا من يتقدّم صفوف المسلمين مُدافعاً

فلقد ظلمنا الإسلام وشوّهنا صورة المسلمين

وخذلنا العروبة وهجرنا العرب لاجئين،

وكفّر المستشّخون علماءنا

وسفّه المستغربون خطابنا

وصممت الأكثرية..

هل خشي العلماء الأدعياء؟!

واستسلم الحكماء للجهلاء؟!

اعذروني إن كانت الصراحة جارحة

فالجروح صارخة..

كنت أودّ أن أكون البشير

ولكن الشرّ مُستطير

فأثرت أن أكون النذير!!

انهضوا أيّها العرب..

واستيقظوا أيّها المسلمون

لا تسمحوا للاستعمار أن يعود

ولا للتقسيم أن يسود

فعلّوا مشروع التكامل البتاء

واعملوا العقل لا عدمتم الذكاء

واستعينوا بالعلم والصبر على البلاء

الأمانة العامة تشارك في الدورة العادية الـ (19) للمجلس الوزاري العربي للسياحة



وأقرت الدورة قيام الأمانة العامة برفع مقترح الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة وبرأسها أمين عام، نظرا للدور المتزايد للسياحة في الاقتصادات العربية.

وأكدت على المنظمات والاتحادات الأخرى التي تشارك بصفة مراقب في اجتماعات المجلس الوزاري العربي للسياحة، لموافاة الأمانة العامة بتقارير إنجازاتها السنوية على مدار العام.

وقد اصدرت الدورة جملة من القرارات من بينها دعوة كافة الدول العربية للمشاركة في اجتماعات لجنة متابعة تطوير وتنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة لتحديد البرامج والأنشطة التي يتم الاتفاق عليها لتمويلها من قبل البنك الاسلامي للتنمية، واسترشادا بالحاو التي أشارت إليها المنظمة العربية للسياحة ومنظمة السياحة العالمية، ومن ثم بحث آلية تنفيذ هذه البرامج والأنشطة.

شارك معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوزاري العربي للسياحة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية - الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة) بمدينة مسقط يومي 14 و15/12/2016م، بحضور أصحاب المعالي وزراء السياحة ومثلي الدول العربية بالإضافة الى مثلي بعض المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة.



وقال سموه «عندما سألني البعض في ذلك الوقت لماذا هذه المؤسسة ولماذا تُعنى بالثقافة، أجبت أن الأصل من وجود هذه المؤسسة هو تجسير الفجوة بين المفكر والمتقف من جهة، والمسؤول والسياسي من جهة أخرى، موضحاً أن الاستجابات السريعة على هذه الأفكار التي تنطلق من اجتماعات ومن آراء وأفكار أهل الفكر والثقافة، هي علامة فارقة في التغيير الذي يحدث في هذا الجزء من العالم، ولنا الشرف جميعاً أننا جزء من هذا العالم وأتينا نسعى لتطويره».

وعبر صاحب السمو عن سعادته البالغة واعتزازه بالمجموعات التي تبنت بسرعة كلمة أُلقيت في بداية هذا المؤتمر وهي طرح فكر جديد لنهج جديد، وأضاف: «لم أكن أتصور أنها ستكون محورا لنقاشات هذا المؤتمر بالذات، وأن يخرج منها تقرير على هذا المستوى من الإدراك والوعي، ونحن سوف نسعى لإيصال هذه التقارير إلى أصحاب القرار في الحكومات العربية وفي المؤسسات الثقافية والاجتماعية في جميع أنحاء الوطن العربي، وسنستمر في دراسة هذا الموضوع خلال العام المقبل».

مؤتمر «فكر» في الصُخيرات قبل عامين، مروراً بالقاهرة العام الماضي، وانتهاءً بهذا المؤتمر في أبوظبي».

وقال سموه «أنا سعيد جداً بأن الفكرة التي انطلقت قبل سنتين تبنتها الدول العربية وتبنتها القيادات العربية أيضاً، وتردّت كثيراً في أروقة الحكومات، وفي جامعة الدول العربية وفي مجلس التعاون الخليجي، وآخرها مؤتمر القمة الخليجية قبل أيام في البحرين، عندما أكد نهج التكامل العربي لدول الخليج، مشيراً إلى أن هذه المسألة يجب أن نقف عندها طويلاً نظراً لأنها غير مسبقة وغير معهودة في قضية التنمية والتطوير في الوطن العربي».

وأوضح سموه «أتينا سمعنا كثيراً عن آراء وأفكار تُطرح هنا وهناك، لكنها كانت تأخذ عشرات السنين أو ربما مئة عام حتى نرى لها تأثيراً مباشراً على أرض الواقع، وأضاف: عندما أقمنا هذه المؤسسة كنّا على الطريق الصحيح، وحين طرحنا إنشاء مؤسسة تحت شعار المبادرة التضامنية بين الفكر والمال للنهوض بالأمة قبل 16 عاماً، تشكّك منها الكثيرون وتراجع عنها أكثر من الكثير، بل وقد تمّ تخذيري من أن أطرح الفكرة من الأساس، لكن ولله الحمد نجحت هذه الفكرة بجهود أفراد المجتمع العربي المستنير، فكانت الدعوة صريحة، والاستجابة سريعة».

رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان بمناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث ويوم البيئة العربي المجلس يقوم بجهود للحد من الكوارث ومجابهتها ومواجهة الجرائم العاسة بالسلامة البيئية

كما عملت على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في الدول العربية، بما يكفل تبادل الخبرات في كافة الجوانب المتعلقة بحماية البيئة وإدارتها وتفايدي الكوارث والتقليل من أثارها. هذا إضافة إلى إعداد ونشر العديد من الدراسات والاستراتيجيات والكتيبات والمطويات الإرشادية في موضوع مواجهة الكوارث والحفاظة على البيئة وحمايتها واعتماد العديد من التوصيات والقرارات ذات العلاقة. إضافة إلى تنظيم ندوات وورشات تدريبية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة تنظم كل سنتين على هامش المؤتمر الدوري لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) مسابقة توعوية في أحد مجالات الحماية المدنية والإنقاذ تشارك فيها الدول الأعضاء بأفلام وكتيبات ونشرات ومطويات وملصقات مختلفة... وستركز المسابقة القادمة التي ستنظم عام 2017م على موضوع «دور أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في مواجهة الكوارث البيئية والحد من تأثيراتها».

وتأمل الأمانة العامة للمجلس أن يتم الاحتفال بهذين اليومين وتنظيم فعاليات على المستويين الوطني والعربي للتوعية بأهمية الاستعداد لمجابهة الكوارث والأزمات والحد من تأثيراتها والحفاظ على سلامة البيئة. أخذاً بعين الاعتبار أن الوقاية من الكوارث وحماية الأرواح والممتلكات والبيئة مسؤولية يتقاسمها الجميع. من مؤسسات حكومية وقطاع خاص وهيئات مجتمع مدني وأفراد...»

كل مراحل التنمية تخطيطاً وتنفيذاً. وتشكل هاتان المناسبتان، فرصة للتذكير بالجهود التي يبذلها مجلس وزراء الداخلية العرب للحد من الكوارث ومجابهتها ومواجهة الجرائم العاسة بالسلامة البيئية. من خلال إنجازاته في مجال الحماية المدنية وحماية وتنمية البيئة.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى موافقة المجلس في دورته الثالثة والثلاثين الأخيرة على صيغة محدثة للإستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني) لعام 1997م، تم وضعها بما يتلاءم مع المستجدات في مجال تدخل أجهزة الحماية المدنية لمواجهة الكوارث وضمان سلامة البيئة. كما قرر في الدورة نفسها تشكيل لجنة ستجتمع في شهر نوفمبر القادم لدراسة إبرام اتفاقية عربية للتعاون في مجال الاستجابة للكوارث.

وكان المجلس قد اعتمد في دورته التاسعة عشرة عام 2002م، كلا من القانون العربي النموذجي للحماية المدنية والقانون العربي النموذجي لحماية وتنمية البيئة اللذين يهدفان الى توفير إطار تشريعي تستهدي به الدول الأعضاء في سن أو تعديل التشريعات المتعلقة بهذين المجالين الحيويين.

كما اعتمد في الدورة نفسها كلا من الخطة العربية للحماية المدنية والخطة العربية النموذجية لمواجهة الكوارث اللتين تضمنتا جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى مواجهة فعالة للكوارث الطبيعية والصناعية والحوادث التي تهدد سلامة البيئة.

وما فتئت الأمانة العامة للمجلس تحت الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل وضع شروط السلامة وتعميمها وشرحها لعموم المواطنين وبكافة الوسائل المتاحة. ونشر وتطوير مفاهيم ومبادئ ثقافة الوقاية والحماية الذاتية في مواجهة الكوارث والحوادث لدى المواطن.

وجه معالي الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب رسالة بمناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث ويوم البيئة العربية قال فيها: "تختل الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الثالث عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للحد من الكوارث، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 236/44 المؤرخ في 22 كانون الأول/ديسمبر 1989م. ليكون مناسبة لتنمية وتعزيز التوعية بالإجراءات التي يتم اتخاذها للحد من الآثار الناجمة عن الكوارث، وتشجيع الممارسات والبرامج الهادفة إلى بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث والحوادث الكبرى.

ويهدف الاحتفال بهذا اليوم هذا العام تحت شعار "عش لثري" إلى إتاحة الفرصة للحديث أكثر عن تقليص عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث، ولإحداث رجة على مستوى الوعي لدى الأفراد بالإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية من الكوارث والإسهام في مواجهتها. وتوفير منصة لكافة الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات المعنية لتأكيد دعمها لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث". وإبراز جهودها في هذا المجال والإجراءات التي تتخذها لمواجهة التحديات التي يطرحها تنفيذ هذا الإطار. مع التركيز بصفة خاصة على تدابير إنقاذ الأرواح والخفض من عدد الوفيات.

وبالموازاة مع ذلك، يأتي الاحتفال بيوم البيئة العربي لهذا العام والذي يوافق الرابع عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر. تحت شعار "مواجهة الأزمات والكوارث البيئية". للتأكيد على انخراط المجموعة العربية في الجهود المبذولة على المستوى الدولي في مجابهة الكوارث البيئية. وإيمانها بضرورة الحفاظ على البيئة وضمان سلامتها. وحرصها على مراعاة الاعتبارات البيئية في



الأمانة العامة تتشارك

في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية



شاركت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية التي انعقدت بمدينة الحمامات في الجمهورية التونسية خلال الفترة 15-17/12/2016م. بحضور وفود الهيئات الأعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزة الاتحاد الدائمة والمراقبين وضيوف الاتحاد العرب والأجانب.

وقد رحبت الدورة في ختام أعمالها بإنشاء لجنة متخصصة في الإعلام الجديد، ودعت الهيئات الأعضاء إلى الإسهام الفاعل في تدعيم آليات عمل هذه اللجنة من أجل إحكام توظيف تكنولوجيات التواصل الحديثة والاستفادة من الفرص الهامة التي تتيحها من أجل الارتقاء بمنظومة التبادلات البرمجية والإخبارية للاتحاد.

ودعت الدورة هيئة الإذاعة والتلفزيون بالملكة العربية السعودية إلى إنجاز مدونة سلوك خاصة بالخطاب الديني في وسائل الإعلام. والطلب من شبكة الإعلام العراقي انتاج حقيبة خاصة بما يجري من أحداث في العراق وعرضها للتبادل ضمن حقائب التبادل الإخباري للاتحاد.

أبرز المعالم السياحية والمواقع التاريخية والأثرية في مملكة البحرين

موقع قلعة البحرين

يتجلى تاريخ البحرين التجاري الثري الذي عرف في العصور القديمة باسم دلمون في العديد من المواقع الأثرية، وأبرزها موقع قلعة البحرين المسجل على قائمة التراث العالمي لليونسكو. تقع القلعة أعلى تل أثري تبلغ مساحته 17 هكتاراً ونصف الهكتار والذي شيد منذ أكثر من 4000 عام. إنه موقع عاصمة دلمون السابقة وأحد أهم المواقع الأثرية في الخليج العربي. وقد كشفت البعثات الأثرية على مدار الخمسين عاماً الماضية عن أبنية سكنية وعامة وتجارية وعسكرية تدل على أهمية الموقع على مر القرون.

افتتح متحف موقع قلعة البحرين في 18 فبراير 2008م، ليكون شاهداً على أهمية الموقع الأثرية ويقع على طول الواجهة البحرية الشمالية للقلعة مشكلاً مدخلاً إلى الموقع الأثري. يتركز العرض المتحفي حول جدار بارترفاع 8 أمتار يجسد الطبقات الأثرية المتراكمة على الموقع، ويتوسط الجدار 5 قاعات بحيث يجد الزائر نفسه يتدرج بشكل تصاعدي، ويعرض المتحف 500 قطعة أثرية تعتبر من أهم المقتنيات المستخرجة من الموقع خلال الحفريات الأثرية مستعرضة الحقب التاريخية التي مرت على الموقع. يقدم مقهى المتحف المطل على البحر منظرًا مبهرًا للقلعة وبساتين النخيل المحيطة بها.

متحف البحرين الوطني

متحف البحرين الوطني هو أول متحف في منطقة الخليج العربي، افتتح في العام 1988م. يتميز بتصميم معماري نحتي ضخم، ويقع قبالة بحيرة جميلة تتكامل معها واجهاته الحجرية. كما يختص متحف البحرين الوطني بوجود أفنية واسعة مزينة بالتماثيل المعاصرة. أما قاعاته الداخلية فتعرض مجموعة أثرية نادرة اكتشفت في العديد من المواقع الأثرية في البحرين، والتي تشهد على تاريخ الجزيرة الطويل. وتغطي تلك المجموعة حوالي 6000 عام من تاريخ البحرين.

إضافة إلى القطع الأثرية، هنالك قاعتان مخصصتان للتقاليد والأعراف المحلية والملابس الشعبية والسكن التقليدي. كما تستعرض الأعمال اليدوية التقليدية والحرف الشعبية المحلية. وفي ذات المتحف، توجد قاعة مخصصة للفن، تضم مجموعة دائمة من أعمال أبرز فنانين البحرين، وقاعة واسعة أخرى تستضيف أهم المعارض من كل أنحاء العالم على مدار العام.

مسرح البحرين الوطني

مسرح البحرين الوطني: وهو المسرح الوطني الأول في المملكة، وأحد أهم الصروح الثقافية، إذ يتميز بتصميم معماري ساحر وأنيق.

يعد المسرح الوطني تحفة معمارية فريدة تقع على المساحة ما بين البحر وبحيرة متحف البحرين الوطني، وتنعكس بتفاصيلها على سطح الماء، وكأنها بذلك صلة وصل بين البحر والسماء. للمسرح سقف محبوك بعناية مستوحى من أسقف المنازل التقليدية البحرينية، لذا يبدو بهيئة أشطرة ألنيوم تسمح بدخول الضوء والهواء، أما تصميم المكان فرغم كونه معاصرًا بانحناءات دقيقة وجميلة، إلا أن تغطيتها داخل الأوديتوريوم بخشب التردار بشكل كامل يمنحها شكل قوارب صيادي اللؤلؤ في المنطقة. تصميم المسرح

كما يرتفع عن سطح البناء تكوين معماري ذهبي يلمع وسط المبنى الزجاجي الخارجي للمسرح. يعد مسرح البحرين الوطني ثالث أكبر مسرح في العالم العربي، ويتسع لألف مقعد ومقعد، مرتبطًا بأجمل حكايا ألف ليلة وليلة. تبلغ مساحته 11,869 مترًا مربعًا، ويحتوي إلى جانب المسرح وشرفتيه على قاعة أخرى تتسع لمائة شخص ومقهى سيتم افتتاحه قريبًا.

ويستضيف المسرح العديد من العروض العالمية الموسيقية، المسرحية والأدائية وغيرها. ويمكنكم زيارته حتى خارج مواعيد الحفلات، لمشاهدة المعمار الثقافي المذهل!

باب البحرين

يقع باب البحرين في مدخل سوق المنامة، وقد شيد في العام 1949 م، وضم مكاتب الحكومة في ذلك الوقت. كان باب البحرين مطلقاً على البحر، وتعزّض مع مرور الوقت إلى تغييرات كبيرة، إلا أن وزارة الثقافة تبنت هذه الواجهة الحضارية واستطاعت من خلال ترميمها أن تستعيد هيئة باب البحرين الأولى التي كان عليها، وصار قطاع السياحة يباشر أعماله الوزارية في موقع الباب نفسه، ويستقبل الزوار من خلال مركز للمعلومات.

من خلف واجهة البحرين، يبدو مشهد مدينة المنامة حيًا جدًا من خلال سوق المنامة القديم الذي يعتبر أحد أقدم الأسواق في ملكة البحرين، حيث العديد من الذكاكين والمنتوجات التي تباع سلخًا شعبية وحديثة، والتي تقدم تجربة مغامرة للتسوق ما بين مجموعة من المنسوجات، البهارات، البخور والعطور، التذكارات، المصنوعات الشعبية واليدوية وغيرها من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب مجموعة من المقاهي الشعبية.

جربة التسوق في سوق المنامة القديم، جربة استثنائية تستعيد أجمل ملامح الحياة الشعبية واليومية، وتضيف إلى زيارتك ذاكرة لا تتكرر في أي مكان آخر.

قلعة الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح

الحاكمة (آل خليفة) وحكاية المكان، إذ تم تشكيل فضاء عمراني داخلي خاص صممه الشركة الفرنسية (لا ميجوزا ومعمارو) PAD لاستحضار تاريخ القلعة وناسها، ويمكنك في زيارتك لهذا الموقع أن تعرف الكثير من الأحداث التاريخية والتغيرات المفصلية في البحرين. كما يوجد القلعة مقهى زعفران الذي يطل بشرفته على وادي الحنيينة في تكامل ما بين التاريخ والبيئة.

تمثل قلعة الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح والشهيرة باسم قلعة الرفاع - بحسب موقع وجودها - شاهداً تاريخياً على واحدة من أهم المراحل الانتقالية في تاريخ البحرين، وتركيباً عمرائياً جميلاً حمل ذاكرة العائلة الحاكمة في ملكة البحرين. ومع مشروع وزارة الثقافة لإقامة عروض متحفية في قلب قلعة الرفاع، استعادت القلعة الحياة فيها من خلال سلسلة من العروض التوثيقية التي تقدم سرداً تاريخياً لتاريخ العائلة

مركز معلومات قلعة بوماهر

والبيوت التي سيمر بها مسار طريق اللؤلؤ، وستصغي إلى حكاية اللؤلؤ منذ البحر وانتهاءً إلى كبار التجار. وبالقرب المركز ستجد القصة الأولى من خلال قلعة بو ماهر التي تشير الدراسات أنها تعود إلى العام 1840 م. وتعتبر المدخل البحري للمكان. وتحمل هذه القلعة تاريخاً طويلاً للبحارة

لنتعرف إلى المزيد عن طريق اللؤلؤ وتفصيل هذا المشروع المسجل على قائمة التراث الإنساني العالمي. مركز معلومات قلعة بو ماهر سيكون نقطة الانطلاق لبدء رحلة استكشاف هذا المشروع، حيث يمكن من خلال مجتمهم موجود داخل المركز أن نتعرف إلى كل المعلومات التاريخية



الفورمولا 1

حتى إن لم تكن من محبي سباقات السيارات، فسوف تأسرك إثارة سباقات الفورمولا 1 خلال موسمه الشتوي في البحرين. أما خارج موسم إقامة جائزة فورمولا 1 الكبرى في ساحة البحرين الدولية، فيمكنك أن تقود بنفسك في حلبة ذات التقنية الحديثة، أو يمكنك الاستمتاع بجولة مثيرة داخل سيارة هامر.



بيت القمل

يعرض هذا المتحف المميز الذي يقع في مبنى رائع مزين بالكتابة العربية المحفورة مجموعة هامة من المخطوطات القرآنية التي يعود تاريخها إلى القرن السابع. الكثير من النسخ القرآنية الموجودة تعد أعمالاً فنية في حد ذاتها. بعض النسخ الصغيرة يمكن أن تضاهي حجم كف اليد وكذلك هناك بعض الآيات القرآنية التي حفر على حبات الأرز. وبالإضافة إلى مجموعته التاريخية الهامة، دائماً ما يستضيف بيت القرآن معارض فنية متنوعة، ويقع داخله جامع صغير ومكتبة ومكان تعليمي لتدريس الدين الإسلامي.

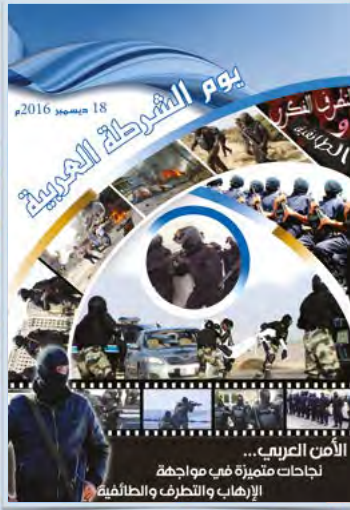
بيوت المحرق القديمة

تشتهر المحرق عاصمة البحرين السابقة بروعتها الثقافية، حيث تمتد فيها البيوت البحرينية التقليدية على جانبي أزقة المدينة الضيقة، في صف تاريخي يشرح نسيج المدينة. ومن بين تلك البيوت، يقدم بيت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة أزوع مثال على العمارة الإسلامية في الخليج العربي، إذ يضم أربعة أفنية وأبواب خشبية منحوتة على نحو رائع وألواح جص مثقوبة. فيما تبدو البيوت الأخرى نماذج ثقافية وتوثيقية لسيرة هذه المدينة من خلال مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث الذي انطلق بمشاريحه الثقافية عبر ترميم العديد من البيوت لحفظ قيمتها الإنسانية والتاريخية، وشملت مشاريعه العديد من الممارسات الاجتماعية أيضاً بدءاً من التطريز والزخرفة في بيت الكورار وحتى تاريخ اللآلئ في عمارة بن مطر البيت السابق لتاجر لؤلؤ شهير. ومن أهم تلك البيوت: قاعة محاضرات مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، مكتبة اقرأ للطفل، حرف الديار، بيت التوخدة (أول منزل تم ترميمه في مشروع طريق اللؤلؤ)، بيت الكورار، بيت عبدالله الزايد، بيت القهوة، عمارة بو زبون، بيت محمد بن فارس، قاعة محمد بن فارس لفن الصوت الخليجي، وجميعها تعرض جوانب مختلفة لتاريخ البحرين الثري. بالإضافة إلى بيت جمشير الذي يستضيف بانتظام معارض فنية وتصوير أفلام، وهو مثال آخر للمنازل البحرينية التقليدية.

سوق القيصرية

يقدم سوق القيصرية، وهو أحد أقدم أجزاء سوق المحرق، تجربة تسوق ساحرة. يخضع السوق حالياً لترميم شامل تقوم به وزارة الثقافة، التي أنهت المرحلة الأولى منه فعلياً. وتضم هذه المرحلة مجموعة من المتاجر التي تم تجديدها، والتي تعرض مجموعة متنوعة من المنتجات والسلع، بدءاً من اللؤلؤ وحتى التوابل والشاي. كما يوجد مقهى زعفران التقليدي. كل ذلك يصطف بالقرب من عدد من المدايس التاريخية. يعد سوق القيصرية عنصراً هاماً ضمن مشروع طريق اللؤلؤ الذي يبلغ طول مساره 3 كيلومترات ونصف، ويحكي قصة إنتاج اللؤلؤ الفريدة في البحرين ودليلها المادي. وقد تم تسجيل هذا الموقع على قائمة التراث الإنساني العالمي في العام 2012 م.

ويمكن من خلال سوق القيصرية أن تبتاع اللؤلؤ الطبيعي الأصلي الناتج عن التقاء ينابيع المياه العذبة والمياه المالحة. (الآلئ الاصطناعية متنوعة التداول في البحرين، وكل لؤلؤ يتم شراؤها محلياً لا بد أن ترفق بشهادة أصالة.



رسالة معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمناسبة يوم الشرطة العربية تونس: 2016/12/18م

الى بؤر الصراع والتوتر، وجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، والعمل على تعزيز التعاون العربي - الدولي وزيادة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية على المستوى العربي والدولي للحد من هذه الآفة.

وأكد أنه يتحتم علينا أكثر من أي وقت مضى بذل جهود مضاعفة لمحاربة الإرهاب والجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار، والوقوف صفاً واحداً أمام خطاب الكراهية والطائفية والتطرف، والعمل على توعية المجتمع بكل فئاته ومكوناته بالخطاطر الأمنية المحدقة به، وهي مسؤولية يتقاسمها الجميع مع مسؤولي أجهزة الأمن ورجال الشرطة، الذين لا يألون جهداً في بذل الغالي والنفيس للقيام بواجبهم المقدس وأداء رسالتهم النبيلة، ويبقى دور المواطن هو الدور المحوري والفاعل في التعاون مع رجال الأمن والشرطة والتواصل المستمر مع الأجهزة الأمنية التي تعد العين الساهرة لحماية وطنه وأمنه واستقراره.

وقال الدكتور كومان «يحدونا الأمل في أن يدرك أبنائنا وشبابنا مخاطر الفكر الضال الذي يستهدف فطرتهم السليمة وفكرهم السوي أكثر من أي فئة أخرى في المجتمع. فعصابات الإرهاب والجريمة ما فتئت تستغل حماسهم الشديد واندفاعهم القوي نحو المستقبل لتحقيق مآربها الظلامية، مستفيدة من التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في بث سمومها واصطياد ضحاياها. ونحن على ثقة من قدرة أبنائنا وشبابنا على مواجهة هذا الفكر الضال بفكر نير سوي يبدد حججه الواهية ويفضح أفعاله الاجرامية الشنيعة، والمشاركة الناجعة في الحفاظ على أمن المجتمع والاسهام الفاعل في نهضة الوطن وتطوره وازدهاره».

الإسلام وسائر الديانات السماوية السمحة الغراء والمواثيق والأعراف الإنسانية التي جُرم أفعالها الإرهابية المقيتة وتدعو للتعايش والتآلف والتسامح والاعتدال والوسطية».

وأضاف «لئن كان خطاب التطرف المقيت والطائفية البغيضة هو المغذي الرئيس لعصابات الارهاب والإجرام المنظم، فإنه ليس التهديد الوحيد في المشهد الأمني العربي اليوم، فالأحداث التي نراها في بعض دولنا العربية تؤكد وجود مخطط اقليمي لضرب أواصر الأخوة والمحبة والحمية بين شعوبنا، وزعزعة الأمن والاستقرار في أوطاننا، وشرح وحدة وترباط مجتمعاتنا وتعطيل عجلة التنمية على كافة الأصعدة، وما العصابات الإرهابية التي تتخذ من الخطاب الطائفي المتطرف البغيض عنواناً لأعمالها الإرهابية إلا وسيلة رخيصة لتحقيق تلك الأهداف الدنيئة».

وأشار معالي الأمين العام إلى أن حرص مجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان له السبق في التحذير من ظاهرة الإرهاب والأخطار الكبيرة التي تشكّلها، جاء انطلاقاً من مسؤوليته تجاه أمن مجتمعاتنا العربية، على حشد كل الطاقات وتوحيد جهود كافة الجهات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني نحو مواجهة فعالة لهذه الآفة.

وأضاف أنه تحقيقاً لذلك أعلن المجلس بناء على توصية من قادة الشرطة والأمن العرب عام 2016، سنة عربية لمواجهة الإرهاب، لتكون بذلك مناسبة لتعزيز برامج التوعية لتحسين الشباب من السقوط ضحية للتنظيمات الإرهابية، والقضاء على العوامل التي تغذي الإرهاب بما في ذلك جفاف منابعه الفكرية المرتكزة على العنف والتطرف والغلو، إلى جانب المكافحة العملية من خلال الحد من انتقال المقاتلين

أوضح معالي الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في رسالة بمناسبة يوم الشرطة العربية الذي يصادف الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام أن الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تحتفل بكل فخر واعتزاز بيوم الشرطة العربية الذي يخلد حدثاً عظيماً في مسيرة العمل الأمني العربي المشترك هو انعقاد أول مؤتمر لقادة الشرطة والأمن العرب بمدينة العين بدولة الامارات العربية المتحدة عام 1972م، والذي يشكل فرصة لتقدير التضحيات الجسيمة التي يقدمها رجال الشرطة والأمن، والجهود المضنية التي تبذلها الأجهزة الأمنية في سبيل أمن مواطنينا واستقرار أوطاننا ومحاربة قوى الشر والإجرام لتعم السكينة في مجتمعاتنا العربية كافة.

وأكد أن الاحتفال بيوم الشرطة العربية لهذا العام يأتي، وبعض دولنا العربية ما تزال في معركة مستمرة ضد قوى الارهاب والتطرف المقيت والطائفية البغيضة التي تسعى جاهدة للنخر في جسد مجتمعاتنا والنيل من وحدتها بعد أن عاشت قروناً طويلة من الانسجام والتعايش السلمي رغم تعدد الديانات السماوية واختلاف المذاهب العقائدية وتنوع الملل والنحل وتعدد الأعراق والأجناس.

وقال «خل علينا هذه الذكرى ومنطقتنا العربية تشهد تفاقماً في الأعمال الإرهابية وتزايداً في نشاطات الجماعات المتطرفة الموجهة ضد رجال الأمن والشرطة البواسل حماة الوطن، وضد المدنيين الذين ليس لهم ذنب إلا أنهم تواجدوا في أماكن عيشهم وفي محال أعمالهم، لتزهق أرواحهم الطاهرة عبثاً أمام قوى الشر والإرهاب التي جعلت منهم حطباً لحريتها الشيعاء ضد مقدرات الشعوب والأوطان، غير أبهة بمبادئ